الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

# الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر 1830–1848م
## (دي بورمون – كلوزيل)
## دراسة مقارنة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر.

**من إعداد:**
أسماء بوراس
سمية قيطون

**إشراف الأستاذة:**
فرحات الكاملة

**لجنة المناقشة**

| الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| أ. د. علي غنابزية | جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي | رئيسا |
| أ. فرحات الكاملة | جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي | مشرفاومقررا |
| د. موسى بن موسى | جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي | مناقشا |

**السنة الجامعية : 2018/2017م /1438-** 1439 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، واحتملت مشقة تربيتي إلى من أهدت لنا زهرة شبابها فغدت أريجا يملأ قلوبنا وعقولنا، أمي الغالية.

إلى من ثابر لأجلنا وعلمنا معنى الصبر والإرادة، إلى من جف عرقه لأجلنا أبى الغالي"عبد الحميد". حفظهم الله لنا.

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي، "عبد الحكيم"،"حمزة"، وشمعة بيتنا" محمد إسحاق".

إلى أخواتي "دعاء"، "إسراء" أسأل الله لهن السداد والنجاح في الامتحانات النهائية وبامتياز.

إلى جدتي الغالية على قلبي "خديجة".

إلى روح أجدادي، محمد الصالح، أم الخير، لحسن، تغمدهم الله في جنات النعيم.

إلى معلمي الذي بث في نفسي روح العزيمة والإصرار والاجتهاد والمثابرة "ميلود عيفاوي" رحمه الله.

والى كل أعمامي وعماتي، أخوالي وخالاتي وكل أولادهم.

وإلى جميع الأصدقاء والصديقات وخاصة "نور الهدى وعائشة". والى كل من في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أسماء بوراس

# الإهداء

قال تعالى " قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله "

إلهي لا يطيب الليل إلابذكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلى بثناء عليك

إلى من بلغ الرسالة واديالأمانة إلى بني الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى بسمتي في الحياة ودقة قلبي وفقيدتي الراحلة إلى دار البقاء امي " خضرة هلال " رحمها الله وجعل قبرها روضة من رياض الجنة .

إلى من احمل اسمه أبي " محمد بشير " والى إخوتي جميعهم حفظهم الله لي والى أساتذتي الكرام طيلة مساري الجامعي

إلى سندي في الحياة " بلال حاجي " الدي كان نقطة قوة في مسار نجاحي

إلى من تربطني بهم صلة الرحم الأعمام والأخوال والأصحاب

إلى أختي التي لم تلدها أمي " بن تواتي علجية " التي تميزت بالوفاء والعطاء والتي سعدت برفقتها وكانت معي في طريق النجاح والخير .

سمية قيطون

# شكر وعرفان

انطلاقا من قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم" من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه" رواه أبو داود.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان وبأسمى عبارات التقدير والاحترام للأستاذة المشرفة "فرحات الكاملة" على توجيهاتها، ونصائحها وصبرها معنا رغم التزاماتها ومسؤولياتها، إلى أن استوي العمل على ما هو عليه. سائلين المولى عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناتها وأن يرفعها من علمه درجات.

كما نخص بالذكر الأستاذ الدكتور بن قائد عمر في جامعة غرداية على جهده المبذول معنا من نصائحه وتوجيهاته العلمية.

ولا يفوتنا أن نشكر الهيئات العلمية التي أسهمت في إنجاز هذا البحث عن طريق تقديم بعض التسهيلات والمساعدات بغية الوصول إلى المادة العلمية، ونخص بالذكر موظفين مكتبة جامعة الحاج لخضر بباتنة على حسن الاستقبال، زاوية سيدي سالم بالوادي، متحف المجاهد ومكتبة بلدية بتقرت.

كما لا ننسى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد، خاصة الزميل "صلاح الدينزنو" والزميل والصديق "فاتح الشين".

## قائمة المختصرات

| المختصر | معناه |
|---|---|
| ( د.ط) | دون طبعة |
| ( تر) | ترجمة |
| ( تح ) | تحقيق |
| ( ج) | جزء |
| ( ط ) | طبعة |
| ( ص.ص) | صفحات |
| ( ع ) | عدد |
| ( ص ) | صفحة |
| ( تع) | تعريب |
| ( تد ) | تدقيق |
| ( p) | Page |
| (Opcit ) | Opere-citato |
| ( Ibid) | Ibidem |

# مقدمة

إن الحملة الفرنسية على الجزائر سنة1830 م لم تكن مجرد حملة عسكرية لدولة قوية أرادت الانتقام لشرفها المهان في شخص قنصلها بيار دوفال وتأديب الداي حسين، بل لمخطط استعماري متكامل له جوانب عديدة ورُأى مختلفة، وظهر هذا من خلال الأساليب والوسائل التي حاولت فرنسا من خلالها القضاء على الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري وجميع مقوماته، لتكلّف الحكام العسكريون الذين وقع عليهم الاختيار تجسيد سياسة السيطرة وإخضاع الجزائريين، وتطبيق قوانينها الإدارية والعسكرية لأجل ضمان بقائها في الجزائر للأبد. ليكون قائد الحملة الكونت دي بورمون أول من استلم المهام الجديدة لإخضاع الجزائر، ولتهيئة الأرضية وفتح الأبواب للسيطرة الفرنسية على الجزائر، ولظروف داخلية فرنسية تم عزله ليستبدل بالكونت كلوزيل والذي عمل هذا الأخير دور تثبيت دعائم وركائز المخطط الاستعماري وتحقيق حلم الحكومة الفرنسية الرامي بجعل الجزائر ملكا خاصا بها. ومن هنا جاء موضوع دراستنا الموسوم بـ: الحكام العسكريون الفرنسيون ودورهم في احتلال الجزائر1830 –1848(دي بورمون– كلوزيل) دراسة مقارنة .

## الإشكالية:

إن البحث عن الدور لكل من دي بورمون و كلوزيل من الأساليب والوسائل المنتهجة لإخضاع الجزائر وجعلها مستعمَرة فرنسية تستدعي الإجابة على مجموعة من التساؤلات أهمها:

ما هو الدور الذي لعبه الحكام العسكريون الفرنسيون في الجزائر( دي بورمون وكلوزيل) في تثبيت دعائم السياسة الفرنسية الاستعمارية؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

_ ماهي الأساليب السياسية والإدارية لكليهما؟

_ كيف كانت سياستهما الاقتصادية والدينية؟

_ وماهي الأساليب الاستيطانية والعسكرية المنتهجة من طرفهما؟

## دواعي وأهداف الدراسة:

ومن دواعي اختيارنا لهذا الموضوع:

_ رغبتنا في دراسة وتوضيح مرحلة مهمة من مراحل الاحتلال الفرنسي للجزائر.

_ رغبتنا بالابتعاد عن ما هو مألوف حيث أن أغلب الباحثين يتوجهون إلى دراسة الأساليب الفرنسية بصفة عامة.

_ الأهمية الكبرى للموضوع التي تستدعي البحث والاهتمام.

_ ضآلة الأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع.

ومن الأهداف:

إبراز دور الحاكمين دي بورمون وكلوزيل في تعبيد الطريق وتوطيد ركائز الاستعمار الفرنسي.

إسقاط الضوء على مرحلة مهمة وحساسة لسقوط الجزائر على يد رجال الاستعمار الفرنسي، وإعادة هيكلتها بنظم جديدة مما يتماشى ومصالح فرنسا.

## أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الدور البارز الذي لعبه دي بورمون، وكلوزيل بجعل الجزائر مستعمَرة فرنسية، بانتهاج أساليب مختلفة والتي عرفت الكثير من نقاط التشابه والاختلاف، ولكن الهدف كان واحد وهو الإخضاع والسيطرة على الجزائر.

## المنهج المتبع:

لقد اعتمدنا في دراستنا على عدة مناهج بما تقتضيه طبيعة الموضوع:

المنهج المقارن: والذي اعتمدنا عليه مما يتطلبه موضوعنا بإجراء مقارنة للأساليب والوسائل المنتهجة لشخصيهما ومعرفة التوافق والاختلافات بينهما.

المنهج التحليلي: والذي لابد منه لعرض الاستنتاجات المتوصل إليها.

المنهج التاريخي: اعتمدنا عليه لسرد بعض الوقائع والأحداث التاريخية.

## أهم مصادر ومراجع البحث:

لدراسة أي موضوع من الضروري الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع المتخصصة لإثراء الموضوع والإحاطة بكل جوانبه، فخلال دراستنا للموضوع اعتمدنا على عدة مصادر ومراجع أفادتنا في بناء الموضوع أهمها:

المصادر:

المرآة، لـ حمدان خوجة.

مذكرات تاريخية عن الجزائر، سيمون بفايفر.

تاريخ الجزائر المعاصرة، لمؤلفه شارل روبير أجرون

الاستعمار إبادة (تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية)، لمؤلفه اوليفي لوكور.

المراجع:

الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900، الجزء الأول لـ أبو القاسم سعد الله

التسلط الاستعماري والحركة الوطنية ليحي بوعزيز.

العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، لـ غالي الغربي.

المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي لـ بسام عسلي.

الموجز في تاريخ الجزائر، عمار عمورة.

الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي ال مجازر 8ماي 1945، عبد الوهاب بن خليف.

**خطة البحث:**

ولدراسة هذا الموضوع انتهجنا الخطة التالية المقسمة إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة بالإضافة إلى بعض الملاحق، حيث تضمن المدخل لمحة عن دخول احتلال الفرنسي للجزائر وظهور منصب الحاكم العام، أما الفصل الأول فتناولنا فيه الأساليب السياسية والإدارية للحاكمين، أولا: الأساليب السياسة واندرجت تحت الأساليب السياسية النقاط التالية، سياسة التفرقة واستقطاب الزعامات، استعمال أسلوب الخداع والتضليل

والتآمر، والعنصر الثاني: مخصص للأساليب الإدارية، قسمناه إلى: تشكيل هيئات حكومية، وتشكيل هيئات قضائية.

أما الفصل الثاني فخصصناه لإجراء المقارنة بين الأساليب الدينية والاقتصادية، أولا الدينية: وتتدرج مايلي: سياسة العبث بالمساجد، وتهديم الزوايا والقضاء على المعالم الروحانية والثقافية، مصادرة أراضي الأوقاف، القضاء على التعليم العربي الإسلامي، أما عن الأساليب الاقتصادية والمتمثلة في: هدم الأسواق والمحلات التجارية، مصادرة الأراضي والعقارات، والضرائب المفروضة على الشعب الجزائري، والتنظيم الجمركي.

أما الفصل الثالث والأخير أجرينا فيه دراسة مقارنة للأساليب الاستيطانية والعسكرية، تطرقنا فيه إلى تعريف الاستيطان وأسبابه بصفة عامة، والى السياسة الاستيطانية المعتمدة لكلاهما، ثم إلى السياسة العسكرية المتمثلة في النهب والتخريب، والحملات العسكرية.

وأنهينا دراستنا بخاتمة تحتوي على أهم ما توصلنا إليه من استنتاجات حول موضوع البحث، كما تضمنت الدراسة مجموعة من الملاحق.

**صعوبات البحث:**

وكأي بحث علمي تتخلله عدة صعوبات فقد واجهتنا بعض عوائق في إنجاز الموضوع أهمها:

قلة الدراسات الأكاديمية حول موضوع بحثنا بحيث أغلبها ركزت على الأساليب الفرنسية الاستعمارية بصفة عامة، وقلة التفاصيل في ذكر سياسة الحاكمين دي بورمون وكلوزيل بصفة خاصة.

تداخل وتشابك كبير في جزئيات الموضوع مما وجدنا صعوبة كبيرة للإلمام بالبحث.

تطلب الموضوع لمصادر ومراجع باللغة الفرنسية مما وجدنا صعوبة في الترجمة الدقيقة والخالية من الأخطاء التي قد تنقص من قيمة الموضوع.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة فرحات الكاملة على مجهوداتها المبذولة وملاحظاتها القيمة خلال مختلف مراحل البحث لضبطه وإخراجه.

**مدخل: لمحة عن دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر وظهور منصب الحاكم العام**

**لمحة عن دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر.**

- **لمحة عن ظهور منصب الحاكم العام.**
- **التعريف بالحاكمين ( دي بورمون وكلوزيل).**

# مدخل: لمحة عن دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر وظهور منصب الحاكم العام

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن التاسع عشر أزمة دبلوماسية، نتيجة مسألة الديون الجزائرية على فرنسا، والتي تماطلت هذه الأخيرة في تسديدها، مما أثار غضب الداي حسين[1]، واستدعى القنصل الفرنسي بيار دوفال**ليعرف منه عن الأسباب التي أدت إلى عدم تسديد حكومته الديون المستحقة عليها، فرد القنصل على الداي بكل استهزاء وبرودة مما أثار غضب الداي ورفع المروحة التي في يده على وجهه[2].ومن ثمة اتخذت فرنسا من هذا الحدث ذريعة للاحتلال الجزائر.

وتعود أسباب قيام فرنسا بحملة على الجزائر إلى جملة من الأسباب المباشرة، وغير المباشرة نذكر منها:

أ/ **الأسباب الغير المباشرة:** ويمكن حصرها في النقاط الآتي:

**1_الأسباب السياسية:** مرت فرنسا بظروف سياسية صعبة بعد انهيار إمبراطورية نابليون*** وعودة النظام الملكي تحت حكم شارل العاشر****سنة 1824م، شهدت فرنسا في عهده عدة

---

[1]غالي الغربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات و أبعاد**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، دار هومة، ط1، الجزائر، 2007، ص65.

** دوفال قنصل فرنسي، بيير دوفال عينه الملك الملك الفرنسي شارل خلفا لقنصل دوبواتنفيل ارتبط اسمه بحادثة المروحة، انظر: https://www. wikipdia.29/1/2018.h10:30

[2]صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من دخول الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م _1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 136.

***نابليون بونابرت، من جزيرة كورسيكا لأبوين يتيمين ينتمي إلى الطبقة الارستقراطية، حاكم وقائد فرنسا وملك ايطاليا، هزم في معركة واترلو سنة 1815م، ونفاه البريطانيون إلى جزيرة القديسة هيلانة المستعمرة البريطانية. أنظر: https:// ar.wikipedia. 2018/2/2 .H9:15

**** شارل العاشر، هو حفيد الملك لويس 15، تولى عرش فرنسا بعد وفاة الملك لويس 18 سنة 1824م، في عهده تم احتلال الجزائر وعين الكونت دي بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830.انظر:

www.larosse .fr.encylopedia.2/ 2/2018. h 9:18

أزمات سياسية متتالية نتيجة أخطائه العديدة في إدارة شؤون فرنسا[1]، بالإضافة إلى الخلاف السياسي الذي نشب بينه وبين المعارضين الذين أرادوا إبعاده وإطاحة حكمه، فسارع إلى حل مجلس النواب الذي كان يسيطر عليه المعارضين وتنظيم انتخابات جديدة، واتخذ شارل العاشر من الحملة العسكرية ضد الجزائر وسيلة لحل مشاكله السياسية الداخلية[2].

**2 الأسباب الاقتصادية:**

كانت الأطماع الفرنسية تحوم حول الخزينة الممتلئة بالذهب والفضة والنقود المكدسة، ومعرفتهم عن ثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية التي كانت من أهم أسباب الغزو وجعلها سوق لتصريف السلع و المنتوجات الصناعية، هذا مؤكدته التقارير الفرنسية المبعوثة لشارل العاشر من المستطلعين قبل الغزو للملك شارل العاشر: " أنه يوجد في الجزائر مراسي عديدة على السواحل الجزائرية التي يعتبر الاستيلاء عليها مفيدا لفرنسا"[3].وأكد المارشال جيرار سنة 1830م عن السبب الاقتصادي لغزو الجزائر قائلا:"الحكومة الفرنسية عزمت على احتلال الجزائر لفتح أرض واسعة للفائض من سكانها ولتسويق إنتاج مصانعها"[4].

ولقد صرحت الجرائد الفرنسية في ذلك الوقت حيث كتب في أحد الجرائد جاء فيها "... ونظرا لكل هذه الاعتبارات من جودة وخصوبة الأراضي وقرب المسافة بينها وبين فرنسا والسهولة الملموسة في الأسفار البحرية وخاصة استخدام البواخر التجارية في مدخل الأبيض المتوسط

---

[1] عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر( 1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، ص 49.

[2] ادريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962)، ج1، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005، ص 21.

[3] صالح فركوس، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال الفرنسي والمقاومة المسلحة (1830–1962)، دار العلوم للنشر، د–ط، الجزائر، ص 8.

[4] عشور مرزاقة، جرائم فرنسا في الجزائر– الإبادة الجماعية– انموذجا (1830–1849)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص حديث ومعاصر، إشراف:العقبي الأزهر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص9.

... يمكن أن يقال بأن الجزائر لا بديل لها ولا تماثلها منطقة أخرى في العالم. وعلى الفرنسيين أن يستفيدوا من الخيرات الموجودة بها "[1].

ومن الأسباب الاقتصادية: _ أزمة الديون: إذ يبلغ عمر الخلاف الفرنسي الجزائري حول مسألة الديون إلى أكثر من 30 سنة عندما أقرض الباشا حسين فرنسا مبلغا قدره 14 مليون فرنك مما خلق نوع من التأزم بسبب مماطلة فرنسا بتسديد ديونها، وزاد الأمر تعقيد بتدخل التاجرين اليهوديين بكري وبوشناق في الاقتصاد ما يعادل ثلثه[2].

**3_الأسباب الاجتماعية:**

كانت فرنسا تعاني من أزمة البطالة وزيادة نمو السكان، مما جعلهم يفكرون باستعمار أراضي جديدة للتخلص من الفائض السكاني وتوفير مناصب شغل للبطالين[3]، كذلك الرغبة الشديدة لفرنسا في امتلاك أراضي جديدة كتعويض لهم عن خسائرهم أثناء الثورة وحكم نابليون، وصرّح الجنرال بيجو أمام البرمان الفرنسي سنة 1830م قائلا: " أينما وجدت المياه الصالحة والأرض الخصبة يجب إقامة معمرين بدون استفسار من أصحاب الأرض هذه؟"[4].

**4_ السبب الديني:** هو الصراع المسيحي الإسلامي بدعوى إنقاذ الديانة المسيحية، والمسيحيين من أيدي القراصنة الجزائريين.

**ب/ السبب الغير المباشر:**

حادثة المروحة والتي بقيت لحد الآن في جدال بين المصادر التاريخية الفرنسية والجزائرية فمصادرنا تتكر أن الداي قد صفع القنصل دوفال وأن المروحة قد أشار بها إلى القنصل من

---

[1] رابح لونيسي وبشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989)، ج1، دار المعرفة، ط1، (د–س)، الجزائر ،ص14.

[2] صالح فركوس، الحاج أحمد باي قسنطينة ( 1826–1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، د–ط ، الجزائر 1993، ص14.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1982، ص14.

[4] محمد عيساوي ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830– 1871)،مؤسسة كنوز الحكمة للتوزيع ، د–ط ، الجزائر ، 2011، ص11.

شدة غضبه، أما المصادر الفرنسية تقول بأنه حدث عمدي وإهانة لسيادة فرنسا ويجب تأديب الداي على فعلته، مما عجّل في عملية احتلال الجزائر[1].

**ج. مسار الحملة ونتائجها:**

في 31 جانفي 1830م تبنى مجلس الوزراء الفرنسي قرار يقضي بإجراء حملة تأديبية ضد إيالة الجزائر[2]، ووقع الملك شارل العاشر قرار تعبئة الجيش والأسطول وبذلك أغلق باب المفاوضات من طرف حكومة باريس[3]، وأصدر مرسوما ملكيا في 7فيفري 1830م، وعين الكونت دي بومون قائدا للحملة وعين الأميرال دوبري قائدا للأسطول[4].

دام التحضير للحملة 3 أشهر وبلغ عدد الغزاة 37607 جندي و3988 جواد و 183 قطعة مدفعية، وتم إنزال 30 غازي مع العتاد الضروري للحملة استغرق ذلك 3 أيام، استعملت في الحملة 103بارجة حربية[5]، غادر الأسطول الفرنسي ميناء طولون في 25ماي 1830م متوجها صوب الجزائر، اضطر الأسطول للتوقف في جزر البليار بسبب سوء الأحوال الجوية، ثم انطلقت من جديد نحو الجزائر، وفي 14جوان 1830م وقع الإنزال في ميناء سيدي فرج الواقع على بعد 20 كلم غرب مدينة الجزائر[6]، تعرض على إثرها الجيش الجزائري إلى هزيمة

---

(1) رابح لونيسي وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

(2)Berthézéne, dix-huit mois Alger, on récit des événements qui s'y sont passés depuis le 14 juin 1830 jusqu'à la de décembre 1831,p8.

(3) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2008، ص 26.

(4) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP2005، ص 26.

(5) بوعزة بوضرساية، المسألة البربرية في السياسة الفرنسية 1830-1930، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن يوسف التلمساني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والآثار، جامعة وهران، 2004/2003، ص24.

(6) بوعلام نجادي، الجلادون 1830-1962، تع: محمد معراجي، منشورات ANEP، ط1، الجزائر، 2004، ص35.

شنعاء بسبب سوء تصرف وغياب التكتيك العسكري[1]، والقرارات الفادحة التي وقع فيها الداي حسين، منها اعتماده على وزير المالية بتسطير وتعيين صهره إبراهيم آغا لقيادة الجيش[2].

هزم الجيش الجزائري وسقطت مدينة الجزائر 1830م ووقع الداي وثيقة الاستسلام[3]، التي كتب شروطها قائد الحملة دي بورمون.

- **نتائج الحملة:** تمثلت بتوقيع معاهدة الاستسلام في 5جويلية1830م وجعل الجزائر منطقة للاستيطان الأوروبي وإخضاعها للحكم العسكري[4]، وربط الاقتصاد وفتح أسواق لترويج سلعها وصك نقود فرنسية بعد إلغاء النقود الجزائرية العثمانية[5]، وكانت من نتائج الحملة وضع اجتماعي مزري بتشرد السكان والقضاء على البنية الاجتماعية وتفكيك وتشتيت المجتمع بإتباع سياسة فرّق تسد[6].

## لمحة عن ظهور منصب الحاكم العام:

سمحت الإدارة الفرنسية لقواتها العسكرية منذ الأيام الأولى منذ دخولها للجزائر سنة 1830م بانتصابها على الأرض الجزائرية وتحطيم وتدمير البناء العقائدي والفكري للمجتمع من دين ولغة[7]، والسعي إلى خلق فئات اجتماعية منسلخة عن عاداتها وتقاليدها محاولة بذلك تثبيت قواعدها ودعائمها وحصر المجتمع الجزائري وإخضاعه حسب قوانين الإدارة الاستعمارية

---

(1) عبد الله شريط، محمد الميلي، مختصر في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر1985، ص201.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت 1997، ص90.

(3) جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط1، الجزائر1987، ص300.

(4) بسام العسلي، عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، دار الرائد للنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص13.

(5) دنيا بوسالم، دور البرلمان الجزائري في تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الملتقى الدولي حول جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسألة المؤجلة، جامعة بسكرة، المنعقد يومي 16و17 نوفمبر 2011، ص5.

(6) مهدي أبو عبدلي، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي، مجلة الأصالة، وزارة التعليم العالي والدينية، ع8، ماي 1972، الجزائر، ص300.

(7)أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ( بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للتوزيع، ط3، 1982، ص57.

بتعيينها للقادة العسكريين وبخلق منصب جديد يسمح لها أن تفعل ما يحلو لها لتمتين تواجدها والسيطرة، وهو منصب الحاكم العام[1] .

وقبل الحديث عن الأسباب وعن منصب الحاكم العام لابد من الإشارة أن الحكومة الفرنسية لم تعطي هذا المنصب إلا في سنة 1833م، واكتفت بإطلاق اسم قائد عام منذ السنوات الثلاث السابقة تقلّده قائد الحملة اوغست دي بورمون منذ الدخول الفرنسي إلى 18 أوت 1830م، ليتقلد المنصب من بعده الكونت بيردو كلوزيل من أوت 1830م إلى فيفري 1831م، ثم الجنرال بيار بيرتيزين في21فيفري 1831م وبعده الدوق روفيقو، وكانت صلاحيات منصب القائد العام واسعة منها المسؤولية الإدارية، وإشرافه على الجيش والحرص على أمن وسلامة المستوطنين، والاهتمام بالأسواق وكل ما له علاقة بالمصالح الفرنسية[2].

ويمكننا أن نرجح سبب إصدار السلطة الفرنسية مصطلح القائد العام في بداية الاحتلال هو عدم معرفتها احتفاظها بالجزائر أم الاستغناء عنها، ويمكن ربط الاسم بالجانب العسكري كقائد على كل وحدات الجيش وأن عملية الاحتلال في السنوات الأولى كانت عبارة عن حملات توسعية خارج العاصمة بهدف التوسع وبسط النفوذ والسيطرة.

كما أن تخبط السلطات الفرنسية حول موضوع الجزائر إما الاحتفاظ بها كمستعمرة أم الجلاء عنها، وكثرة المعارضات السياسية والمناقشات حول الموضوع[3]، جعلها تعيش حالة من الغليان السياسي حول مسألة المستعمَرة الجزائر، فشكلت اللجنة الإفريقية سنة 1833م وظلت تعمل في فرنسا وفي الجزائر، وتقوم بالاتصالات والمشاورات مع مختلف الأطراف لتقرر

---

(1) مسعود بودربالة، الإستشراق الفرنسي وتوظيفه الاتنوغرافي في احتلال الجزائر، محاضرة، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة2004، ص 217.

(2) حميدي أبو بكر الصديق، **السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830-1848**، مجلة البحوث التاريخية، ع1، مارس2017، ص13.

(3)أوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار إبادة ( تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية)، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للنشر، (د-ط)، الجزائر، 2008، ص43.

الاحتفاظ بالجزائر أم الاستغناء عنها[1]، والهدف الذي حدد لها هو إيجاد الحلول لكل القضايا المختلفة التي لها علاقة بالاحتلال الجزائر، وكذلك التعرف على الأوضاع التي كانت عليها الجزائر[2].

كانت بداية عمل هذه اللجنة من باريس حيث بدأت بجمع الوثائق الضرورية عن الجزائر، وأثناء قيام اللجنة بنشاطها ظهر تياران، تيار يطالب بالجلاء عن الجزائر بقيادة الجزائري حمدان بن عثمان خوجه* الذي كان مدعوما من الدولة العثمانية ومن الانكليز ومن المعارضة الفرنسية[3]، وتجلى موقفه في كتابه المرآة الذي طبع ونشر سنة 1833م بعد أن ترجم إلى اللغة الفرنسية بإعانة صديقه حسونة دغيز الطرابلسي*[4]، كما ضاعف خوجه نشاطه بكتابة العرائض والرسائل إلى مختلف الجهات الفرنسية المعنية وعلى رأسها الملك لويس فيليب، ويوجد كذلك بعض الشخصيات الفرنسية من التيار المعارض قد طالبت حكومتها بالجلاء عن الجزائر من بينهم "ايكسافيه دي صاد" وأقرّ لحكومته بالسلبيات البقاء في الجزائر من الناحية الاقتصادية والأخلاقية، وكان قد اقترح أن تُبقى فرنسا حامية عسكرية في الجزائر تشبه الحامية العسكرية التي أقامها الأسبان[5].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ( بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص57.

[2] أوليفي لوكور، الاستعمار إبادة ، المرجع السابق، ص 44.

* حمدان خوجه، من كبار أعيار مدينة الجزائر وأغنيائها، ينسب إليه كتابه المرآة، لم يكن له دور في مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، فمع بداية الاحتلال كان من الذين طالبوا الداي حسين بالاستسلام، كما اشتغل في المجلس البلدي الذي أنشأه دي بورمون ، كما ساهم في ربط الاتصالات بين الفرنسيين وباي التيطري بومرزاق وباي قسنطينة الحاج أحمد.انظر: عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في تاريخ المغربي، ص192.

[3] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة نوفمبر، ص53.

* حسونة دغيز، وفي مصادر أخرى دغيس هو صهر يوسف باشا القرملي والي طرابس الغرب، لعب دور كبير مع حمدان خوجة في باريس ولندن فيما يخص القضية الجزائرية. انظر: آجمنت كوران، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر:عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة، تونس 1970، ص 80.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج1، مرجع سابق، ص63.

[5] أوليفي لوكور، مرجع سابق، ص65.

أما التيار الآخر فأقر الحفاظ على الجزائر تزعمه كلوزيل الذي كان عندئذ نائب في البرلمان الفرنسي، وصرح أمام الأعضاء في البرلمان بأن الجزائر تملك كل عناصر الازدهار ويجب الاحتفاظ بها.

قامت اللجنة بزيارة إلى الجزائر لتقصي الأوضاع، زارت العديد من المناطق المحتلة ودوّنوا آراء الجزائريين، وعند عودتها إلى فرنسا قامت بتحرير تقريرها الذي كان من المفترض أن يخضع للجنة ثانية والمكونة من 19 عضوا والتي تسمى باللجنة العليا، والتي توصلت إلى الاقتراحات التالية:

- الاحتفاظ بالأراضي والمناطق المحتلة من طرف القوات الفرنسية.
- تعيين حاكم عام تعطى له كل الصلاحيات المدنية والعسكرية لتسيير المناطق المحتلة[1].

احتوى هذا التقرير على آراء كل الاتجاهات السياسية الفرنسية حول المسألة الجزائرية، وعليه فإن الاعتراف الضمني بسيادة فرنسا على الجزائر قد أثلج صدر الاتجاه القائل بضرورة الاحتلال الشامل، وإرضاء أصحاب التيار المضاد للاحتلال الشامل بإبقاء القوات العسكرية في المدن[2].

عرض تقرير اللجنة على فرقة النواب واستغرقت مناقشته خمسة أيام كاملة، ميزتها مواجهات عنيفة بين التيارات الممثلة لغرفة النواب[3]، ورغم المعارضة للجملة على نص القرار إلا أن التصويت عليه كان بالأغلبية بعد مراجعته، ومن العراقيل التي واجهها التصويت على نص القرار هو معارضة وزير الحرب الماريشال سولت Solet لرئيس الحكومة تيار Teair الذي

---

(1) عبد الوهاب بن خليف، الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8 ماي 1945، تقديم: سليم قلالة، دار بني مزغنة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005، ص36.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي، مرجع السابق، ص122.

(3) صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900، ديوان المطبوعات الجامعية (د–ط)، الجزائر، 1984، ص17.

أقر بأن يكون حاكم مدني على الجزائر، أما الماريشال سولت أقر بضرورة تعيين حاكم عسكري بحكم طبيعة التواجد العسكري، وعليه خرجوا بحل وسيط بينهما وهو أن يكون الحاكم العام عسكري متقاعد وكان من بين الأسماء المقترحة الكونت دوري ديرولون.

وفي الأخير توصلت اللجنة الثانية ( العليا) التي كانت برئاسة ديكاريس في 10مارس 1834م إلى النقاط الآتية:

- خلق منصب الحاكم العام واعتباره مسؤول عن الشؤون المدنية والعسكرية.
- إعطاء صلاحيات للحاكم العام بإدخال عناصر جزائرية إلى المجلس البلدي.
- إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر.
- تخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21000[1].

وعليه نقول بأن الحكومة الفرنسية دخلت مرحلة جديدة في احتلالها للجزائر بتطبيقها الأسلوب المدني والعسكري، وخاصة بعد إصدارها قانون جويلية 1834م أن الجزائر من الممتلكات الفرنسية وأنها جزء لايتجزأ من أراضيها.

**تعريف الحاكم العام:** هو منصب سياسي وعسكري استحدثته الحكومة الفرنسية بعد جملة من التوصيات والقرارات المتخذة بالحفاظ على الجزائر وإخضاعها وربطها بفرنسا، ويتم تعيينه عن طريق مجلس الوزراء وباقتراح من وزير الحرب، أعطي له صلاحيات واسعة ويكون تحت مراقبة وزير الحربية، كما أنه هو المسؤول في الجزائر على السياسة الخارجية ويحق له تسيير العلاقات مع السلطات السياسية المجاورة ومع مندوبي الدول الأجنبية المتمركزة في الجزائر منذ الفترة العثمانية[2]، وأول من استلم مهام حاكم عام في الجزائر الكونت دروي

---

[1]Op-cit, Commissariat générale du centenaire de l'Algérie, p25.

[2]Op-cit, p, 27.

ديرولون في جوان 1834م، عن عمر يناهز 70عام[1]، كان مقره الجزائر العاصمة، كما توجد تحت إمرته قادة المدن الخاضعة للاحتلال.

وتشير بعض المصادر التاريخية أن الحكام الذين تداولوا على وهران كانت لهم بعض الاستقلالية في إجراء واتخاذ القرارات، ويتلقى الأوامر من وزير الحرب مباشرة دون الرجوع إلى الحاكم العام في العاصمة[2].

ومن صلاحيات الحاكم العام كذلك مراقبة كل المصالح الإدارية ذات الطابع المدني، والمصالح المالية حيث يحضر مشروع الميزانية الخاص بالمدن الجزائرية الخاضعة للاحتلال بعد المصادقة عليها من البرلمان الفرنسي، كذلك تنظيم الضرائب العربية، ويراقب الجانب القضائي والقضاة ومن حقه اتخاذ أي إجراء عقابي ضدهم[3]، ويتحكم في السلطات العليا للشرطة والجيش[4]، كانت صلاحيات الحاكم تشبه صلاحيات الضباط في مناطق فرنسا الداخلية، لكنه يملك حرية لا تضاهي مما يجعلها جد مختلفة فبينما كان الضابط في فرنسا خاضعا لسلم إداري صارم، ولنظام ملكي دستوري، كان الحاكم في المستعمرة يتمتع بحريات تسمح له بإرضاء طموحاته المهنية والاجتماعية، ويصف الجنرال أرنو سان وضعية الحاكم العام في الجزائر في رسالة وجهها لأخيه قائلا فيها: " أراني في وضعية جميلة كما تقول إنه شيء يقترب من المثالية وأنت محق عندما تقول أنني أسود دون أي مراقبة تقريبا فليس هناك برلمانيا ليراقبني ولا وزارة لتمنحني أو لتعارضني، و إلى حد الآن لم أقدم تقرير عن الإجراءات التي اتخذتها إلا عندما صارت الأفعال محققة " ويضيف إلى كلامه، إنني أعيش أجمل مرحلة في حياتي تحت نشوة السيادة دون رقيب ودون منازع لسلطة على أراضي

---

[1] أوليفي لوكور، مرجع سابق، ص60.

[2] صهيب شنوف، السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها 1830-1871، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد السعيد عقيب، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 2015/2014.ص95.

[3] نفسه، ص100.

[4] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، مرجع سابق، ص 22.

شاسعة بما فيها من خيرات وسكان[1]، ويصف الكونت دي كاستلان في مذكراته وضعيه الحاكم العام في الجزائر قائلا: " لا يعلم أحد في فرنسا مكانة الضابط الذي يحكم مقاطعة في إفريقيا مع أنها أقل شأنا اليوم عما كانت عليه بالأمس، إنه إلاه انه السيد المطلق الذي يحكم بقوة إرادته وكل شيء يذوب أمام أمر منه، ولا تقل سلطته ولا تأثيره على الأوروبيين ففي العديد من الحالات يصبح قراره هو القانون، ووصايته القوية تفتح كل الأبواب لمن يحظى بها، و يتوفق عليه الأمن والسلام اللذان يضمنان وحدهما خطوط أولئك الذين قدموا هنا طمعا في فرصة ثانية "[2].

## التعريف بالحاكمين دي بورمون وكلوزيل:

**التعريف بـ دي بورمون:** هو لويس اوغست فيكتور دي بورمون الذي ولد سنة 1773م، التحق بالجيش الفرنسي في نهاية 1791م فر إلى لندن بسبب تحالفه مع دعاة عودة الملكية في فرنسا، ثم عاد إلى فرنسا عام 1799م اثر عودة الحرب الأهلية، وسجن1801م من قبل المعارضين للملكية في فرنسا في البرتغال، ليفر من معتقله سنة 1804م، ثم عاد إلى فرنسا ليلتحق بالجيش في عهد نابليون، ولكنه سرعان معاد إلى مناصرة الحكم الملكي، وبعد عودة الملكية في فرنسا عينه الملك شارل العاشر وزير للحربية والمسؤول على الغرفة التجارية في مرسيليا، رقي إلى رتبة ماريشال، وقاد الحملة على الجزائر 1830م، وتوفي في 27اكتوبر1846م[3]،والجنرال كلوزيل الذي تقلدا منصب القائد العام على التوالي، وحضي الأخير بمنصب الحاكم العام عند تعيينه للمرة الثانية سنة 1835م.

**التعريف بكلوزيل:** وهو الكونت بيرتو كلوزيل، ولد في 12 ديسمبر 1772م في مدينة ميربوا الفرنسية تولى عدة مهام في الجيش، وعين سفير في أيبيريا وقيادة الجيش في سان دومينيك،

---

(1) بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية، مرجع سابق، ص255.

(2) نفسه، ص 259.

(3)Commissariat Générale du centenaire de l'Algérie: l'armée d'Afrique 1830-1930, Ed, librairie de l'armée, Alger 1930, p22.

أرسل بعدها إلى ايطاليا وحكم عليه بالإعدام بسبب معارضته للملكية الفرنسية سنة 1816م، فر إلى أمريكا وعاد منها بعد إصدار العفو عام 1820م أصبح نائب في البرلمان الفرنسي من عام 1824م ليعينه لويس فليب على الجزائر سنة 1830م بدلا من دي بورمون، ثم ماريشال فرنسا سنة1831م، ثم عين مرة أخرى على الجزائر عام 1835م،عرف عهده بالغطرسة والهمجية والارتجال في اتخاذ القرارات وإصدار القوانين، والعنف وحب التسلط وهو من أكبر المتحمسين لسياسة الاستيطان ، توفي سنة1847 م[1].

نخلص بأن للحاكم العام صلاحيات ومميزات واسعة تجعله مراقبا لكل أجهزته الحكومية والمراقب لكل القوانين فلا يمكن فعل أي شيء دون الرجوع إليه، وهذا المنصب حسب الاستنتاج المتوصل إليه انه منصب استحدثه الملك لويس فيليب الأول المكلف بالقيادة العامة والإدارة العليا للمستعمرات الفرنسية الجديدة سنة 1834م، وتم تنصيبه لأول مرة في الجزائر نظرا لأهميتها لفرنسا ومكانتها الإستراتجية واحتلالها يعتبر الدخول إلى القارة الإفريقية من أوسع أبوابها[2].

---

[1] NarcisseFaucon, livreD'or del' Algérien 1830–1889, paris 1889, p 345.

[2] سباعي سيدي عبد القادر، مسألة الإدماج في السياسة الكولونيالية الفرنسية 1870–1940، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص حديث ومعاصر، إشراف : الشيخي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2016/2015، ص43.

## الفصل الأول: الأساليب السياسية والإدارية للحاكمين دي برمون و كلوزيل.

### المبحث الأول: الأساليب السياسية للحاكمين دي بورمون و كلوزيل.

1- سياسة التفرقة واستقطاب الزعامات المحلية.

2- استعمال أسلوب الخداع والتضليل و التآمر.

### المبحث الثاني: الأساليب الإدارية.

1- تشكيل الهيئات الحكومية.

2- تشكيل الهيئات القضائية.

# المبحث الأول: الأساليب السياسية للحاكمين دي بورمون و كلوزيل.

## أولا: الأساليب السياسية:

### 1/ سياسة التفرقة واستقطاب الزعامات:

اعتمدا لاحتلال الفرنسي في الجزائر على إستراتجية فرّق تسد واستبشر دي بورمون باعتماده على هذه السياسة لضرب الجزائريين بعضهم البعض، حيث كان يرى فيها خير وسيلة من أجل زرع بذور التفرقة والخلاف بين الجزائريين، وأعطى دي بورمون عن الدور الذي يلعبه الجواسيس في سياسة التفرقة قائلا:"إن الجواسيس المبثوثين في داخل البلاد سوف يساعدون شيئا فشيئا على انفجار التفرقة بينهم"[1].

وقال ألكسي دي طوكفيل عن إلزام السلطة الفرنسية أن تعمل بمبدأ سياسة التفرقة:" إذا كان من صالحنا أن ننشئ حكومة لعرب الإيالة، فإنه من صالحنا بصورة أكثر وضوحا ألا ندع حكومة واحدة فقط تقوم، ذلك أن الخطر أكثر من الفائدة" وأضاف قائلا " يهمنا كثيرا أن نترك العرب نهبا للفوضى، لكن يهمنا أكثر ألا نعرض لرؤيتهم مصطافين كلهم ضدنا"[2]، وسار كلوزيل على خطى سابقه بإستعمال سياسة التفرقة بل أكثر حدة ونباهة من سابقه باستخدام هذا الأسلوب بتوظيف الجواسيس والأعوان في حكومته.

وحاول دوكفيل شرح طريقة التعامل في إحداث التفرقة بين العرب وتكريس سياسة فرّق تسد، وكيفية تحقيقها حيث كان يقول بأن هناك وسيلتان لتحقيق هذه الغاية، الأولى: يتمثل في دفع القبائل إلى الملل و السأم عبر الحرب، والثانية: في السعي لاستمالة البعض منهم وإعطاءهم بعض الحقوق، وعلق على إمكانية نجاح مشروع دي فويليد قائلا: "مهما كان من تعصب

---

[1] نوشي لاكوست، الجزائريون بن الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص 300.

[2] يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 28.

العرب ومهما كانت الروح الوطنية فإن للطموح الشخصي وللجشع قوة في قلوبهم أيضا أحيانا كثيرة، وهو ما يجعلهم يتخذون دون قصد القرارات الأكثر تعارضا مع توجهاتهم المعتادة "[1].

يتضح أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تتعامل مع مجهول أو نكرة لبث سياستها و أساليبها مما يعطي انطباعا على أنهم درسوا المجتمع الجزائري وعقليته، وتعامل الإدارة مع الأهالي لم يكن منطلقا من الفراغ بل من خلال دراسات اجتماعية ونفسية معمقة لضمان اختيار الأساليب الناجحة في تحقيق أهداف المشروع الاستعماري في الجزائر.

حاول الفرنسيون أن يبسطوا نفوذهم في الجزائر من بعد ما تمكنوا من السيطرة على بعض المناطق، وقد واجهتهم بعض الصعوبات منها رفض الأهالي التعاون معهم، لهذا قررت إدارة الاحتلال تنشأ هيئة مكلفة بجمع معلومات عن الجزائريين وتكون همزة وصل، ليتم إنشاء المكتب العربي في سنة 1833م في عهد الدوق ريفيغو[2]، وعند تولي كلوزيل الإدارة العامة في عهدته الثانية وسع في استخدام المكاتب العربية، فعين النقيب لامورسيار على مصلحة الشؤون العربية والذي كان يتقن اللغة العربية، أوكلت له مهمة الاتصال بشيخ القبائل ومسئولي العشائر والتفاوض معهم، وإقناعهم بفكرة مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل احترامهم والمحافظة على مصالحهم[3].

وللإشارة أن المكاتب العربية لم تكن موجودة في السنتين الأولى من الاحتلال، إلا في سنة 1833م ليكون إنشاء أول مكتب عربي.

وتتمثل أهداف المكتب العربي في:

- ✓ تمكين الاستعمار على إخضاع القبائل المعادية للسلطة الاستعمارية.
- ✓ مراقبة تحركات القبائل وحراسة الأشخاص المشكوك فيهم.

---

[1] أوليفي لوكور، مرجع سابق، ص 122.

[2] صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2005، ص 245.

[3] بوعزة بوضرساية ، السياسة البربرية في الجزائر 1830–1930، مرجع سابق، ص 94.

- ✓ مساعدة القادة العسكريين في إدارة الأهالي وتنفيذ أوامرهم[1].
- ✓ جمع الضرائب عنوة من الأهالي.
- ✓ تقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.
- ✓ تولي مهام القضاء والفصل في الخصومات بين الأهالي[2].

كما التجأ الحكام العسكريون الفرنسيون دي بورمون وكلوزيل إلى إتباع سياسة الإغراء، رغبة منهما في توسيع نفوذ السلطة الاستعمارية الفرنسية، حيث تعددت أشكالها بين توظيفهم، أو منحهم بعض الامتيازات والهدايا.

لقد عمل دي بورمون على إتباع سياسة الإغراء واستمالة الأعيان من خلال إعطائهم مناصب في حكومته الجديدة بالجزائر من بينهم: أحمد بوضربة* حمدان خوجة، أحمد أمين السكة**... وغيرهم من أعيان الجزائر بهدف كسب الطبقة الراقية من المجتمع ولضمان عدم (الشوشرة) أو أي تحريض قد يأتي من هذه الفئة[3]، ولم يكن اختيار الأعيان اعتباطيا بل يختار لعدة شروط منها؛ قوة شخصيتهم، ومدى تأثيرهم على محيطهم ومكانتهم العالية، وكذلك اللعب على وتر رفض طبقة الحضر للحكم العثماني سابقا، وأنهم طبقة صالحة

---

(1) صالح فركوس، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 249.

(2) عثمان بن حمدان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص68.

* أحمد بوضربة هو من عائلة غنية ومن الطبقة الأعيان الجزائر، تعود أصوله إلى المورسكيين المهجرين من الأندلس، لم يفعل شيء للاحتلال الفرنسي بالجزائر بل هو من قال للداي حسين الاستسلام، وهو من فاوض دي بورمون على معاهدة الاستسلام، وعند الاحتلال اشتغل مع الاستعمار وتقلد منصب رئيس اللجنة البلدية في عهد دي بورمون. أنظر:2018/2/15 16:00 h www/wikipai.

** أحمد أمين السكة، المدعو أبو الركايب هو من طبقة الحضر في مدينة الجزائر، اشتغل منصب آغا العرب في فترة الحكم العثماني، وعند دخول الاستعمار الفرنسي عينه دي بورمون كأحد أعضاء اللجنة البلدية التي أنشأها. أنظر: أبو القاسم سعد الله، منطلقات فكرية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1972، ص 114.

(3)صبرينة شيرة، حضر مدينة الجزائر وموقفهم من الاحتلال الفرنسي1830-1848، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: ميسوم بلقاسم، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، بسكرة، 2014/2013، ص22.

للتعامل[1]، ولكن لم يصل الكونت دي بورمون إلى مبتغاه من هذه الفئة بسبب قصر فترة حكمه في الجزائر، ليخلفه الكونت كوزيل الذي عرف هذا الأخير كيف يستثمر في هذه الفئة فتجاوز إشراكهم في الحكومة كأعضاء فيها إلى الرغبة في استخدامهم في أغراض تجسسية أي طبقة عميلة لفرنسا، وبالتالي إشراكهم في مشروع الاحتلال من خلال الكيد بالثائرين، والمشاركة في عمليات استهداف للزعامات الثائرة واعتقالهم، وبالفعل قد وصل الكونت كلوزيل إلى الهدف الذي سطر له، فاستعان بحمدان خوجة لضرب باي التيطري مصطفى بومرزاق من خلال تزويد فرنسا بالرجال لضربه وتنحيته من منصبه[2].

وسع كلوزيل في أعضاء الهيئة المركزية التي أنشأنها دي بورمون بعدد من الأعيان بهدف ترضية طبقة الحضر المتعاونة معهم، والتي كانت مستعدة لكل التنازلات من أجل الحفاظ على مصالحهم، وقد علق الكسي دوطكفيل* على الصعوبات التي واجهتها الإدارة الاستعمارية في تجنيد عملاء الأعيان والقادة بقوله:" أنه كان من الصعوبة بإمكان اختيار يليق بين الأعيان الكبار"[3].

نجحت سياسة دي بورمون وكلوزيل في استقطاب بعض الزعامات واستمالتهم وإغرائهم لخدمة مشروع فرنسا الاستعماري، والتي وجدت فيهم مكسبا مربحا للجهد والمال والوقت.

كما نجحا في استعمال وسائل كفيلة لكسب أعيان مدينة الجزائر من خلال الإغراءات المقدمة لهم لضمان مكانتهم ونفوذهم ومصالحهم المادية، وزيادة ثرواتهم وأملاكهم، مقابل أن

---

(1) عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر1830-1914( دراسة في أساليب السياسة الإدارية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح لميش، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الآثار، باتنة، 2015/2014، ص 54.

(2) حياة حسني، أساليب السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر1838-1914، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، إشراف :صالح لميش، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، المسيلة، 2017/2016، ص 13.

*الكسي دوطوكفيل، مؤرخ وعالم اجتماع فرنسي ورجل سياسي، ولد سنة 1805، أنتخب عضوا في الجمعية الفرنسية 1939، كان من الموافقين على غزو الجزائر ومن أكبر دعاة الاستيطان، ألف عدة كتب من بينها" نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان"، توفي سنة 1858.

(3) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 92.

يشتغلوا مع السلطة الاستعمارية وجعلهم كأداة لقمع الأهالي، وكوسيلة للتوسع أكثر[1]، ونلاحظ أن الجنرال دي بورمون قد مارس هذه الوسيلة من خلال تعيين بعض الأعيان بمناصب في الإدارة الفرنسية الجديدة بغية خدمة هؤلاء للمصالح الفرنسية، ومن بين الأشخاص نذكر مثلا: حمدان خوجة، أحمد بوضربة، احمد السكة،... وغيرهم من الأعيان.

كما استخدم كلوزيل أسلوب الإغراء بالمناصب والجاهات لكسب الرؤساء والأعيان، مثلما فعل مع الحاج أحمد باي قسنطينة موجهها له رسالة يقترح عليه فيها تعيينه بايا على قسنطينة باسم الفرنسيين، بشرط أن يلتزم بدفع ضريبة اللزمة إليهم، غير أن هذا الأخير رفض مقترح كلوزيل، فكانت النتيجة عزله من منصبه وطرده من قسنطينة[2].

كما استعملت سلطة الاحتلال أسلوب التودد والتقرب من الشخصيات المهمة من الطبقة الراقية، وخاصة الشخصيات الدينية التي لها تأثير كبير، باستدراجها بالهدايا وإعطاء المنح لهم عن بعض الأعمال التي قاموا بها تخدم السياسة الاستعمارية، بإرسال التعازي والتهنئة و هدايا[3].

ومن طبقة الحضر نجد شيوخ الطرق الصوفية التي كان كل التركيز عليهم نظرا لأهمية الزعامات وتأثيرها الفائق على المجتمع الجزائري خاصة في مسألة المقاومة ضد الاستعمار، وحرص كل من دي بورمون وكلوزيل باستدراج الشيوخ بإنشاء دي بورمون للجنة الدينية للإيحاء أن الاستعمار لم يمس الجانب الدين الإسلامي من بينهم الشيخ السلماني، وعمل كلوزيل على استدراج هذه الفئة الدينية الحساسة لضرب ولتطبيق سياسة فرّق تسد باستعمال الدين[4].

---

[1] مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص58.

[2] عثمان زقب، مرجع سابق، ص 114.

[3] نفسه، ص 125.

[4] حياة حسني، أساليب سياسة فرنسية الإدارية، مرجع سابق، ص 15.

ونقول أن السلطات الاستعمارية قد استطاعت ضمان ولاء عدد من النخبة الدينية مقابل حصول هؤلاء على امتيازات ومصالح شخصية، وتذكر فتيحة معمري الباحثة الجزائرية أنه منذ 1830م فقدت الطرق الصوفية وزوايا دورها السياسي والثوري في المجتمع ولم يعد بإمكان الحديث عن الزاوية كملجأ للثوار، أو مؤسسة ثقافية متحررة من كل ارتباط من السلطة الرسمية للاحتلال، وصارت وسيلة للهيمنة النفسية على المجتمع الجزائري لصالح الاستعمار، لتتحول إلى حركة هدامة بما تنشره من بدع وأباطيل وخرافات وشعوذة تعمل على تنويم الفرد الجزائري وإبقائه رهينة للإدارة الاستعمارية الفرنسية[1].

ليضيف أبو القاسم سعد الله في ذلك أنه قد وجدت السلطة الفرنسية ضالتها بالتعامل مع شيوخ الزوايا والطرق الصوفية لجعلهم الدواء المخدر لعقول الجزائريين من خلال تجهيل المجتمع الجزائري، وأن الاستعمار قضاء وقدر، وأن من يحارب الاستعمار قد مس قضاء الله في الأقدار، ونلتمس أن الكونت كلوزيل قد استعمل الفئة الصحيحة للاستهداف المقومات الدينية والثقافية للمجتمع وطمس معالمها[2]، كما وصف الكاتب الفرنسي موريس وحل(MouriceWah) قائلا: إن العقبة الرئيسية التي صادفت الاحتلال الفرنسي خلال غزوه للجزائر هي بث الطرق الصوفية والزوايا لسمومها حول الاستعمار لأجل حرب لغير المؤمنين فالسلطة كان تخوفها منها كثر من الأشخاص[3].

واعتبر الأسقف ني نابليون تهديد الطرق الصوفية في البلاد الإسلامية خطرا حقيقيا على الشعوب الأوروبية ومصالحا في آسيا وإفريقيا من خلال نشاط وحركية هذه الجمعيات الدينية

---

(1) نوشي لاكوست، بريان، الجزائريين بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله، تر:رابح اسطنبولي وآخرون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984، ص 237.

(2) نوشي لاكوست، بريان، الجزائريون بين الماضي والحاضر، مرجع سابق، ص 240.

(3) عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر1830-1914، مرجع سابق، ص 55.

العديدة[1]، وبهذا نجد أنه ومنذ دخول الاستعمار الفرنسي سعى كل الحاكمين دي بورمون وكلوزيل لمحو هذه المؤسسات الدينية (الطرق الصوفية) واستمالة أعيانها.

كما لجأت الإدارة الاستعمارية إلى استعمال أساليب للإطاحة بالزعامات الأهلية بغرض التخلص منها أو لاستخدامها كقوة ضد الأهالي. ومن بين الأساليب التي اعتمدها نذكر:

## 2/ استعمال أسلوب الخداع والتضليل والتآمر:

اعتمد الكونت دي بورمون وكلوزيل على أسلوب الخداع للزعامات والقادة والأعيان لحبكِ المكائد والدسائس خاصة للذين لم يرضوا التعامل معهم، وكذا لتشويه صورتهم لدى العامة من الأهالي، متخذين من هذه الطريقة استقطاب هذه الفئة إلى صفها لخدمة مشروعها الاستعماري[2]، محاولين الضغط على الحضر لزيادة إخضاعهم، وفي حالة ما لم يستجيبوا لهم يتم تلبيسهم تهمة محاولة التحريض على السلطات الاستعمارية والمساس بالأمن العام، والزج بهم في السجون كوسيلة للتخويف، معتمدة هذا الأسلوب لتصفية طبقة الحضر والأعيان بطريقة غير مباشرة لأنها تمثل خطرا على السلطة، عمل الكونت كلوزيل بهذا الأسلوب بأكثر حدة ونباهة من سابقه من تآمر وخداع، واستمالة أبناء أو أحد الأقارب من الشخص المعني، ومثال استمالته لعلي أفندي ابن حمدان خوجة الذي قرر هذا الأخير التعاون مع الفرنسيين مقابل إرجاع المنصب لوالده ويذكر علي أفندي الضغوط التي مورست عليه قائلا: " عندما أحس أبي بتخوف وقلق الفرنسيين من أن الأمور لا تسير وفق مشاريعهم، وتأكد له أن لليهود وغيرهم من السفهاء نفوذا تمكنوا به من وضع والدي موضع صلة مع الدايات دون استثناء"[3] .

إذا نرى مدى استطاعة السلطة الفرنسية بلصق التهم واستعمال التضليل والخداع والتآمر للتنكيل بالأعيان واستخدامهم كورقة مربحة لإنجاح سياسيتهم الاستعمارية، ويذكر النقيب

---

[1] عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914، مرجع سابق، ص56.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص70.

[3] عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 109.

الفرنسي شارل ريشال: " أن الوسيلة الوحيدة لقصرهم في البداية، وتسييرهم بعد ذلك بنوع من السهولة، هي معرفة مكامن خباياهم المحرجة لمركزهم، وإشعارهم خلال المحادثات السرية معهم بأن ما من شيء قد يؤدي إلى شنقهم بكل بساطة...ومن هنا يجب أن تتكرر مثل هذه المحادثات السرية معهم، مع الأشخاص الهامين الذين يرتجى منهم شيء"[1].

كما أن من الأساليب التي استعملها الاحتلال الفرنسي للضغط على أعيان الجزائر، حيث قام كلوزيل سنة1835م بمنح خمسين من أبناء أعيان مدينة الجزائر بإرسالهم إلى فرنسا بحجة تعليمهم اللغة الفرنسية، ولكن تحقق من بعد أنها سوى مكيدة وخطة لاستدراجهم و أخذهم كرهائن واستخدامهم لابتزاز هؤلاء الأعيان[2]، واقترح دي طوكفيل في مسألة التعامل مع الأشراف وجعلهم في صفوف الإدارة الاستعمارية، أنه يجب الحد من خطورة هؤلاء الأعيان باستعمال أسلوب مخالف للمنطق ويحمل كل مظاهر التعسف والإكراه قائلا: " أنه عندما يستحيل استمالة الأشراف إلى قضيتنا، علينا أن نخطفهم ونبعدهم في الفيافي والمناطق التي لا يملكون فيها شبكاتهم التقليدية، من أجل وضع حد لتأثيرهم السلبي وتهديدهم لاستقرار المستعمرة"[3]، وكانت فكرته هو اللجوء إلى أسلوب اختطاف وحجز الرهائن المسلمين الجزائريين من الرؤساء والأعيان، وذوي الجاه[4].

ولقد عمل كلوزيل على تطبيق هذه السياسة من أجل بث الخوف والرعب في نفوس الأهالي الجزائريين و لكسب تودد الحضر والأعيان، ويذكر قائلا: " انطلقت من مليانة وشرشال...بهدف التخريب واختطاف أكبر عدد من قطعان الغنم، وعلى الأخص اختطاف النساء والأطفال وإرسالهم إلى فرنسا بهدف أن نلقي الفزع في قلوب السكان"[5].

---

[1] عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر1830-1914، مرجع سابق، ص 112.

[2] أوليفي لوكور، مرجع سابق، ص 133.

[3] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 234.

[4] عثمان زقب، المرجع السابق، ص112.

[5] نفسه، ص 113.

وللإشارة والتوضيح أن الكونت دي بورمون لم تكن له فرصة باستخدام هذه الوسيلة من الخطف ويعود ذلك لاهتمامه بإنشاء الإدارة الاستعمارية الأولى، ولقصر المدة التي حكم فيها.

## المبحث الثاني: الأساليب الإدارية.

### الأساليـــــب الإداريـــــة المتبعة للحاكمين:

### 1/ تشكيل الهيئات الحكومية:

بعد الانتهاء من عمليات النهب وسرقة الخزينة وأملاك الداي، اتجه دي بورمون إلى تأسيس إدارة فرنسية التي كانت معالمها واضحة منذ أن وطأت قدميه الجزائر بإنزال الرايات العثمانية، واستبدالها بالرايات الفرنسية، فقام بداية بتحويل قصر الداي إلى مقر حكومي بسبب موقعه الجيد وتربعه على مساحة واسعة، ويوجد فيه العديد من الغرف والهياكل التي قد تجعل منه مقر حكومي ممتاز يعتني بالتنظيم الإداري لمدينة الجزائر، وتم تشكيل لجنة فرنسية تتكفل بهذا النظام[1]، ليعمل دي بورمون بالتنظيم الإداري الفرنسي الجديد باتخاذه عدة إجراءات وقرارات معلنا عن بداية التحكم الفرنسي في الجزائر، ومسطرا لأهداف بعيدة المدى للسيطرة وتحكم السلطة الاستعمارية في الأرض الجزائرية.

وتتمثل اهم أعماله الإدارية فيما يلي:

– إنشاء مجلس بلدي مختلط من الفرنسيين وأعيان مدينة الجزائر برئاسة أحمد بوضربة، والأعضاء حمدان خوجة، وإبراهيم بن مصطفى باش، أحمد السكة، والغرض من القيام بهذه الخطوة هو استمالة الحضر والأعيان، وتزييف حقيقة قدومها إلى الجزائر بهدف الاحتلال وإنما لتحرير الجزائريين من غطرسة وهيمنة الأتراك، وإقناعهم بأن الاحتلال مؤقت على

[1] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص115.

حسب تصريح رئيس الوزراء الفرنسي بولينياك انذاك[1]، وإنما كل المؤشرات توضح العكس تماما.

– وقام بحل منظمة الجيش الإنكشاري التي كان عدد المنخرطين بها في مدينة الجزائر 3500عازب، وحوالي 1000 من المتزوجين، حيث أمر برحيل الغير المتزوجين إلى آسيا الصغرى بعد تجريدهم من السلاح ودفع لهم بعض الرواتب[2]، وترحيل المتزوجين وعائلاتهم بعد تسوية وضعيتهم[3]، وقام بتحرير المسجونين الفرنسيين في الجزائر وقدر عددهم ب 122سجين انذاك. [4]

– ووضع لجنة مالية حكومية برئاسة دينييه (Daniae)، وجعل أعضاءها من الفرنسيين وأعيان الجزائر وهم، مصطفى بن عمر، أحمد بوضربة، والمفتي ابن العنابي، وتتلخص مهام هاته اللجنة في تسيير أمور المدينة وتوفير حاجيات الجيش وإيجاد الأمن[5].

– عمل على إنشاء لجنة دينية مالية تشرف على الأوقاف ومواردها سموها باللجنة الخيرية للغوث، وهي مؤلفة من 9 أشخاص: 5جزائريين من بينهم بوضربة، عبد الرحمان اسطنبولي، مصطفى السائحي، وأحمد شيطاب[6].

– وقام بتشكيل هيئة مركزية تضم أعضاء من الإدارة الجزائرية العثمانية السابقة، وتضم مفتي الحنفية والمالكية، وقاضي من الحنفية والمالكية، تعمل على معرفة الإمكانيات والطاقات العامة للبلاد عامة ومدينة الجزائر خاصة، أعضائها هم: الحاج علي بن أمين

---

[1] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص116.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص59.

[3] الحاج أحمد باي، مذكراته، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981، ص22.

[4] عميراوي حميدة، السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري، **مجلة المصادر**، ع6، مارس2002، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ص83.

[5] عمار عمورة، مرجع سابق، ص119.

[6] بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع و الأحداث، ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962، هدية من وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، ص23.

السكة، ابن المرابط، إبراهيم بن المولى محمد، محمد بن الحاج عمر، أحمد بوضربة، واليهودي بكري، والفرنسي بروغيير ( Berogier ) الذي كان يمثل الملك شارل العاشر[1].

وبالرغم من أن الهيئات التي أنشأهما دي بورمون تعرف كثيرا من التداخل من حيث الأعمال، إلا أن الهدف كان واحد وهو خلق أرضية جديدة لتسهيل السيطرة الفرنسية.

وبعد عزل السيد دي بورمون من منصبه إثر الأوضاع الداخلية الفرنسية التي كانت تعيشها من انقلابات وانتهاكات حقوقية من أسرة بربون الملكية، فأدى إلى ضجر وسخط الشعب فنددوا بالإطاحة بنظام الملك شارل العاشر، واستلم مقاليد الحكم لويس فيليب[2]* وقام بإجراء تغييرات في النظام الداخلي الفرنسي ومستعمراتها ومن بينها الجزائر، فعين الكونت كلوزيل كقائد عام على الجزائر في أوت 1830[3]م، ومنذ وصوله إلى الجزائر وهو يمطرها بالقرارات المرتجلة والمتناقضة أحيانا محاولا إتمام ما قد بدأ به سابقه دي بورمون وتوطيد ركائز الاستعمار الفرنسي[4]، فراح يهيئ للتنظيم الإداري الجديد والأكثر فعالية وثبات، ليكشف عن حقيقة نية فرنسا اتجاه الجزائر، وقام بإعادة هيكلة وتنظيم اللجنة الحكومية التي أنشأها دي بورمون وجعل رئيس اللجنة المتصرف البارون فولان، كذلك إنشاء مجلس للعدالة تحت رئاسة القنصل السابق بيار دوفال في الجزائر[5].

وعين مكلف بالشؤون الداخلية هو كادي فو (Hoe kadi voe)، والذي كان في الوقت نفسه رئيسا للجنة البلدية، والمكلف بالمسائل المالية المفتش العام فورجو[6].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص28.

[2]Op-cit, Berthézéne, dix huit mois a Alger, p, 19.

* لويس فيليب: لويس فيليب دوق اورليان ولد في فرنسا من أسرة ارستقراطية، انظم إلى الثورة الفرنسية عام 1793، ويعد من القادة الليبراليين الأحرار الذين عارضوا الحكم الملكي في فرنسا، واستلم الحكم سنة 1830الى غاية 1848. انظر: arab.encylopedia /www.2018/3/3. H 12:41

[3]Ibid, p,20.

[4] حميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، ط1،الجزائر، 2005، ص125.

[5]نفسه، ص 129.

[6] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص47.

كان لدى كلوزيل اهتمام بالنظافة العامة، فإتهم لجنة البلدية بترك المدينة في حالة وسخة للغاية، كانت هذه اللجنة تتكون من اليهود والحضر (كما كانت عليه في عهد دي بورمون ) وإنما أعاد العضوية فيها، وعين مساعدا ليهتم بنظافة المدينة، ونظم عمل الشرطة للأمن وسلامة المدينة حيث زوّد الشرطة بأجهزة وذخائر، وأمر كل من يدخل المدينة غريبا أن يسلم جواز سفره إلى مفتش السفن الذي يسلمه بدوره إلى محافظ الشرطة، وعلى المعني بالأمر أن يذهب بنفسه في اليوم التالي لاستلام جواز سفره وورقة الإقامة بعد تأكيد هويته، كما جعل محكمة إسلامية يرأسها قاضي جزائري، ومحكمة يهودية يرأسها احد الرهبان، وأنشأ محكمة جنائية يرأسها محافظ الشرطة دوبينوس، وقام بتعديلات على اللجنة المالية بتوسيع المهام التي كان يرأسها القنصل دوفال[1].

وعند تعيينه في الفترة الثانية سنة1835م قام باستحداث الإدارة الفرنسية في الجزائر، وضع قوانين جديدة ووزع المسؤوليات على النحو التالي:

1 المسؤول الإداري والمالي: وهو مكلف بالقضايا المالية والموظفين، وينسق بين الوزارات في فرنسا وقطاعه في الجزائر ويعين من قبل رئيس الوزراء الفرنسي.

2 رئيس الوحدات : وهو المسؤول عن العمليات العسكرية وحفظ الأمن، والمسؤول الأول عن الشرطة.

3 مجلس الإدارة: ويتكون من رئيس وحدات الجيش، ومن الحاكم العام، ومن المسؤول الإداري والمالي إضافة إلى مسؤول البحرية، وممثل للجمارك، ومسؤول أملاك الدولة[2].

وأخيرا قام بإنشاء مصلحة للجمارك سنة1831م والتي قامت بمضاعفة الحقوق على النبيذ الأجنبي ومنعت تصدير القمح إلى أي بلد ماعدا فرنسا[3].

---

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص47.

[2] حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830-1847، مرجع سابق، ص12.

[3] إبراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ 1830-1962، دار هومة للنشر، ط1، الجزائر، 2009، ص 56.

وبهذا التنظيم الاستعماري الجديد لمدينة الجزائر، عمل كل من قائد الحملة الكونت دي بورمون وكلوزيل على إنشاء تنظيم إداري بقوانين ونظم فرنسية لضمان الاستقرار والتوطين الفرنسي في الجزائر.

## 2/ تشكيل الهيئة القضائية:

أما عن جانب القضاء ألغى كلوزيل المحكمة الحنفية بالجزائر في 10أكتوبر 1830م، وأنشأ محكمة بمدينة الجزائر مشكلة من قضاة فرنسيين لهم صلاحيات، مدنية وجزائية، وقد أعطى بعض القضاة المسلمين واليهود بعض المجال فيها، أصدرت هذه المحكمة ثلاثة عشر حكما قضائيا، وألغيت في 22أكتوبر 1830م بسبب عدم توافق بعض الأحكام الصادرة[1]. وتم تأسيس ثلاثة محاكم مختلفة عن بعضها في22أكتوبر 1830م، ويتمتع كل منها بكامل شخصيتها وهي: المحكمة الإسلامية، والمحكمة اليهودية، والمحكمة الفرنسية، ومنح للقاضي المسلم سلطة البت في كل القضايا المدنية والجنائية التي يكون طرفاها مسلمين، أو مسلمين ويهود[2]، وتكون الأحكام الصادرة عن القاضي المسلم قابلة للاستئناف لدى المحكمة الفرنسية في مجالات معينة، أو منازعات التي تحدث فيما بين اليهود سواء أكانت جزائية أو مدنية فيتم البت فيها من قبل محكمة مشكلة من ثلاث أحبار[3].

وأعطى كلوزيل للقضيان المسلم واليهودي الحق بإصدار الأحكام حسب القضايا المطروحة، وفقا بما تتماشى مع العقيدة لكل منهم كنوع من الحرية، ولا يمكن تنفيذها إلا بعد موافقة الحاكم العام[4].

---

(1) عدة بن داهة، الاستيطان والملكية حول الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، ج1، هدية من وزارة المجاهدين، طبعة خاصة، 2012، ص452.

(2) رمضان بورغدة، **جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر1830-1892**، مجلة تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة 8 ماي، قالمة، ع4، جانفي2009، ص 3.

(3) نفسه، ص 5.

(4) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاحتلال1827-1871، مرجع سابق، ص137.

أما المحكمة الفرنسية فقرر كلوزيل أن تكون لها مهمة الفصل في القضايا المدنية والتجارية التي تقع بين متخاصمين الفرنسيين ومهمتها التحقيق فقط في القضايا الجنائية مع المتهمين، أما محاكمتهم تكون في فرنسا[1].

وبعد صدور قرار 1834م القاضي أن الجزائر تعتبر ملكا من أملاك الدولة الفرنسية، عرف الجانب القضائي مشروعا تنظيما جديد ومفاده إدخال القوانين القضائية الفرنسية إلى الجزائر حيث أنشأت ثلاث محاكم على النمط الفرنسي على أساس ازدواجية درجات التقاضي وهي مرتبة كالآتي:

- ثلاث محاكم من الدرجة الأولى تتشكل من قاضي واحد فقط تتواجد مقراتها في كل من مدينة الجزائر، عنابة، ووهران.
- محكمة تجارية في مدينة الجزائر العاصمة يشتغل فيها بطبيعة الحال فرنسيون، بالإضافة إلى 7أعيان من الجزائريين يختارهم الحاكم لمدة سنة واحدة.
- محكمة العليا ولها اختصاص النظر والفصل في الأحكام محل الاستئناف، التي أصدرها محاكم الدرجة الأولى والمحاكم التجارية، وكذلك تستأنف في كل القضايا سواء كانت إسلامية أو فرنسية، وتتكون أجهزتها من رئيس المحكمة وثلاثة قضاة، ووكيل من جنسية فرنسية[2].

نلاحظ أن كلوزيل اهتم بالجهاز القضائي وأنشأ العديد من المحاكم، وقام بفصل المحاكم اليهودية والإسلامية، في حين لم تكن لدى دي بورمون إنجازات في هذا الجانب.

وكاستنتاج نلاحظ أن أعمال كلوزيل في الجانب الإداري كانت أكثر من سابقه دي بورمون وهذا راجع إلى طول المدة التي قضاها كلوزيل في الجزائر، مقارنة بالمدة التي قضاها دي بورمون وتتمثل في أشهر معدودات.

---

[1] شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاحتلال1827-1871، مرجع سابق، ص 137.

[2] نفسه، ص139.

## الفصل الثاني: الأساليب الدينية والاقتصادية للحاكمين دي بورمون وكلوزيل.

**المبحث الأول: الأساليب الدينية.**

**1/ سياسة العبث بالمساجد ( الهدم والاستيلاء).**

**2/ سياسة الاستيلاء على الزوايا والأضرحة والقباب.**

**3/ مصادرة أملاك الأوقاف.**

**4/ القضاء على تعليم العربي.**

**المبحث الثاني: الأساليب الاقتصادية.**

**1/ هدم الأسواق التجارية.**

**2/ مصادرة الأراضي والعقارات.**

**3/ سياسة فرض الضرائب.**

**4/ النظام الجمركي.**

## المبحث الأول: الأساليب الدينية.

### أولا: الأساليب الدينية :

إن احتلال الفرنسي على الجزائر لعدة أسباب والتي من بينها الدينية والاقتصادية، ومن الجانب حيث اعتبره الفرنسيون فتحا جديدا للمسيحية وإعادة أمجاد الماضي، وتحقيق القديم إفريقيا المسيحية وذكر أحد الأساقفة: " لقد رأينا الصليب يظهر من جديد على هذه الأرض الإفريقية، إذا كانت المسيحية قد أهملت من طرف المنافقين بدخولهم للإسلام فإنها انبعثت من جديد على يد أنقاض مقدسة اكتشفت بمعية فرحة منقطعة النظير"[1]، رغبة منهم بجعل المجتمع الجزائري إلى حظيرة الدين المسيحي ونزع الإسلام بكل الوسائل والطرق، وضرب الشرط الخامس من معاهدة الاستسلام احترام الدين الإسلام وعدم المساس بالمقدسات عرض الحائط منذ الوهلة الأولى، مبرز بذلك مدى الحقد الصليبي، وأما عن الجانب الاقتصادي ولمعرفتها بالثروات المعدنية والزراعية في الجزائر، جعل فرنسا طامعة بأن تكون هذه الثروة من نصيبها، وكذا جعل الجزائر سوقا لتصريف السلع والمنتجات بعد أن دخلت فرنسا في ركوب الثورة الصناعية.

### 1/ سياسة العبث بالمساجد ( الهدم والاستيلاء):

لقد تجلت النزعة الصليبية لمظاهر الحملة الفرنسية على الجزائر حيث صرح وزير الحربية الفرنسية كليرمونت ونير للقائد دي بورمون لاستعداد الانطلاقة من الميناء الفرنسي، قائلا له: " إن العناية الإلهية تدعوا للانتقام في نفس الوقت لدين الملك الشارل العاشر والإنسانية، وإهانات المسيحيين ...إنني أتوسل إليك باسم أغلى مصالح الوطن... أن تعزموا على الانتقام للمسيحية ... انه أن يكون لنا الشرف بجعلهم مسيحيين "[2].

---

[1] عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، **المجلة التاريخية المغربية**، ع1، مطبعة الإتحاد التونسي للشغل، تونس، 1973، ص15.

[2] صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، دار الزيتونة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 1989، ص 204.

وكما تظهر النزعة المسيحية وبشكل واضح من خلال ترسانة القساوسة التي رافقت القائد دي بورمون، والمتكونة من ستة عشر قسيسا، ونظرا للاهتمام الذي يتمتع به رجال الدين لدى السلطة الفرنسية فقد خصهم قائد الحملة بتصريح خاص بعد دخوله لمدينة الجزائر قائلا فيه: " إنكم أعددتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا ولنأمل أن ستعود قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"[1]،كماوجه هذا الأخير تصريح لجنوده يقول فيه:"لقدأعددتم معنا الرباط مع الصليبين"[2]، موضحا في تصريحاته عن نيته بطمس الشخصية الإسلامية في الجزائر، حيث أمر في 11 جويلية 1830م بإقامة الصلاة المسيحية في الساحة الرئيسية للقصبة والاحتفال بمناسبة الانتصار.

كما كتب الملك شارل العاشر لرئيس أساقفة باريس وهو حاضر لأداء الصلاة في كنيسة "السيدة الإفريقية" يبشره بالانتصار لاحتلال الجزائر يقول فيها: " سيدي الأسقف اعتمدنا على العناية الإلهية لم يخيب أملنا، السماء باركت جنودنا وانتصرت العدالة، الدين والإنسانية، وسقطت الجزائر الخلود الأبدي إلى كل القوى التي توّجت بهذا النصر المبين، نفتخر بانتزاع إفريقيا"[3].

وفي الأيام الأولى للاحتلال قام الكونت دي بورمون بتحويل بعض المساجد إلى كنائس أو إلى متاحف منها، مسجد ميزومورتو الواقع في باب عزون الذي حوله إلى مستشفى في البداية، ثم إلى كنيسة في سبتمبر 1830م، ليعمل على تخريب وانتهاك لحرمة المساجد والمقدسات الدينية، ويقول في هذا الصدد السيد بيشون*وهو من أقطاب الإدارة الفرنسية في

---

(1) عبد الله خليفي، سياسة التنصير في الجزائر، **مجلة المصادر**، ع9، جانفي2007، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص133.

(2)نفسه، ص134.

(3)شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية لاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، (د-ط)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص12.

* هو دبلوماسي فرنسي ولد 1771، بمدينة نانت الفرنسية، كان أول معتمد مدني في الجزائر بعد الاحتلال، غادر الجزائر سنة 1832، وله العديد من المؤلفات منها " الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي ". أنظر: عثمان خوجة، المرآة.

الجزائر الذي اشتغل في عهد دي بورمون: " إنني منذ وصولي وشروعي في العمل سمعت أن اللجنة المكلفة بالحملات العسكرية لم يبالوا بنظر الحكومة في الموضوع، فهم يريدون القضاء على المساجد وعلى الدين الإسلامي"[1]، وباع الأبواب والنوافذ والفوانيس، وحرق للمصاحف،بل وتجرأ على نبش القبور لاستخراج الآجر والأحجار للبناء، وأخذ عظام الموتى لتحويلها واستخدامها في صناعة السكرو السماد، ليتم بيعها بالسوق التجاري في مدينة مرسيليا[2]، لتعبر هذه الانتهاكات للدين الإسلامي مدى الغل والحقد للكونت ديبورمون إزاء الديانة الإسلامية، مما أثار غضب المفتين وعلماء الدين لمدينة الجزائر جراء هذا التدنيس، فكتبوا عريضة احتجاج لسلطة الحاكمة وسلمها المفتي ابن العنابي*[3]لدى دي بورمون، ويعبر له فيها عن استياء الجزائريين من الجرائم المقترفة في حق المساس بالمقدسات الدينية، لكنه خرج دون نتيجة أو رد صريح لعدم المساس بالحرمات الدينية، ويذكر حمدان خوجة: "أن السلطة الاستعمارية منذ دخولها استولت على مساجدنا ومعابدنا ولم يبقى من هذه الأماكن سوى الربع "[4].

وعن الكتاتيب والزوايا فقد قام دي بورمون بالاستيلاء على زاوية سيدي بتقة في القصبة، والتي كانت لتدريس علوم القرآن وفقه واللغة العربية، وبعض العلوم الأخرى.

هكذا عبر الفرنسيون على النصر المسيحي الذي قام به دي بورمون، لتدوّن أعماله وتخريبه للمساجد في الصحف الفرنسية، واتفقوا على فكرة استرجاع دين الأجداد[5]، وكتب طوكفيل

---

(1) شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع10، جامعة الجزائر، 1997، ص171.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص28.

** ابن العنابي: هو محمد ابن محمود بن محمد وشهرته ابن العنابي، من أعيان الجزائر وينتمي إلى أسرة دينية، وهو من المفتين الأحناف. انظر: آسيا تميم، شخصيات جزائرية 100 شخصية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2004،ص40.

(4) حمدان خوجة، المرآة، مرجع سابق، ص130.

(5)بوعدادن حياة، عبلة مغتاري، السياسة الدينية الفرنسية بالجزائر1830-1914، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر فلوح، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة خميس مليانة، 2016/2015، ص31.

قائلا: "إن المسيحية هي ديانة الرجال الأحرار...وأن الفكر المسيحي يجعل كل الناس يولدون سواسية، وأننا نحن المسيحيين قضينا على الطبقية وسوينا بين الناس أمام القانون ونحن الذين ألغينا الرق... فإفْتح الجزائر على مصراعي المسيحية"[1].

وتحَدث أحد الأساقفة يشجع فيها دي بورمون لسياسته القمعية ضد الدين الإسلامي قائلا: "شكرا لكم على المساعدة، والإجراءات الخيرية التي قدمتها لتحويل المساجد إلى كنائس لصالح المذهب الكاثوليكي*حتى يقوم رجال الدين بواجبهم في نشر روح الإنجيل بحرية ونجاعة "[2].

كما خطب رئيس أساقفة باريس وبكل روح صليبية وهو يشكر الملك شارل العاشر في كنيسة السيدة الإفريقية قائلا: " مولاي كم من كرامة اجتمعت في واحدة، أي موضوع أحق باعترافاتنا بالجميل، بإعجابنا غير الذي يقوم به جلالتكم في بيت الإله وعلى أقدام هيكل مريم، إن فرنسا قد انتقمت لنفسها وأدركت أنها يمكن أن تعتمد عليكم مرة أخرى، سواء في إعلان أو في تحقيق سعادتها...لقد انتصرت الإنسانية على الإيمان... يا ابن "سان لوي" أي مشروعية أكبر من ترضية وإفراغ قلبكم الكريم والشريف!هكذا أعان الإله القوي الملك المسيحي الذي طلب عونه إن يده معه يامولاي! فلتزدد روحك الكبيرة يقينا إن ثقتكم في العون القدسي، وفي حماية مريم أم الاله لكم لن تذهب سدى "[3].

وبعد أن أطاحت الثورة الفرنسية 1830م الملك شارل العاشر، فخلفه في العرش لويس فيليب، الذي عمل على نشر المسيحية، وتقريب رجال الدين له لتعزيز نفوذه، كما تلقى الدعم من طرف البابا غريغوار السادس عشر، وهو ما أكده هذا الأخير للملك لويس فيليب يعبر

---

[1] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، دار دحلب للنشر، ط1، الجزائر، 1977، ص10.

* هو مصطلح ديني يطلق على أحد مجموعات الديانة المسيحية والكنائس التي تقر بسيادة البابا. انظر: https://ar.wikipedia.org/00:00 h 2018 .

[2] خديجة بقطاش، المرجع نفسه، ص 19.

[3] صالح عوض، معركة الإسلام و الصليبية في الجزائر، مرجع سابق، ص 204.

عن سعادته لنشاط الكنيسة قال: " إن الكنيسة صديقة لكل الحكومات مهما كان نظامها، شريطة أن لا تضطهد حرية الكنيسة، وأنا ممتن جدا بالملك لويس فيليب وأتمنى أن يضاهيه كل ملوك أوروبا"[1]. تم تغيير للسياسة الداخلية لفرنسا ومستعمراتها من طرف لويس فيليب، عزل دي بورمون وعين خلافه الكونت كلوزيل، الذي أبدى ومنذ الوهلة الأولى عن نزعته الدينية التعصبية اتجاه الإسلام، فراح يقوم بتخريب المساجد وتهديمها منها: مسجد الشماعين الذي حوّل إلى ثكنة، ثم هدم من طرف كلوزيل[2]، وتخريب مسجد السيدة الذي يقع بالقرب من إقامة الداي، فهو من أجمل مساجد العاصمة وكانت وضعيته تليق بشرف حكام الإيالة، ويعود تاريخ بناءه إلى سنة 1564م، ومزين بالرخام والزخرف[3]، ورممه حسن باشا سنة 1774م برخام أبيض عاي الجودة جلبه من إيطاليا[4]، تعرض هذا المسجد للهدم وبأمر من كلوزيل بعد اعتقاده أنه يحتوي على كنوز الداي، فقرر الاستيلاء عليه وقام بغلق جميع أبوابه، وفي الليل أحضر رجالا للتفتيش عن الكنز، ولكنه لم يجد شيء من الكنز المدفون حسب اعتقاده، فأخذ كل الأشياء الثمينة فيه من مصابيح ومنبر من رخام ونوافذ رخامية، وغيرها من الأشياء الثمينة ليتم نقلها وبيعها في فرنسا، ثم هدم المسجد كليا وبنى فيه مستشفى عسكري[5].

وعند مجيء كلوزيل للمرة الثانية أبقى على نفس النظام القضائي، بل زاد من تقليص سلطة القاضي المسلم وجعله مجرد اسم فقط، وأمر بتحويل كل القضايا والمنازعات إلى المحاكم الفرنسية قائلا: " الآن المحاكم الفرنسية هنا مختصة في كل القضايا التي تقع بين الأهالي

---

[1] بوعدادن حياة، السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر 1830-1914، مرجع سابق، ص 23.

[2] شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية لاستعمار الفرنسي بالجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، مرجع سابق، ص 79.

[3] حمدان خوجة، المرآة، مرجع سابق، 157.

[4] خديجة بقطاش، الحركة التبشرية، مرجع سابق، ص 43.

[5] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 83.

من ديانات مختلفة "[1]. وأعطى حق الاختيار للمتخاصمين المسلمين بين الاحتكام إلى قاضي مسلم أو إلى المحاكم الفرنسية[2].

**المساجد التي تم الاستيلاء عليها في عهدي (دي بورمون-كلوزيل ):**

مسجد علي بتشين: الواقع بشارع باب الوادي في أسفل القصبة، بني هذا المسجد على النمط البيزنطي المتبع في اسطنبول، به قبة كبيرة ذات ثمانية زوايا واقعة فوق قاعة مربعة الشكل، ويحتوي على حديقة، استولى عليه بداية الجنرال دي بورمون وحوله إلى مستوصف للجيش، ثم تم تحويله إلى صيدلية مركزية للجيش الفرنسي من طرف كلوزيل، ثم تحويله إلى كنيسة السيدة انتصار سنة 1842م.

مسجد حيدر باشا: الواقع بشارع باب عزون حوله كلوزيل إلى مستوصف مدني سنة 1830م.

مسجد سيدي الراحلي: يقع في باب الواد حوله كلوزيل إلى صيدلية عسكرية سنة 1830م.

جامع سيدي الرحبي: حوله كلوزيل سنة 1831م إلى صيدلية مركزية ثم هدم.

جامع القشاش: حوله كلوزيل إلى مستشفى مدني، ثم حوله إلى مخزن مركزيا، ثم هدم سنة 1840م.

مسجد سيدي الشامي: استولى عليه دي بورمون وأعطاه لجمعية مسيحية، وحول إلى مدرسة[3].

مسجد القائد علي: استولى عليه كلوزيل، وحول إلى مقر جمعية أخوات القديس جوزيف سنة 1831م.

مسجد السيدة: تم هدمه من كلوزيل وبيعه لأحد الفرنسيين،وتم تحويله إلى فندق اسمه لاريجانس.

---

[1] خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ( د-ط)، ص114.

[2] رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 8.

[3] شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص 79.

مسجد الشماعين: حوله كلوزيل إلى ثكنة عسكرية، ثم هدمه سنة 1831م[1].

جامع عمار سيدي التنسي: حوله كلوزيل إلى ثكنة عسكرية سنة 1831م، ثم إلى مقر للمدفعية.

مسجد صباط الحوت: حول إلى مخزن للحبوب من طرف كلوزيل سنة 1830م، ثم إلى ثكنة عسكرية.

جامع عبدلي باشا: حوله دي بورمون لمقر للجيش سنة 1830م.

جامع سوق الغزل: استولى عليه كلوزيل وحوله إلى كاتدرائية عام 1831م.

جامع خنق النطاح: تم تحويله إلى مستشفى عسكري عام 1831م. ليكون هذا المسجد أخر مسجد استولى عليه كلوزيل قبل عزله من منصبه في السنة نفسها في عهدته الأولى.

وعن المساجد التي تم تهديمها دون أن تحول نذكرها، مسجد سيدي فرج هدمه دي بورمون منذ أن وطأت قداه الجزائر، وجامع سيدي الفرجاني، وجامع سيدي مسلم، بهدف أعمال التخريب، أما جامع جابة سيدي الوزناجي أمر كلوزيل لهدمه بغرض توسيع الطريق[2].

**2/سياسة الاستيلاء على الزوايا والأضرحة والقباب:**

أ. **الزوايا:**

لقد تعرضت إلى نفس أعمال الهدم والبيع والتحويل، ليكون مصيرها نفس مصير المساجد والجوامع، وحسب الإحصائيات فإن عددها تجاوز 349 زاوية قبيل الاحتلال وكانت ذات بعد اجتماعي، وديني وثقافي، ومأوى للأيتام والمحرومين والعجزة وعابري السبيل، ومكان لطلب العلم وحفظ كتاب الله، وأصول الدين وعلم المنطق، والحساب والحديث والفقه، مما جعل الإدارة الاستعمارية القضاء عليها بكل الطرق والوسائل

[1] شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص،83.84.

[2] محمود باشا محمد، الاستيلاء على إيالة الجزائر، تر: عزيز نعمان، دار الأمل للنشر، ط1، الجزائر2009، ص 91.

المتاحة، للدور الثقافي والديني الذي تقوم به. ومن بين هذه الزوايا التي تعرضت للهدم والسطو من طرف الجنرالين دي بورمون وكلوزيل، منها:

_ زاوية القشاش التي كانت تابعة للمسجد تعرضت للهدم من طرف كلوزيل.

_ زاوية الشبارية التي تأسست سنة 1786م، حولت إلى مقر للدرك عام 1830م. هدم من طرف كلوزيل.

_ زاوية الشرفة بيعت إلى أحد المعمرين وتم تحويلها إلى فندق. من طرف كلوزيل سنة 1831.

_ زاوية سيدي عامر التنسي التابعة حولها كلوزيل إلى ثكنة عسكرية.

_ زاوية سيدي الجودي التي باعها كلوزيل إلى أحد المعمرين وتم تحويلها إلى مخمرة[1].

_ زاوية سيدي البوصيري هدمت بكاملها من طرف كلوزيل، وكذلك زاوية سيدي لخضر[2].

**ب.الأضرحة والقباب:** لم تسجل أعمال الهدم والتدمير للأضرحة للكونت دي بورمون، وإن في معظمها تعرضت للهدم لأول مرة من قبل كلوزيل، منها:

_ ضريح سيدي بتقة: بالعاصمة تم تحويله إلى مصلحة الجسور والطرقات سنة 1830م.

_ ضريح سيدي السيد: تم إلحاقه بثكنة للدرك.

_ ضريح سيدي عيسى: حوّل إلى إقامة للجيش الفرنسي عام 1831م، وبعدها حوّل إلى سينما، ثم أصبح مبنى خاص للدرك سنة 1876م.

ضريح سيدي فليح: حوّل إلى مخزن للأثاث والعتاد.

ضريح سيدي يعقوب الأندلسي: تم إلحاقه بأحد المستشفيات الجيش[3] .

القباب منها: قبة بنت جعفر الكتانية تم هدمها، وقبة سيدي سالم ألحقت بالثكنة العسكرية عام 1830م، وقبة سيدي بوطويل تم إلحاقها بالخدمات العسكرية سنة 1830م[1].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1989، ص21.

[2] نفسه، ص22.

[3] عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 313.

**3/ مصادرة أملاك الأوقاف:**

وأصدر ترسانة من القوانين التي توضح حقه للإسلام والمسلمين، وعن هدفه بمحو الشخصية الإسلامية والثقافة العربية للشعب الجزائري، وهي كالآتي:

**ـ قانون 8 سبتمبر 1830**م:يقضي بحجز أملاك العثمانيين، والاستيلاء على أوقاف مكة والمدينة، كما أعطى هذا القرار الحق للسلطات العسكرية لاستحواذ على ملكيات هذه الأوقاف في سائر جهات البلاد[2].

**ـقرار 7ديسمبر 1830**م: المدفوع بنصائح السيدين فورجو، وفونلالد، بضم كل الأملاك الدينية بما فيها أوقاف مكة والمدينة، والمساجد والزوايا إلى أملاك الدولة، ليعد هذا القرار الذي أخذه الكونت كلوزيل ضربة للدين الإسلامي، والحياة الاجتماعية والثقافية والحضرية للسكان، بحيث كانت المصدر الوحيد لإعالة الفقراء والمحتاجين، والمكان الوحيد للتعليم والتدريس، وعلق السيد هابار أحد الكتاب الفرنسيين عن هذا القرار يقول: " إن هذا القرار كان ضربة للدين والثقافة الإسلامية، لانعكاس أثاره على الحياة الدينية والاجتماعية للسكان"[3]، عرف هذا القرار اعتراض واسع من رجال وعلماء الدين من بينهم، ابن العنابي، وابن الكبابطي*، واحتجوا على هذا القرار بتقديم العرائض، والشكايات من خُرقات الممارسة بحق للشريعة الإسلامية ، راسل المفتي ابن العنابي كلوزيل وبصفة مباشرة ومستمرة، منتقدا فيها أعماله والانتهاكات الممارسة بحق الزوايا والمساجد وتابعاتها، وكاحتجاج على تصرف الإدارة الفرنسية،قام ابن العنابي وعلى رأس مجموعة من الأشخاص لتسيير بعض الأوقاف،

---

(1) شنوف صهيب، السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 23.

(2) مسعود بودربالة، الاستشراق الفرنسي وتوظيفه الإنتوغرافي في احتلال الجزائر، محاضرة في جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، ص 218.

(3) نفسه، ص 219.

* مصطفى الكبابطي، هو من عائلة ذات أصول أندلسية غنية، عمل كمدرس في مساجد الجزائر ثم ارتقى في التدريس في الجامع الأعظم. انظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث وراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، د-ط، بيروت، 2005، ص 14.

فأعتبره كلوزيل عنصر خطير على السلطة الحاكمة، فتم الإلقاء القبض عليه وسجنه بحجة العمل على تحريض السكان على الثورة ضد السلطة الاستعمارية، ثم نفيه[1].

كما قام بالاستيلاء على أوقاف المرافق العامة، من أهمها أوقاف العيون والسواقي والآبار، وقدر مدخولها السنوي بـ150000 فرنك، وأوقاف أخرى خاصة بالطرقات العامة[2].

وكذلك تم مصادرة الوثائق الوقفية من قبل كلوزيل، حيث كان يوجد بالجامع الكبير سجل عدلي يدعى الوقفية* خاص بملكيات المساجد والمصليات، والزوايا والمدارس، والقبور منظما بشكل جيد وواضح، وكان يحتوي على جدول خاص بكل مؤسسة دينية وايرداتها[3]، وذكر الجنرال ديفولا لإيرادات التي كانت بالجامع الكبير التي دونت في السجل الوقفي، وهي كالآتي[4]:

---

[1] بقطاش، مرجع سابق، ص 25.

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص 161.

*عبارة عن وثيقة أصلية كانت تثبت في القضاء ويأخذ بصحتها، وكان أي عقد ملكية مفقود يعوض بإثبات بسيط بأن المؤسسة المعنية مسجلة في هذا السجل العدلي.

[3] خولة شيلالي، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال شهادات قادة الجيش الفرنسي 1830-1871، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، إشراف: عبد القادر شيلالي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تبسة، 2016/2015، ص 70.

[4] محمد بوشوش، الغزو الفكري للجزائر 1830-1870، **مجلة المصادر التاريخية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع 8، مارس 2011، الجزائر، ص 27.

| النـــوع | العـــــدد | الإرادات بالفرنك |
|---|---|---|
| منزل | 840 | 26,653,80 |
| محل | 258 | 4273,60 |
| مخزن | 33 | 449,70 |
| غرفة | 82 | 846,65 |
| حمام | 3 | 200,45 |
| فرن | 11 | 101,60 |
| مقهى | 4 | 161,70 |
| فندق | 1 | 135,00 |
| بستان | 75 | 1257,45 |
| مزرعة | 62 | 1830,00 |
| طاحونة | 6 | 97,50 |

## 4/ القضاء على التعليم العربي:

بعد أن قامت السلطة الفرنسية( دي بورمون- كلوزيل) بقطع شريان الحياة للمؤسسات التعليمية التقليدية والمتمثلة في المساجد والزوايا والكتاتيب، بقى التعليم في الجزائر منذ الدخول الفرنسي شبه معدوم، وخاصة أن المصدر الوحيد لتموين الكتاتيب والتعليم من الأموال الوقفية أصحبت من أموال الخزينة العمومية للسلطة الفرنسية[1]، وفي ظل السياسة الفرنسية التنصيرية قد ترك في بداية الأمر الباب مفتوح في مجال التعليم أمام المهاجرين الذين استقروا في البلاد بتشجيع من اللجنة البلدية لمدينة الجزائر والتي قد أشرفت على تنظيم القاعات وأماكن للتدريس، كما خصص كلوزيل مبلغ معتبر للقائمين على التعليم تشجيعا لهم، وتم تأسيس حوالي 5 مدارس في مدينة الجزائر لاستقبال الأطفال الفرنسيين والأوروبيين، وكذلك للجزائريين من أراد الالتحاق بها[2].

نلاحظ أن الكونت دي بورمون لم يكن له أثر في المجال التعليمي الفرنسي بحيث عمل هو الأخر على أسلوب هدم كل ما هو متعلق بالدين والثقافة والتعليم، أما كلوزيل فقد رسم معالم الهدم للثقافة العربية الإسلامية، بفتح مدارس فرنسية بهدف فرنسة الشعب الجزائري.

وظهرت سياسة كلوزيل جليا في عهدته الثانية حيث أمر بإنشاء مدرسة عمومية للأطفال الجزائريين سنة 1836م، أطلق عليها اسم "المدرسة الأهلية الفرنسية"، والتي كانت تتوفر على قسم واحد، وكانت تؤمن لهم وجبات الإطعام، في ظل سياسة الضرب على الجهتين لكسب واستمالة الأطفال ونشر ثقافتها التنصيريّة، وتجويع الفرد الجزائري من جهة أخرى، وبعد التجربة الناجحة لدى السلطة الاستعمارية قرر الحاكم العام كلوزيل سنة 1837م بإنشاء

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 316.

[2] جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال 1830-1944، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، ص 19.

مدرستين عموميتين في كل من مدينة عنابة ومستغانم، ووصل عدد الجزائريين المسجلين فيها إلى أربعة مئة وخمسة وعشرين تلميذ[1].

نستنتج أن الأساليب القمعية لدين الإسلام من هدم للمساجد وزوايا، وإغلاق بعضها بقوة الحديد والنار وبعض منها بطرق ملتوية، ومحاولة منهما لخلق مجتمع متخلف لا يحسن القراءة والكتابة لإضعاف البنية الاجتماعية ومحو لكل المقومات الثقافية والتاريخية الإسلامية، سعت بشتى الطرق والوسائل لتجريد الشعب الجزائري من هويته وسياسة توضح كل الوضوح على الحقد الفرنسي الصليبي الدفين، وسياسة الكونت دي بورمون وكلوزيل دليل واضح على ذلك.

[1] جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال 1830-1944، مرجع سابق، ص 21.

## المبحث الثاني: الأساليب الاقتصادية:

ويعد السبب الاقتصادي من أهم الأسباب للاحتلال الفرنسي للجزائر، وانتهجت أسلوبا منذ دخولها لضرب الاقتصاد الجزائري، واعتمد كل من الجنرال دي بورمون وكلوزيل على انتهاج أساليب اقتصادية تخدم مصالح الإدارة الاستعمارية، وتحطيم البنى التحتية للاقتصاد الجزائري، وتطوير اقتصادها على حساب الاقتصاد الجزائري.

وتتمثل الأساليب الاقتصادية للحاكمين في مايلي:

**1/ هدم الأسواق والمحلات التجارية:**

أمر الكونت دي بورمون بحرق سوق القيصرية لمدينة الجزائر، الذي كانت تباع فيه الكتب وبحرق الكتب الموجودة فيه، كما أعطى تعليمات لجنوده بهدم سوق المقايس لمدينة الجزائر الذي يباع فيه الذهب ونهب وسرقة الذهب الموجودة هناك[1].

وحرق كذلك سوق الصباغين، وهو سوق مشهور جدا بحيث أن العرب والبدو كان يعتمدون المجيء لمدينة الجزائر، ليصبغوا فيها كل ما لديهم[2].

ليسجل دي بورمون هذه الأعمال ( التخريبية ) لأسواق مدينة الجزائر، والتي كانت تعيل جل سكان المدينة ومصدر رزقهم، وبعد عزل الكونت دي بورمون خلفه كلوزيل الذي لم يقصر في عمله لضرب اقتصاد مدينة الجزائر وسكانها، إذ هدم السوق الكبير للمدينة، والتي كانت مخصصة لبيع الكتان والملابس المنسوجة، وتصنع فيها الفتائل والأزرار، وكان يمثل هذا السوق العصب التجاري للمدينة، ويعرض فيه كل تجار المدينة وحتى البلدان المجاورة

---

[1] سارة غرد، واقع الشعب الجزائري في سنوات الاحتلال الفرنسي من خلال الكتابات الجزائرية، في الفترة الممتدة مابين 1830-1954، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: غرداين مغنية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بسكرة، 2017/2016، ص 88.

[2] نفسه، ص 89.

لسلعهم ومنتجاتهم[1]، كما تم هدم محلات مخصصة للأسماك واللحوم مما أدى إلى تدمير النشاط التجاري للمدينة، وهذا أثر بالسلب على
الحياة الاقتصادية للسكان، بحيث كانت هذه المحلات تمثل مصدر رزقهم ومعاشهم[2].

**2/ مصادرة الأراضي والعقارات:**

عملت الإدارة الاستعمارية منذ احتلالها لمدينة الجزائر على الاستيلاء بالقوة والتحايل لمصادرة أملاك الجزائريين، من أراضي وعقار ومحلات وغيرها، وضمها إلى أملاك السلطة الاستعمارية في الجزائر، إما لبيعها للمعمرين والأوروبيين، أو لتجعل منها مبنى لهياكل اقتصادية كالشركات، أو محلات تجارية. حيث عمل كلوزيل على إصدار قوانين مصادرة أملاك الجزائر بكل أنواعها من الممتلكات الوقفية، وأملاك الحبوس وتحويرها لخدمة الاقتصاد وخزينة السلطة الفرنسية. والتي هي:

_ قانون أوت1830م: القاضي بمصادرة أراضي الدولة العثمانية سابقا، وممتلكات الأتراك وأعيان مدينة الجزائر، هذا القانون فتح الأبواب أمام الأوروبيين للتوجه إلى الجزائر متلهفين لسوق العقار والعروض المغرية لشرائه[3].

_ قانون سبتمبر 1830م والذي يخول للمعمرين الوافدين الاستيلاء على أراضي الحبوس، وضمها إلى مزارعهم[4]، وأصدر في ذات السياق مرسوم 25 أكتوبر من نفس السنة الاستيلاء على أراضي الحبوس التي كانت تنتج القمح وتحويلها ملكيتها للسلطة الاستعمارية، وبهذا القرار قد قضى كلوزيل على مصدر رزق الكثير من الفلاحين[5].

---

(1) حمدان خوجة، المرآة، مرجع سابق، ص 213.

(2) نفسه، 214.

(3) محمد الطيبي، الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ابن النديم للنشر، ط1، الجزائر، 2009، ص191.

(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 28.

(5) الجيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني، الجزائر، 2010، ص 36.

_ قانون 7 ديسمبر 1830م: ألحقت بموجبه جميع الأوقاف بما فيها أوقاف مكة والمدينة وضمها إلى أملاك السلطة الاستعمارية، وحسب الإجراءات التي اتخذها كلوزيل فإن الفقراء لا يحصلون إلا على جزء بسيط من موارد هذه المؤسسات على عكس مكان يحصلون عليه قبل الاحتلال، أما الباقي فيدفع إلى صندوق أملاك الدولة[1].

ونلاحظ أن كل أعمال المصادرة للأملاك كانت من قبل الجنرال كلوزيل، أما عن دي بورمون لم يصدر أي قانون يقضي بالاستيلاء على الممتلكات أو العقارات للاستغلال فيها في الجانب الاقتصادي، واكتفى ببيع بعض الأملاك للفرنسيين، وبالتالي يكون للشخص المشتري الحق في تحويلها كما يشاء، مثال: بيع جامع سيدي الجودي وتم تحويله إلى مخمرة، ولكن نستنتج أن كل من دي بورمون وكلوزيل اعتمدا على ضرب الاقتصاد الجزائري مما سينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي.

### 3/ سياسة فرض الضرائب:

إن مظاهر السياسة الاستعمارية المطبقة على الجزائريين في المجال الاقتصادي والتي اتسمت بالقسوة والاضطهاد، وإثقال كاهل الأهالي الجزائريين بالضرائب المتنوعة، ولقد حافظت السلطة الاستعمارية تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني والذي كان في أغلبه ذا طابع ديني، بل زادت إثقال كاهل الجزائري بإرغامه بدفع ضرائب جديدة المطبقة على الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر[2].

حافظ كلوزيل على النظام الضريبي الذي كان في العهد العثماني ولكن زاد من حدة هذا الضرائب، حيث ذكر كلوزيل: " قد تمثل دورنا إلى حد اليم في التمسك الشديد بالضريبة التي

---

[1] فوزية قرابن، قشيش ذهبية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ظل الاحتلال الفرنسي (1830-1870)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص تاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:عبد القادر فلوح، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خميس مليانة، 2015/2014، ص 37.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 77.

وجدناها صارمة أثناء احتلال البلد، وقد احتفظنا في الشرق القسنطيني بالتنظيم الذي وضعه أحمد باي، وواصلنا في كل من وهران تطبيق سياسة التي انتهجها عبد القادر"[1].

وذكر الجنرال سانت آرنو: " يجب أن نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة فلا يجدون ما يسدون بهم رمقهم، فيصبحون بين خيارين لا ثالث لهم، إما أن يثوروا، وإما أن ينخرطوا في الجيش الفرنسي"[2].

وقد كانت الضرائب تقسم إلى قسمين: الضرائب العربية، والضرائب الفرنسية.

**أ. الضرائب العربية، قسمت إلى:**

**الزكاة:** كانت هذه الضريبة تفرض على قطعان الماشية، بحيث تقوم الإدارة الاستعمارية بتحديد الضرائب كل سنة، وهذا حسب القيمة التجارية للمواشي، تقدر بـ: 4فرنك للجمال، 3 فرنك للأبقار، و20 سنتيم للماعز، 25 سنتيم للأغنام[3].

**العشور:** تفرض على الأراضي الزراعية تحدد على حسب الجابدة أو الزويجة، وهي وحدة متقلبة بحسب طبيعة الأرض وتقدر مابين 12و14 هكتار في السهول الخصبة وبين 8 و10 هكتار في النواحي الوعرة[4].

**اللزمة:** أو ضريبة( الرأس أو الجزية)، يدفعها كل من بلغ سن حمل السلاح وتتم عملية الجباية كل شهر ماي[5].

---

[1] وفاء العيفة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900م، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف: سالم كربوعة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 49.

[2] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1870–1930، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف:لمياءبوقريوة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2014/2013، ص 39.

[3]عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1870–1930، مرجع سابق، ص 40.

[4] الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، مرجع سابق، ص 77.

[5] عبد الحكيم الرواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 40.

**السخرة:** وكانت واجب خاص في كل بلدة، ويجب دفعها كل عام وتدفع على كل رجل بلغ عمره 18 سنة، ولم يتعدى 55 سنة.

**حق الشعير:** واختصت بها عمالة وهران فقط، وكانت تدفعها قبيلتا الدوابر والزمالة، وهذه الضريبة سنها كلوزيل منذ تعيينه المرة الثانية سنة 1835م.

**حق البرنوس:** اعتبرت بمثابة هبة أو صدقة، أو كحقوق لتولية المناصب.

**مكس الأسواق:** وهي ضريبة استحدثتها الإدارة الاستعمارية في عهد الدوق ريفيقو سنة 1833م، تفرض على كل شخص يقدم إلى السوق لبيع محصول من محاصيله أن يدفع ضريبة لدخوله، وأبقى كلوزيل عليها.

**حقوق التسجيل:** وحقوق التسجيل كان يقبضها أعوان إدارة التسجيل، المتعلقة بعقود البيع والكراء والمبادلة وغيره[1].

**ب. الضرائب الفرنسية:**

**ضريبة المهن:** طبقها كلوزيل في شهر ديسمبر 1830م، وهي على كل شخص القاطن بمدينة الجزائر ويمارسون الصناعة أو التجارة إلزام عليهم دفع ضريبة المهنة[2].

**ضريبة رسم البحر:** خصصت على سفن الاستيراد.

**ضريبة الكراء:** وفرضت على السكان المستوطنين بدفع ضريبة للبلدية ويقدر المبلغ حسب نوعية البيت والأثاث الموجود فيه[3].

نلاحظ أن الحاكم العام دي بورمون لم يهتم بالنظام الضريبي على عكس كلوزيل الذي عمل بسياسة النظام الضريبي في الجزائر وذلك راجع لعدة أسباب منها: قصر المدة التي حكمها دي بورمون وتركيزه أكثر على الحملات العسكرية والتوسع الفرنسي وتنظيمه لمدينة الجزائر ليهيأ موطن قدم للسلطة الاستعمارية.

---

(1) عبد الحكيم الرواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص41.

(2) وفاء العيفة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900، مرجع سابق، ص 49.

(3) عبد الحكيم الرواحنة، المرجع السابق، ص 49.

## 4 النظام الجمركي:

تعتبر السياسة الجمركية من أهم العوامل التي تتحكم بها الدول في توجيه التجارة الخارجية، وقد لعبت هذه السياسة دورا رئيسيا في ربط الجزائر بفرنسا منذ الاحتلال، وتوجيه الاقتصاد الجزائري ليكون مكملا للاقتصاد الفرنسي[1].

وكان القرار المؤرخ في 11 نوفمبر1835م من السلطة الاستعمارية في فترة كلوزيل الثانية، أول تنظيم رسمي للعلاقات الجزائرية الخارجية حيث أعفى هذا النص الصادرات الجزائرية الموجهة لفرنسا من الرسوم الجمركية، بينما الصادرات لغير فرنسا أخضعها للتعريفة العامة المبطقة في فرنسا[2].

أما عن الصادرات فقد عرفت تطور ملحوظ في فترة الحاكم العام كلوزيل سنة 1835م والتي بلغت حوالي 800 ألف فرنك فرنسي، كانت تتمثل في الخيول والبغال والماشية والصوف، الزيت والحبوب، أوراق التبغ والفواكه وريش النعام، كما نجد المرجان والذي بلغت صادراته حوالي 500 ألف فرنك فرنسي سنة 1835م، ثم ارتفعت إلى أكثر سنة 1837م، أما الواردات فأهمها الآلات الحديدية والسكر والقهوة والأخشاب والأواني والعطور ومواد التجميل[3].

كما عمل كلوزيل على مراقبة الأسواق والإشراف عليها وتنظيمها، وتوفر لها شروط الأمن والراحة، وكلف فرق الصبايحية بمهمة حراسة الأسواق في حين أقيمت مراكز للمراقبة، وكان الهدف من هذه المراقبة البحث والتفتيش والاستخبار وجمع المعلومات عن كل شيء تستفيد منه السلطات الفرنسية، ولم تكتفي بمراقبة الأسواق بل قام كلوزيل بإعطاء أوامر لمراقبة

---

[1] عبد الحكيم الرواحنة، مرجع سابق، ص 49، ص 51.

[2] وفاء العيفة،مرجع سابق، ص 55.

[3] رشيد فارح، محطات رئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2009، ص21.

الأسعار بهدف تجويع وتفقير الشعب الجزائري، ونظّم معرض سنوي في مدينة الجزائر في الفترة مابين20–25 سبتمبر1836م لعرض مختلف المنتجات الجزائرية والترويج لها في السوق الأوروبية[1].

وفي الأخير نتوصل إلى أن سياسة كلوزيل الاقتصادية كانت قد أثقلت كاهل الفرد الجزائري بإبقائه على النظام الضريبي الذي كان سائد في العهد العثماني، وباستحداثه لضرائب أخرى على نية تجريد الجزائريين من أي شيء يمتلكونه، مما سيسهل في عملية إخضاعهم للسلطة الفرنسية. أما دي بومون كما ذكرنا سابقا كان تركيزه على التنظيم الإداري وفتح الأرضية للاحتلال الفرنسي للجزائر.

[1] شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2007، ص 19.

# الفصل الثالث: الأساليب الاستيطانية والعسكرية للحاكمين دي بورمون وكلوزيل.

## المبحث الأول: السياسة الاستيطانية.

**1/ السياسة الاستيطانية (بصفة عامة).**

**2/ أهداف السياسة الاستيطانية.**

**3/ السياسة الاستيطانية للحاكمين.**

## المبحث الثاني: الأساليب العسكرية.

**1/ أعمال النهب والتخريب.**

**2/ حملات الإبادة وتقتيل.**

**3/ أسلوب السجن والردع.**

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ مراحل الاحتلال الأولى على الاستيطان كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب يكون حليفا وداعما للتواجد العسكري بعد إدراكها أن لا تواجد لها دون مستوطنين أوروبيين يدعمون جيش الاحتلال، ولتوثيق هذه الفكرة جعلت من السياسة العسكرية الجائرة في حق شعب أعزل من أعمال تقتيل وإبادة ونهب ...الخ، ولتحقيق ضالتها استعانت الحكومة الفرنسية بكبار الضباط الذين يستطيعون أن يحققوا غاية فرنسا الأولى، وبمخطط محكم ومدروس في إقامة مستعمرة دائمة لها في الجزائر، وأسندت هذه المهام بطبيعة الحال إلى الحكام العامون الأوائل في الجزائر (دي بورمون.كلوزيل).

– فما هي السياسة المنتهجة لكل منهما ؟ وماهي الأساليب المتخذة لتثبيت هذه السياسة؟

## المبحث الأول: السياسة الاستيطانية

بعد أن حلت فرنسا في الجزائر بدأت في تنفيذ مشاريعها المسطرة ،وركزت على الاستيطان لتثبت لنفسها موطن قدم في الجزائر فكانت أولى ملامح هاته السياسة منذ الدخول الفرنسي للجزائر بقيادة الجنرال ديبورمون بحيث تمثلت عمليات الاستيطانية الأولى وذلك بإعطاء المنازل والأراضي الزراعية والسكنات وغيرها من الممتلكات الأهالي الجزائريين إلى جنود الاحتلال وقبل الحديث عن السياسة الاستيطانية*المنتهجة من كلوزيل ودي بورمون نتطرق عن أسباب الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

### 1 /– سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر(بصفة عامة):

تعد الأسباب والدوافع من جعل الجزائر أرضا فرنسية جديدة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية،والديمغرافية التي كانت تتخبط بها فرنسا على وجه الخصوص وأوروبا بشكل

* الاستيطان: شديد الصلة بالاستعمار، وهو مرحلة موالية له، وتمثل حده الأقصى ولا يتم الاستيطان إلا في بيئة ومناخ يشرف عليه ويرعاه مناخ استعماري، ويعتبر الاستيطان الفرنسي في الجزائر جزء من الاستيطان الأوروبي الذي مثل كتلة اجتماعية واقتصادية للغزو . انظر :يحي محمد نبهان ، معجم مصطلحات التاريخ، ص23.

عام مما أدى إلى الهجرة الأوروبية بداية من القرن19م، نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المواكبة للثورة الصناعية،والتحولات السياسية الذي أدى بها إلى البحث عن مواطن نفوذ للاستيطان بها[1]، واستغلال خيرات هذه البلاد لتصنيع منتوجات جديدة توجه للبلد الأم وجعل البلد المستعمَر سوق خارجية لتصريف منتجاتها.

وكانت الجزائر من أهم المستعمَرات الفرنسية التي عرفت توافد أوروبي كبير فمنذ سنة 1830م شهدت هجرات أوروبية متنوعة فمنها الدائمة والمؤقتة، وبذلك ظهر المستوطنين(LES COLONS) إلى جانب الأهالي الأصليين[2]

وفي الوقت الذي كان أصحاب الثروة يبحثون فيه عن مجالات وفرص الاستثمار اشتدت دعوة المنظرين والمفكرين، والجنرالات الفرنسيين للهجرة والاستيطان إلى الجزائر وفتح المجال واسعًا أمام الراغبين في شراء الأراضي والبقاء في الجزائر حيث يقول الجنرال بيجو: " إن الغزو سيكون عقيما إذ لم يتبع بالاستيطان"[3]، ويواصل حديثه قائلا:"ومن اجل إنجاح عملية الاستيطان وجلب عدد كافي من المستوطنين لابد على الإدارة الفرنسية تقديم الإغراءات والمزايا التي من شأنها أن تجلب عدد كبير من الأوروبيين"[4].

فيلاحظ هنا أن السياسة الاستعمارية الاستيطانية كانت مسطرة وبالإتقان لإكمال عملية الاحتلال والسيطرة لتحقق معادلة ضرب الأقلية على الأغلبية. ويصرح طوكفيل قائلا: "... يجب مباشرة الاستيطان قبل إكمال السيطرة وإنهاء الحرب، بحيث ينبغي أن أجعل الاستيطان

---

(1) فاطمة الزهراء ألفول ،سياسة الاستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري مابين (1830_1914)، مذكرة لنيل شهادة ماستر،إشراف: عبد القادر فكاير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة خميس مليانة 2015/2014 ص17.

(2)نفسه، ص 20.

(3) صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830_1930)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه فياالتاريخ الحديث والمعاصر، إشرف: علي آجقو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلم الإسلامية ،قسم الآثار،جامعة باتنة، 2014/2013 ص61.

(4) غالي الغربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات أبعاد، مرجع سابق، ص 236.

والحرب يسيران معا إذا كان ممكنا"[1]، وبهذا الشأن ظهرت تيارات فكرية داعمة لفكرة الاستيطان والتي كانت ممثلة في رئيسها الأب الروحي للكنيسة الكاثوليكية الفرنسية انفانتان، والذي اعتبر الجزائر بوابة واسعة للدخول إلى العالم العربي الإسلامي الواسع واعتمادا على هذا الاعتبار لم يقتصر الأسقف انفانتان في تعمير واستيطان الجزائر بهجرة أوروبية واسعة[2].

ومن خلال هذا نستنتج أن الاستعمار الفرنسي كان بنيته جعل الجزائر أرضا للاستيطان والتعمير لأسباب قد ذكرناها، ونلاحظ أن الفكرة قد لقيت استحسان كبير في أواسط الشعب الفرنسي خاصة والشعوب الأوروبية عامة، معتبرةً هذا مكسباً اجتماعي بالدرجة الأولى وجعل الجزائر منطقة لتصريف الفائض السكاني بالدرجة الأولى.

وجعل الجزائر سجنا للخارجين عن القانون كما يقول الكس دي كفيل:" الجزائر ستكون سجنا جديدا للمجرمين"[3].

## 2/ أهداف السياسة الاستيطانية:

كانت سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر تهدف إلى خلق ظروف سياسية واقتصادية وثقافية، وديمغرافية واجتماعية أحسن على حساب الشعب الجزائري، الذي تم تهميشه من قبل سلطة الاحتلال واستبدال العنصر العربي بالعنصر الفرنسي والأجناس الأوروبية الأخرى، لتكريس مبدأ الجزائر أرضا فرنسية وباختصار تمثلت أهداف السياسة الاستيطانية فيمايلي:

- ✓ تأمين النهب الاستعماري والتوسع فيه بتحميل المستوطنين قِسما من الأعباء لتمتين التواجد في البلد.

---

(1) صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص101.

(2) عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830–1899، القطاع الوهراني نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد الموفق، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2014/2013، ص 15.

(3) عبد المجيد بوجلّة، مصادرة الأرض وحركة الاستيطان،دراسة في فكر الماريشال بيجو، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830_1962)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007 ،ص90.

- ✓ تدعيم التواجد العسكري بمستوطنين مدنيين أوروبيين لإعطاء شرعية التواجد الفرنسي في الجزائر.
- ✓ خدمة الاقتصاد الفرنسي [1].
- ✓ تزويد الإدارة الفرنسية بمختلف الموظفين والإطارات والكفاءات الفنية في جميع المجالات لتهيئة أرضية جديدة في الجزائر، والتي من شأنها أن تساهم في نمو الاقتصاد الفرنسي،وهذا بواسطة استغلال ثروات وخيرات الجزائر الاقتصادية.
- ✓ خلق وسيط بين المنتجات الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري وجعلهم مستهلكين لسلع الفرنسية التي عرفت رواجا في أواسط الشعب أثناء الاحتلال مثال ذلك الخبز الفرنسي.
- ✓ تنقية فرنسا وأوروبا من الفقراء المشاغبين والمجرمين والخارجين عن القانون[2].
- ✓ اجتثاث السكان الأصليين من أراضيهم والاستيلاء عليها لتجعل من إلحاق الجزائر لها إدماجا شرعيا بنزع الأراضي و إخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يطغوا عليها الأوربيون، وفي هذا الصدد قال الدكتور بود:"ولكن الذي يهمنا قبل كل شيءهو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية".[3]

## 3/ السياسة الاستيطانية للحاكمين (دي بورمون. وكلوزيل)

بعد دخول المستعمر الفرنسي للجزائر سنة 1830م، اتضح جليا في رغبة المستعمر بالاستيطان والاستيلاء على الأرض وجعلها جزءًا لايتجزأ من أراضيها، فبدأت الممارسات الفرنسية الاستيطانية بقيادة قائد الحملة الجنرال دي بورمون،بطريقة قد تكون غير مباشرة بتثبيت جذور الاستيطان الأولى للمستعمر الفرنسي في الجزائر، وتمثلت عملية الاستيطان في عهده والأولى بطريقة غير مباشرة من خلال إعطاء البيوت والمنازل التي انتزعت من

---

[1] عبد المالك خلف التميمي، مرجع سابق ،ص40.

[2] بسام عسلي، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي(1830_1833)، دار النفايش للنشر والتوزيع، بيروت،1980، ط1،ص 164.

[3] فاطمة الزهراء ألفول، مرجع سابق ، ص21.

الأهالي غصبا إلى الجنود الفرنسيين،وكذالك بتحويل المساجد والزوايا وممتلكات الداي وأعيان المدينة وتحويلها إلى مايتطلبه الجيش من مرافق، كالحمامات وعدد من المقاهي وأماكن لتخزين المئونة والذخائر من الأسلحة وغيرها.... لكوّن ملامح الاستيطان للجيش الفرنسي وقد صرّح قائلا:" أن فرنسا ستحتل الجزائر لتأسيس مستعمرة ودولة تحت حكم أمير فرنسي"[1]، ويتضح هنا من خلال ماقاله عن نية فرنسا بجعل الجزائر مستوطنة بطابعِ وعادات ودعائم فرنسية بحتة .

اعتمد دي بورمون على الأسلوب الإداري لتهيئة للاستعمار الاستيطاني من خلال الهيئات الإدارية الجديدة والتي ستضمن عملية البقاء والاستحواذ على الأرض، وذالك بجلب عدد من الموظفين الفرنسيين يشتغلون في الإدارة الفرنسية الجديدة والبالغ عددهم أكثر من 123موظف، وبذلك يكون قد أضيفت قائمة جديدة إلى الجيش لتوضيح نية فرنسا في الاستيطان منذ دخولها إلى الجزائر، وكانت ملامح الاستيطان تلوح في مدينة الجزائر حيث سمح القائد العام دي بورمون بإنشاء المقاهي والحانات للخمور وأماكن للرقص والمجون كما كان في فرنسا، بإعطاء دفعًا جديدًا للتواجد الفرنسي بالجزائر، ولتغيير ملامح نمط الشعب الجزائري بإقامة الحانات وغيرها بهدف ضرب الثقافة الجزائرية المسلمة من جهة، وتمكين عملية الاستيطان بتحويل مدينة الجزائر على النمط المعيشي الفرنسي من جهة أخرى.

ولذلك نقول أن الجنرال دي بورمون قد أسس النواة الأولى للاستيطان وهيأ من الظروف للاحتلال الاستيطاني ولكن قصر المدة التي حكمها والتي كانت 7أشهر تقريبا جعلت من مشاريعه الاستيطانية ضئيلة جدا، وبرغم من قصر مدته استطاع أن يرسم الخطى الأولى للحكومة الاستعمارية بجعل الاستيطان الهدف الأسمى والمشروع لأنجح للحكومة الفرنسية لتؤسس مستعمرة جديدة، وتعطي المهام لخلفائه لترسيخ دعائم الغزو الاستيطاني[2]، فخلفه

---

[1]Ahmed Henni, La colonisation agraire et sous_dèveloppemène en Algérie, Société Nationale d' Edition et de diffusion, Alger,1981,p15.

[2] حورية ساعو، مرجع سابق، ص52.

الجنرال كلوزيل الذي كان متحمسا لفكرة الاستيطان ومن المشجعين له لإبقاء فرنسا سيطرتها على الأرض، إذا سنتطرق إلى سياسة كلوز يل التي انتهجها في إرساء المشروع الاستيطاني.

يعتبر كلوزيل من أشهر الجنرالات الفرنسيين الداعي لسياسة الاستيطانية وخاصة بعد التجربة التي عاشها في المنفى على الأراضي الأمريكية، وشاهد كيف للبريطانيين استطاعوا أن يحققوا مستوطنة على حساب الهنود الحمر، فظل يراود الفكرة بضرورة إنشاء مستعمرة استيطانية فرنسية، وعندما أتى إلى الجزائر وفي فكره ضرورة تحقيق مشروعه الاستيطاني الذي يضمن البقاء و الاستمرارية لفرنسا، هذا مؤكده في نداءه للأوروبيين الذين وصلوا إلى الجزائر سنة1830م، على متن سفينة تحمل أكثر من 400 مهاجر سويسري وألماني، مخاطبا إياهم قائلا: "عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي، ماهي إلا وسيلة قانونية، وذلك أنه لايمكن أن نغرس العروق هنا إلا من خلال الهجرة الأوروبية"[1]، ووزّع عليهم قطعا من الأراضي الزراعية بلغت مساحتها الإجمالية 320 هكتار في مدينة الجزائر بهدف تشجيعهم بالمكوث في الجزائر وعمل الدعاية وجلب العديد من الأوروبيين[2].

قامت السلطات الفرنسية بتقسيم 400 مهاجر إلى مجموعتين، الأولى تضم 50 عائلة تم إسكانها في دالي إبراهيم ووزّعت عليها قطعا أرضية بلغت مساحتها الإجمالية 227 هكتار، والثانية تتألف من 23 عائلة تم إسكانها في القبة ووزّعت عليها 23 هكتار من الأراضي[3].

ولتشجيع على الاستيطان أصدر السيد كلوزيل قرار 22جويلية1831م، الذي أعلن عن سيطرة القوات الفرنسية عن كل ممتلكات الداي وممتلكات مدينة الجزائر وجعلها أملاكا

---

(1) محمد رزيق، الجرائم الفرنسية، شهادات واعترافات أكبر قادة وضباط فرنسا وخبرائها العامين في الجزائر خلال فترة 1830-1871، دار القرطبة للنشر، ط1، الجزائر، 2014، ص333.

(2) حورية ساعو، مرجع سابق، ص 54.

(3) إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للتوزيع، ط2، الجزائر 1982، ص105.

فرنسية، إذ شجعت هذه التعليمة الأوروبيين على الابتعاد عن ضواحي مدينة الجزائر وبحثها عن أراضي أخرى على المدن الساحلية[1]، بدأ المستوطنين بالوصول تباعًا إلى الجزائر بدعوة المسؤولية العظيمة التي يروج لها دعاة الهجرة حيث ذكر احد الجنرالات مصرّحا مايلي:" إن الجزائر مصدر وصلنا إليه من مصادر عظمتنا،... إنها أرض فرنسية يجب استيطانها في أقصر وقت ممكن"[2].

ركز كلوزيل على توطيد الملكية الأرضية وتثبيتها وجعل من امتلاك الأرض قاعدة للاستيطان بإصداره لقرار 8 سبتمبر1830م والذي تضمن مجموعة من الإجراءات التطبيقية، منها المادة الثانية التي تنص: على أن كل الأشخاص ومن مختلف الأمم سواء كانوا مالكين أو مستأجرين للأملاك هم ملزمون وفي أجل أقصاه ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ إعلان هذا القرار بتقديم تصريح يتضمن طبيعة ووضعية ومساحة الأملاك التي ينتفعون بها أو يسيّرونها، أما المادة الرابعة من القرار فقد تضمنت تهديدات حادة بشأن ضرورة التصريح بالأملاك المذكورة حيث جاء فيها: كل شخص خاضع لهذا التصريح ولم يدل به في المهلة المحددة ستفرض عليه غرامة لاتقل عن قيمة مدا خيل هذا العقار أو كرائه لمدة سنة كاملة[3].

ونلاحظ هنا أن كلوزيل يحاول تشجيع المستوطنين بامتلاك اكبر للأراضي والممتلكات، وسطرت الإدارة الاستعمارية من أجل الاستقرار النهائي للمستوطنين بإعطائهم الأراضي الفلاحية مجانا، ودفع تكاليف السفر لهم ولعائلاتهم، ومن أجل سيرورة العملية قررت الحكومة الفرنسية بتنفيذ المشاريع المدعمة لعملية الاستيطان ولخدمة اقتصادها بالدرجة

---

(1) عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقيّة لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830_1873، أعمال الملتقى الأول حول العقار في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي، جامعة الجزائر، 2011،ص 129.

(2) مؤيد محمود حمد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 20، ع4، أوت 2013، العراق، ص5.

(3)Ahmed henni.op_cit.p.17.

الأولى،وأعطى الحاكم العام أوامر بزراعة الكروم في سهل متيجة لخصوبته وإنتاج أكثر لصناعة أنواع الخمور[1].

وعندما عين كلوزيل للمرة الثانية 1835م عرفت حركة الاستيطان دفعا جديدا حيث أمام البرلمان الفرنسي أثناء مناقشة الميزانية لسنة1836م، قائلا: "لكي نعوض عن تكاليف الاحتلال، ونجعله غير مكلّف للميزانية هو استغلال الأمثل في الجزائر"[2]، وعند تعيينه صادر 6000 هكتار من أراضي متيجة لسبب عدم تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم، وأسس فيها شركة فلاحيه أطلق عليها "المزرعة التجريبية في إفريقيا"*وسمح للعسكر الاكتتاب فيها وتسجيل الملكية باسمهم، كما استولى على الأملاك القريبة من حوش بابا علي القريبة من مدينة الجزائر، وعلى مزرعة حوش حسن باشا القريبة من الحراش والتي بلغت مساحتها 1000 هكتار[3].

وفي سنة 1836م أصدر كلوزيل قرار 27 سبتمبر كان بمثابة أول عقد للاستعمار بإنشاء أول قرية استيطانية ببوفاريك، وتم توزيع 562 قطعة أرضية على المعمرين الوافدين إليها مساحة الواحدة منها ثلث هكتار، وتم نشر القرار في جريدة الممرن الجزائري من أجل الإشهار والدعاية وتشجيع المعمرين، وكتبت الجريدة الإفريقية تشجيعا منها على القرار في مقال كتب فيه أن إمكانيات الجزائر لا حد لها فكما في أمريكا أجناس ضاعت... وبالنسبة إلينا أن نستمتع باحتلالنا في أمن، وهو أول شرط لأي احتلال...فعلينا بالاستعمار... الاستعمار؟ لنا متيجة، لنا السهول لنا كل هذه الأراضي من النوعية الجيدة هي لنا وحدنا،

---

(1) شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة (1827-1871)، تر:جمال فاطمي وآخرون، ج1، مرجع سابق، ص 117.

(2) عبد الحميد بوجلّة، مصادرة الأرض وحركة الاستيطان، دراسة في فكر الماريشال بيجو، مرجع سابق، ص 90.

* المزرعة التجريبية ويطلق عليها المزرعة النموذجية الإفريقية وكانت أول مزرعة في إفريقيا للزراعة والتجارب الفلاحية .انظر: www.wikipia.

(3) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، مجلة صادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع1،جانفي 1978، ص 16.

ذلك لأنه لايمكن الاندماج مع العرب"[1]، ويقول أحد الكتاب الفرنسيين من دعاة الاستيطان " حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها، وبما أن الجزائريين سوف يدافعون على أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطنين الأوروبيين يجب أن ندفعهم للصحراء، وهناك لايستطيعون العيش، وعندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدمًا يعملون بثمن بخص عند الأوروبيين، وهناك نستطيع أن نمكن المعمرين من الأرض بكل حرية"[2].

وسعى كلوزيل إلى تطبيق سياسة الاستيطان الحر فعمد إلى تحويل سهل متيجة والقرى المحيطة به إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين، بعد طرد السكان الأصليين منها وإرغامهم على النزوح إلى مناطق أخرى، وكتب مقال في 14أكتوبر 1836م تحت عنوان "إعلان للمهاجرين" يعطي فيه أرقاما مطمئنة للمستوطنين، حيث تشجع لكلامه بعض النبلاء والأمراء نذكر منهم الأمير البولوني "دوميرميسكي" الذي اشترى 4300 هكتار في حوش راسوتا (RASSAULTA) الواقع في قسنطينة بعد احتلال أراضي أولاد غريب مابين سنتين 1835و1836م[3]، فتشجع أصحاب المال وأصحاب الطبقة الارستقراطية في أوروبا بالقدوم إلى الجزائر وشراء الأراضي، وازداد عدد المستوطنين إلى 12440 نسمة مابين سنة1835 و1837م، كما قد وافق الحاكم العام على مقترح ستوكمار(STOKMAR) الذي قال بضرورة جلب التيرولين* إلى الجزائر لاستخدامهم في المشاريع الزراعية لاسيما استغلال القرى والمداشر،وهذا ضمانًا لأمن وسلامة مزارعهم، وذكّر ستوكمار سلطات الاحتلال بأن الاستيطان يعد حربا حقيقية طويلة المدى، ولا يدخل غمار هذه الحرب ولا يخرج منها

---

(1) عبد المجيد بوجلّة، مرجع سابق، ص 103.

(2) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 16.

(3) بن داهة عدة، مرجع سابق. ص 129.

*التيرولين، هم سكان بلد التيرول ذات طبيعة جبلية في النمسا يتميزون بتحمل الأتعاب والمشاق وقد استخدمتهم ألمانيا في مشاريع عمرانية وزراعية. انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج1، مرجع سابق، ص 28.

منتصرا سوى الجيش القوي المنظم[1]. وذكر الكس طوكفيل قائلا: " ... السيطرة الكاملة والاستيطان الجزئي هو النتيجة التي أعتقد القيام بها "[2]

ونرى أن كلوزيل أصدر قوانين التي تشجع على الاستيطان، مرسوم 21جوان 1831م، و ينص على أن كل العقود التي تمت بمدينة الجزائر منذ سنة1830م، أو التي ستتم في المستقبل بشأن امتلاك العقارات يجب أن تخضع إلى التسجيل في أراضي الدومين*.

وكذا مرسوم المقتصد المدني 28ماي1832م المتعلق بالرهون العقارية، نص على ضرورة فتح السجلات على مستوى كتابات ضبط الجزائر ووهران وعنابة، تقيد فيها كل الرهون والبيوع العقارية والإيجارات التي تفوق مدتها 9سنوات[3].

نرى بأن الكثير من الشخصيات الفرنسية العسكرية والمدنية قد شجعت إلى السياسة الاستيطانية التي ينتهجها كلوزيل الذي ربط الاحتلال بالاستيطان، فالاستيطان بلا احتلال يكون عملا غير مكتمل.

نستنتج أن كلوزيل كان هدفه من إنشاء القرى الاستيطانية هو الاختراق في المجتمع الجزائري والتغلغل في التجمعات المحلية لتحطيم الأسس التي يقوم عليها تمهيدا لتأسيس مجتمع استيطاني بديل عن المجتمع الأصلي، وقد عمل لتحقيق هذه الغاية بانتهاجه لثلاث طرق لإنجاح العملية وهي:

1_الحفاظ على الشخصية المميزة للمجتمع الاستيطاني بحدودها وأسوارها وأراضيها، وإيجاد أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسية مغايرة ولتعميق الفجوة بين المجتمعين بعيدين كل البعد عن التشابه لتكون الكفة بطبيعة الحال لصالح المستوطنين الجدد.

---

(1) فاطمة الزهراء الفول، مرجع سابق، ص29.

(2) الكسي طوكفيل، مرجع سابق،ص38.

* أراضي الدومين، وهي ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة. انظر: عمار علوي، الملكية والنظام العقاري في الجزائر، (د-ط)، (د-س)، ص 28.

(3) أم كلثوم تشير، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830- 1914)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ حديث و معاصر، إشراف:رضا حوحو، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 30.

2_التشجيع على الزراعة وخاصة على زراعة المحاصيل الجديدة كجزء من إجراءات التجارب لزيادة الإنتاج الفرنسي ولتشجيع المختصين الفلاحيين للقدوم إلى الجزائر.

3_جعل القرى الاستيطانية نظام إداري بجعل بلديات جديدة تابعة للإدارة الاستعمارية لتعزيز الواقع الجديد للمستوطن وتعزيز دورهم وإنشاء مجتمع جديد[1] .

ولتتمكن الإدارة الاستعمارية من توفير العدد الكافي من الأراضي للمستوطنين قررت السلطات بيع أراضي الدومين ( أراضي الدولة) التي تضم أراضي البايلك وأراضي الوقف. ففي سنة 1837م عرض كلوزيل أراضي للبيع بسعر يقارب 48 فرنك للهكتار الواحد، كما سمحت الإدارة ببيع الأراضي بالتراضي مما زاد وتيرة العمل الاستيطاني[2]، ولتبلور فكرته حول جعل الجزائر مستعمرة استيطانية بالدرجة الأولى ولتحقيق الهدف المسطر له طرح هذا الأخير على أصحاب رؤوس الأموال التي تذهب سنويا إلى أمريكا في الاستقرار والاستثمار في الجزائر بما تتوفر به من مزايا قربها من أوروبا وتوفرها على أرضية خصبة، حيث لقي طرحه استحسان أصحاب رؤوس الأموال وجلب في خلال سنتي 1836_1837م حوالي 200 مستثمر أجنبي[3].

في الأخير نستنتج أن الحكومة الفرنسية كانت قد رسمت وخططت بجعل الجزائر مستوطنة وبالأحرى جعلها جزء من أراضيها منذ دخولها، وبالرغم من قصر فترة السيد دي بورمون في حكمه للجزائر ولم يتمكن من تحقيق الهدف المرجو آنذاك بالاستيطان إلا انه استطاع أن يؤسس النواة الأولى لمشروع فرنسا الاستيطاني وبإعطاء معالم واضحة من خلال إنشاء إدارة محلية تبين نية فرنسا بالبقاء ولكن الفترة القصيرة التي حكمها لم تكن كافية لتكملة مشروعه

---

(1) محمد صالح الحاج، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919_1939، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، 1999/1998، ص 12.

(2) سعيدة بن عون، السياسة الاستعمارية الاقتصادية في الجزائر مصادرة الأراضي– أنموذجا–، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التخصص التاريخ المعاصر،إشرف:غالي الغربي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014/2013، ص30.

(3) عز الدين بحتة، انعكاسات السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر 1830–1930، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في التاريخ العام، إشراف: ناصر بالحاج، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الوادي، 2011/2010، ص16.

الاستيطاني والتوسعي، فترك المهمة لخليفته كوزيل الذي استطاع أن يثبّت ركائز الاستيطان وان يجعل من الجزائر مستوطنة فرنسية بامتياز من خلال القرارات والقوانين التي كان يصدرها بشأن أن يزيد ويشجع الأوروبيين على المكوث في الجزائر ولترويج فكرته أكثر،فكلوزيل عمل ونظّم وأطر بإحكام الهدف الاستيطاني المنشود الرامي له من قبل الحكومة الفرنسية.

## المبحث الثاني: الأساليب العسكرية للحاكمين العامين دي بورمون وكلوزيل.

### 1/ أعمال النهب والتخريب:

وبعد وضع دي بورمون لشروط معاهدة الاستسلام في جويلة1830م، ومغادرة الداي حسين الجزائر، أصبح دي بورمون يصول ويجول في القصر مشيرا بداية إنشاء حكومة فرنسية على أرض الجزائر[1]،إذ جرد القصر من كل محتوياته الثمينة وأسال لعابه خزينة القصر التي كانت ممتلئة بالأموال ومكدسة بالذهب والفضة قدرها الفرنسيون بـ 100مليون فرنك[2]، لكنها كان يوجد فيها أكثر بكثير من هذا المبلغ، وصرحت السلطات الفرنسية بهذا المبلغ لكي لاتقع في تضليل الرأي العام حول حقيقة احتلالها للجزائر، وبناء على الشهادات والوثائق التي قد دلت أن قائد الحملة دي بورمون قد اعترف للداي بكل ما اشترط لشعبه ولنفسه ولجيشه، فقط بهدف سلب ونهب الخزينة وهذا بشهادة الجنرال فالازي (Valazi) مصرحا " لقد كنا متعجلين لوضع يد جارحة في كنوز القصبة العظيمة "[3].

بعد دخول الجيش الفرنسي مدينة الجزائر بقيادة قائد الحملة دي بورمون حيث شهدت المدينة أعمال نهب وتخريب منذ الأيام الأولى من الاحتلال فكانت خزينة الداي أول شيء لفت

---

(1) اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكات للنشر، ط1، الرياض، 2009، ص393.

(2) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة 2830–1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص44.

(3) عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، تر: لحسن زغدان، منشورات ثالة، طبعة خاصة، الجزائر، 2007، ص329.

أنظار القائد وجنوده وتأكدهم أنها ممتلئة بالأموال والذهب والفضة التي أسالت لعاب قائد الحملة، حيث تشير المصادر التاريخية أن الفرنسيين قد نهبوا الخزينة عشية دخولهم، وتم نهب 7 أطنان و312كلغ من الذهب من قصر الداي،و108 طن و704 كلغ من الفضة، وعن الأموال المختلسة من الخزينة فقدرت بـ: 52,723,984 فرنك وهي قيمة نقود الفضة، و24,700,00 فرنكا من قيمة الذهب الموجودة بالخزينة، و80,000,00 فرنك من العملة الأجنبية[1].

فعندما كان القائد دي بورمون يحصي أموال الخزينة ويلتهم منها كان بعض الضباط والجنود يعيثون في المدينة فسادا، فقد دخلوا إلى قصور الباشوات وانتزعوا البلاط وقشروا الجدران بحثا عن الأموال، وحتى الحدائق لم تسلم من عمليات التخريب فقد تم اجتثاثها واقتلاع الأشجار منها، ويصف النقيب بول ازان الأعمال التخريبية التي ارتكبها الجيش الفرنسي حين دخوله في شهر جويلية قائلا: "أن الجنود ارتكبوا أعمالا تخريبية في مدينة الجزائر، فخربوا الأحواش وقطعوا الأشجار وخلعوا أعمدة المنازل لإيقاد النار"[2]، وأشار أيضا النقيب روزي لأعمال التخريب، يقول أن الجنود خربوا البيوت والمنازل الأكثر جمالا واقتلاع خشب سقوفها للطهي[3]، وحتى الشوارع والأسواق ودور العبادة لم تسلم من الأعمال التخريب والنهب والسرقة ويذكر حمدان خوجة أن الفرنسيين قاموا باقتلاع سياجات الحديد وتهديم الحمامات وحمّلوا إلى الأسواق ماتبقى من أشياء فباعوها أمام أعيننا، وبذلك يكون الفرنسيين قد اتبعوا طريقة البرابرة بل أنهم كانوا أكثر فسادا لأنهم هدموا مكان مبنيا،وخربوا مكان موجود[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 24.

[2] شنوف صهيب، السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها 1830-1871، مرجع سابق، ص59.

[3] أسماء العابدي، سامية بناي، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف: عبد الرحمان التونسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، خميس مليانة، 2017/2016، ص 64.

[4] حمدان خوجة، مرجع سابق، ص205.

وذكر أيضا دي صاو قائلا: " إن الجزائر كانت مليئة بالحدائق والمحلات الجميلة... ولكنها الآن أصبحت جميعا خرابا، وحتى أنابيب المياه التي تسقي المدينة قد خربت"[1]. نلاحظ مدى حجم التخريب والفساد من قبل الحاكم العام دي بورمون وجنوده حتى ضواحي مدينة الجزائر لم تسلم من أعمال النهب والتخريب حيث قام الجنود بكسر وحرق أشجار الزيتون في سفوح سهل متيجة.

أما عن دور كلوزيل في الأعمال التخريبية فإنه ومنذ تعيينه في الجزائر في أوت 1830م لم يبخل هو الآخر بأعمال النهب والتخريب، وبما أنه لم يجد ما ينهبه من الخزينة التي وجدها خاوية على عروشها فدخل قصر الداي وأخذ كل الأشياء الثمينة من الأثاث والمصابيح الفاخرة وصناديق وغيرها من الأشياء وبيعها في الأسواق الأوروبية، وتعرض مسجد السيدة الذي بجانب قصر الداي للنهب من طرف كلوزيل بعد ضنٍ منه أنه مخبأ فيه بعض من كنوز الداي، فقام بحفره واقتلاع البلاط بحثا عن الكنز المدفون، وأخذ المصابيح والأخشاب والسجاد المطرز وحتى صوامع المسجد لم يستغني عنها وتم بيعها في المزاد العلني[2]، وطالت عملية النهب والسطو والتخريب إلى البيوت والمنازل واعتبر هذه الأعمال ماهي إلا تسلية لجنوده، ودعّم أسلوبه بإصداره لقرارات والقوانين المسنّة من طرفه قانون **8سبتمبر 1830**م، الذي يقضي بضم أملاك الوقف، وقرار **7ديسمبر** من نفس السنة الذي ينص على ضم كل ممتلكات الأتراك، وفي حال لم يقدم الأهالي الممتلكات تتعرض إلى النهب والتخريب كعقوبة قصوى إلى حجز الممتلكات، ولم تقتصر أعمال كلوزيل التخريبية على مدينة الجزائر وحسب بل تعدت أينما حلّ في حملاته، وذكر الحاج أحمد باي عن أعمال التخريب التي ارتكبها كلوزيل عند دخوله مدينة البليدة قال:" الجنود الفرنسيين مسحوا كل

---

[1] نفسه.

[2] بوعزة بوضرساية، المسألة البربرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية، مرجع سابق، ص 137.

شيء يعترض طريقهم وأتلفت المحاصيل وقطعت الأشجار، ونهب للمزارع وتدنيس لمساجد المدينة وحرماتها"[1].

أما عن أكبر عملية نهب قام بها هي بيع إقليمي عنابة ووهران، حيث قرر الجنرال كلوزيل بيع الإقليمين لدولتي تونس والمغرب، فأرسل مبعوثا إلى السلطان المغربي يعرض عليه بيع إقليم وهران، ولكن المبعوث لم يتجاوز طنجة وقتل من طرف قطاع الطرق، ومن جهة أخرى عرض الفكرة على القنصل الفرنسي بتونس ( ديليسيبس) لطرح الفكرة على باي تونس، وواجهت فكرته تأييد الباي ووافق على ضم الشرق الجزائري لتونس نظرا للخلافات التي كانت بينه وبين الحاج أحمد باي، وتمت المفاوضات والاتفاق بين كلوزيل وباي تونس وتم بيع الإقليم بمليون فرنك سنويا يدفعها الباي، وتم الإمضاء على الوثيقة يوم16 فيفري 1830م[2]، كما باع له إقليم وهران بمليون فرنك وخمسين سنتيم سنويا، وولى عليه ابن أخيه في 16 فيفري 1831م[3].

وبعد سماع الحكومة الفرنسية عن الصفقة التي أبرمها كلوزيل دون علم السلطات قابلتها بالرفض، وأصدر وزير الحربية أمرا بمعاقبة القنصل ديليسبس على نصائحه الغير الحكيمة، ووضع حد لمهام كلوزيل بسبب تصرفاته العشوائية[4].

دخل الجيش الفرنسي للجزائر مدعيا نشر الحضارة والتمدن إلا أن أفعالهم وضحت همجية وبربرية الفرنسيين حين دخولهم للجزائر من أعمال دنيئة لا تسمو إلى شعب متحضّر، وقد كانت حجم أعمال النهب والتخريب التي اقترفها دي بورمون وكلوزيل لتعرف أكثرها في عهد كلوزيل.

---

[1] فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (1830-1837)، تر:أبو العيد دود، شركة سحب للطباعة، الجزائر 2007، ص14.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 49.

[3] أحمد باي، مذكراته، مرجع سابق، ص 201.

[4] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 51.

## 2/ حملات الإبادة والتقتيل:

التجأ الجيش الفرنسي إلى سياسة التقتيل والإبادة منذ وصوله إلى أرض الجزائر، هذا ما أكده الجنرال بيلسي في كتابه قائلا: "إن المنازل الريفية التي وجدناها مهجورة قد سلبت على العموم ودمرت، وبعض السكان وجدوا مختفين في المنازل أو حولها قد تعرضوا للقتل، بعضهنّ تعرض للاغتصاب....هذه المصاحبة الحزينة لكل حرب، حتى الحرب العادلة"[1]تفنن الجنرالات العسكريين في الجزائر بجرائم الإبادة بكل وحشية بقصد إزالة العنصر البشري والقضاء عليه.

وطبق كل من الجنرال ديبر مون وكلوزيل أسلوب الإبادة والتقتيل بالجرائم المرتكبة ضد الأهالي الجزائريين، والإبادة لم تكن بالقتل فقط وإنما طالت المدارس والمساجد وسعت إلى إغلاقها وتخريبها وهذه تهدف إلى الإبادة الثقافة العربية الإسلامية، واستئصال الجنس العربي من أصوله بمحو جذوره وهويته[2].

### أ.حملات الإبادة على البليدة ومتيجة البليدة1830 -1838م:

بعد سقوط مدينة الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي بدأت المقاومة الشعبية التي كان يرأسها مرابطون وثوار، ولما كان أهل مدينة الجزائر قد فضلوا السلام على الحرب وقرروا عدم الوقوف في وجه العدو الفرنسي، فإن عرب البادية من الفلاحين وعمال الأرض ورؤساء القبائل قرّروا المقاومة ومنع الجيش بالتقدم خارج المدينة[3]، وبما أن متيجة هي الأقرب من مدينة الجزائر كان من الطبيعي أول من يصطدم بالعدو، وهي المنطقة الممتدة من الساحل إلى جبال الأطلس[4].

---

[1]البيليسي، حوليات جزائرية، المجلد الأول،الجزائر، 2007م، دون دار نشر، ص 48.

[2] محمد الرعود، جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي، دار الرواد للنشر، الجزائر، ط1، الجزائر، 2010، ص21.

[3] بن يوسف تلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830–1870، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 44.

[4] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 44.

شعرت القبائل بالخطر المحدق بالخطر الذي يهدد حياتهم وأراضيهم، فقرروا مقاومة دي بورمون والتصدي له بقوة السلاح في الاجتماع الذي عقده سكان منطقة متيجة في قلعة تمنقوست ( برج البحري)[1]، يوم 22جويلية1830م بقيادة محمد بن زعموم* والحاج علي بن السعدي الذي كان يدعوا إلى الجهاد وحمل السلاح[2]، جمع ابن زعموم عرب المنطقة وعرض عليهم مشروع وهو الاعتراف بالسلطة الفرنسية على مدينة الجزائر مقابل سلامة حريتهم ووجودهم ودينهم[3]، وكتب إلى دي بورمون يطلب منه عدم التقدم إلى البليدة إلابعد توقيع معاهدة مع العرب تنظم العلاقة مع الفرنسيين، ولكن دي بورمون قرر الذهاب إلى مدينة البليدة يوم 23جويلية1830م، على رأس حملة عسكرية[4]، دخل دي بورمون المدينة فارتكب عمليات الإبادة من نهب وتخريب كل من يعترض طريقة وحرق الأشجار، وقطع للرؤوس البشرية وقتل الأطفال والنساء، وسطو وسرقة المنازل والبيوت، وبعد هذه العملية الشنعاء قرر قضاء ليلته في المدينة وفي صباح اليوم الموالي أمر جنوده بالعودة إلى مدينة الجزائر ولما همّ بالخروج لاحظ الجنود أعدادا هائلة من الجزائريين المسلحين نازلين من الجبال لتأديب دي بورمون على جرائمه في حق السكان العزل، وقامت بمطاردته مطاردة شديدة حيث قتل 16 من جنوده واضطر الآخرون للخروج من المدينة زحفا على بطونهم[5]، ورغم المجزرة المرتكبة في حق سكان مدينة البليدة إلا إن مقاومة ابن زعموم استطاعت إن تحقق انتصارا على الجيش الفرنسي بخروجه فارا من المدينة.

---

(1) عبد النور خيثر وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2008 ، ص 209.

* قاد المقاومة في سهل متيجة وكان عمره سبعون سنة، أحرز انتصارا ضد الفرنسيين في معركة البليدة الأولى 1830، توفي سنة 1842، انظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 48.

(2) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر- دراسات في المقاومة والاستعمار، مجلد 4، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص 119.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث ( بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 82.

(4) عاشور مرزاقه، جرائم فرنسا في الجزائر – الإبادة الجماعية – أنموذجا 1830-1849، مرجع سابق، ص 41.

(5) شلالي خولة، مرجع سابق، ص 35.

وفي 20أوت 1830م تلقى دي بورمون نبأ عزله من طرف حكومة الملك لويس فيليب وعين كلوزيل خلفا له، فمنذ توليه عزم على الانتقام من سكان البليدة والباي مصطفى بورمزاق*، وفي17نوفمبر1831م توجه كلوزيل إلى المدينة تحت رأس جيش قوامه عشرة آلاف جندي، اعترضت قوات المقاومة الذين تحصنوا في منطقة مسماة بلاد الجديدة للدفاع عن مدخل المدينة نظرا لقوة العدو وكثرة تعداده فشل المقاومين واستطاع اقتحام المدينة ودفعت بالمجاهدين إلى جبال الشريعة واستشهد حوالي 800 وفر الباقون إلى سيدي كفير، دخل كلوزيل إلى المدينة وعاثوا في الأرض فسادا ونهب المنازل وأحرقت المزارع والبيوت ودمرت المساجد، وحول الجامع الكبير إلى مستشفى وأطلق العنان إلى جنوده بتدمير وتخريب المدينة[1]، ومهاجمة سكان العزل مشنا عليهم حرب شنعاء فلم يرحم شيخا ولا إمرة ولا أطفال رضع الذين ذبحوا على صدور أمهاتهم[2]، ويؤكد حمدان خوجة على هذا قائلا: "...وعندما قاموا الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في المدينة وأحدثوا مجزرة رهيبة لم ينج فيها رجالا ونساء ولا أطفال، وقتل الرضع وهم على صدور أمهاتهم، ووقع نهب في كل مكان" وأضاف قائلا: "إنني هنا أتحدث بكل نزاهة ولا أروي وقائع الأحداث إلا كما جرت"[3]، وحسب أحد المصادر حتى المياه تغير لونها اثر اختلاط الماء بالدم، وان بيوت السكان امتلأت بالجثث ليلخص لنا مدى الوحشية والوقع الممارس في حق الأهالي.

وقد وصف المؤرخ كاميل روسي (Kamil Roussi) مذبحة سكان البليدة بقوله: "إن جميع الرجال القادرين على حمل السلاح سواء في المدينة أو ضواحيها، حشروا في السوق وأعدموا رميا بالرصاص بلا شفقة، وعندما حل المساء أخذت النيران في رقعة تمتد ثلاث كيلو

---

* تولى منصب باي التيطري من 1819–1830 شارك ضد العدوان الفرنسي على الجزائر، عزله كلوزيل من منصبه عند استلاءه على المدينة وعين بدله مصطفى بن الحاج، انظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق ص 52.

(1) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 115.

(2) حمدان خوجة، مرجع سابق، ص 216.

(3) نفسه، ص 216.

ميترات تسقط ضوءها الأحمر على الغابات والحدائق وأشجار البلوط، وأشجار الزيتون والبرتقال والريحان"[1] .

وحسب تصريح كلوزيل " أثناء عودتنا وجدنا مدينة البليدة كلها محاصرة قتلنا كل من يحمل السلاح وعند كل طلقة تقوم الحامية العسكرية الموجودة في عين المكان بذبح النساء والأطفال، وعدنا ملعونين في بلد تدور فيه حرب إبادة "[2].

ومن خلال هذه التصريحات ندرك مدى وحشية وهمجية كلوزيل في حق سكان البليدة ولم يراعي أدنى حقوق الإنسانية حتى الحيوانات لم تسلم منه مخلفا ورائه جثثا مرمية منا وهناك.

وخرج من المدينة وترك حامية عسكرية هناك بقيادة الضابط رولير، واتجه صوب مدينة المدية وعزل باي تيطري بومرزاق وعين مكانه مصطفى الحاج* ثم عاد إلى مدينة الجزائر.

تلقى كلوزيل برقية العزل من منصبه في ديسمبر1831م، لتعين الحكومة الفرنسية مكانه الجنرال بيترازان، وفي سنة 1838م عاد كلوزيل من جديد إلى الجزائر أكثر تعصبا وحده، كرر اقتحام البليدة وكانت المجازر أبشع من سابقتها من إبادة جماعية ونهب وتقتيل وتدنيس لحرمات المساجد وراح أكثر من 400 شهيد[3]، وروى أحد الشهود النقيب روزي قائلا: "كنا ننفذ القتل رميا بالرصاص في المدينة تحت أنظار الجنرال وحتى الجنود أنفسهم لم يكونوا يخفون تقززهم من المساهمة في تلك المجازر التي تضفي عملية انتقامية دموية"[4].

---

[1] فرانسوا مسبيرو، سانت أرنو، الشرف الضائع، تر: أحمد بلكي، دار القصبة للنشر، الجزائر، (د.ط)، 2005، ص، 86.

[2] عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، مرجع سابق ، ص 220.

*مصطفى الحاج، هو من كبار مدينة الجزائر، عينه كلوزيل بايا على التيطري في مكان مصطفى بورزاق. انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 55.

[3] بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية الجماعية، مرجع سابق، ص 123.

[4] نفسه، ص 125.

**ب. حملات الإبادة على عنابة ووهران1830-1836م:**

يبدو من الغريب أن قائد الحملة دي بورمون فكر بغزو عنابة بعد الجزائر مباشرة، لأنها تمثل موقعا استراتجيا هاما، فهي قريبة من إقليم قسنطينة ومن تونس، والمعروف أن للفرنسيين كانت لهم مصالح تجارية قبل الغزو، فهم على دراية جيدة للمنطقة، عين دي بورمون النقيب دابريمون لقيادة الحملة، ودخل مدينة عنابة في 2 أوت 1830م، وكعادة جيش الغزاة دخلوا إلى المدينة ونهبوا ودمروا واستولوا على الميناء الذي يمثل شريان الاقتصاد، ووضعوا عليه حامية فرنسية قاوم سكان مدينة عنابة وضواحيها حملة دابريمون بكل شجاعة وأجبروه على الانسحاب من المدينة يوم 18 أوت1830م، بعد أن فقدوا السكان أرزاقهم وممتلكاتهم التي أحرقت وسقوط 32 شهيد في المعركة بالإضافة إلى عدد القتلى الذين راحوا في عملية الغزو[1].

كما قرر القائد دي بورمون احتلال القطاع الوهراني فأرسل حملة بقيادة ابنه اميدي دي بورمون في 13أوت 1830م حيث احتل المرسى الكبير وحصون المدينة وقاموا بأعمال نهب وتخريب ككل مرة وقتل وحرق، وذكر الجنرال شونقاري عن الإبادة التي ارتكبت في حق سكان وهران قائلا: " ظهرت وحشية الغزو الفرنسي على الجزائر منذ سنة 1830...لا نترك أحدا.. انه الغزو الذي يمارسه الجيش في أكبر نطاق مصحوبا بالنهب والمجازر، فتحول الجنود إلى ذباحين للأهالي وهم يتمتعون بذلك"[2]، قاوم السكان الحملة التي أغارت عليهم ولكنّ كثرة الجنود الفرنسيين تغلبت عليهم وأغلبهم قتل، ولم تعطي المصادر التاريخية عدد ضحايا الغزو ولكن يبدو أن كان عددا هائلا، ولكن كان الانتصار الأكبر للمقاومين بقتل قائد الحملة اميدي وقطع رأسه، تلقى دي بورمون في الجزائر بشرى النصر ممزوجة بقطع رأسه ابنه وظهر عليه الاكتئاب وساءت أحواله النفسية حتى أثرت على تصرفاته القيادية

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 38.

[2]Mohamed Bacha, L'Algérie coloniale par les texts1838-1932, Editions Hammouda, Alger,2003, p, 35.

فقررت الحكومة عزله في 20 أوت 1830م، وغادر الجزائر يوم 3 سبتمبر 1830م، ولم يستأجرله حتى سفينة لنقله ونقل جثمان ابنه، فاستأجر سفينة من ماله الخاص وغادر الجزائر نحو اسبانيا. وطوّيت صفحة دي بورمون في الجزائر تاركا منصب القيادة لكلوزيل الذي عينه الملك لويس ليستلم زمام الأمور والقيادة.

وعند تعيين كلوزيل للمرة الثانية شن حملة على تلمسان في فيفري 1836مشنَ حملة على المدينة وبمساعدة مصطفى بن إسماعيل*، وقام بقتل وإبادة الأهالي وأباد قرية بأكملها موضحا بفعلته جرائمه وأعماله التخريبية التي كان يرتكبها وهو يتسلى بالمناظر الدموية، وإجبار سكان تلمسان بدفع ضريبة سنوية قدرت ب122 فرنك. وعين إبراهيم بوشناق بايا على المدينة وترك معه حامية فرنسية[1].

و استخدم كلوزيل عدة أساليب عسكرية نذكر منها:

**_ تشديد الرقابة الأمنية على الأهالي:**

استخدمت السلطة الاستعمارية إجراءات الرقابة الأمنية على الجزائريين لقمع المخالفين وإخضاعهم، خاصة الذين المشكوك فيهم، لأنهم يمثلون خطرا ومصدر قلق، وخوف لإدارة الاحتلال، بسبب تخوفها من ردة فعل الأهالي جراء سياستها القمعية لذلك كان من زيادة تشديد الرقابة عليهم[2]، استعمل كلوزيل هذا الأسلوب وتشديد الرقابة على مداخل ومخارج الأحياء السكنية للجزائريين، وقيام بعمليات تفتيش المنازل ويذكر النقيب شارل ريشال في كتابه "تمرد الظهرة" موضحا سياسة كلوزيل ومخاوف فرنسا من الجزائريين قائلا: "يوجد في مكان من يتآمر ضدنا حتى في عقر دارنا، فما من برنوس إلا ويختفي تحته خائن أو

* مصطفى بن اسماعيل، من أعيان مدينة تلمسان العاملين تحت السلطة التركية سابقا كان رئيس لقبائل المخزن، كان من اكبر المعارضين لحكم الأمير عبد القادر في فترة الاحتلال الفرنسي، اشتغل مع الفرنسيين، وعينوه رتبة جنرال سنة 1841م، وقام بعمليات وحشية ضد مدينة تيارت . انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، 48.

(1) شنوف صهيب، السياسة العسكرية الفرنسية، مرجع سابق، ص 58.

(2) عثمان زقب، مرجع سابق، ص، 144.

شخص يعادينا ولا ينتظر الإشارة ليرفع السلاح "[1]. مستعملا هذا الأسلوب مع كل الأهالي حتى الأشخاص الموالين لهم فسياسة الرقابة لم تستثني أحد منهم.

**_ سياسة المؤسسات العقابية وتنفيذ الأحكام:**

ويتم اعتقال الأشخاص المشكوك فيهم حسب السلطات الاستعمارية من طرف أعوان الشرطة، ويكون نوع الاعتقال إما بالسجن، أو التعذيب، أو فرض إقامة جبرية، وقد طبق كلوزيل هذه السياسة باعتقاله لبعض أعيان مدينة الجزائر منهم المفتي ابن العنابي، ومصطفى الكبابطي[2].

بالإضافة إلى إتباع سياسة الاعتقال الإداري، وهذا الإجراء يكون باعتقال الأهالي اعتباطيا دون التماس أي شيء صدر منهم، والذي منشأه بالأساس ضرورات الحرب بالجزائر، حيث كان مجرد إجراء إداري يتخذ من طرف الحاكم العام، وذكر الجنرال جيرو لتأرتور عن سياسة الجنرال كلوزيل من اعتقال قائلا: "جعل من الاعتقال الإداري باستمرار و دائم الاستخدام، لكونه كان مريحا ولمزاياه العملية التي لا ريب فيها، وأنه ذو عقلية تماما مع الأهالي"[3].

وقد استخدم كلوزيل أول اعتقال إداري بصفة جماعية ضد الجزائريين عند مجيئه سنة 1830م، وكتب في هذا الصدد أحد خبراء القانون الفرنسيين آنذاك متحدِثا: أن النظام العقابي في قانون الأهالي بالجزائر، المصادرة والمسؤولية الجماعية...هم محقون في ذلك بدل المرة ألف، لكن هذا لن يمنع أننا أمام وضعية ولدت من رحم تمرد يقضي بوجود شيء أخر غير القانون العادي ويفرض على السلطة التنفيذية أن تتدخل بصفة مباشرة وسريعة و صارمة"[4].

متخذا بهذا الإجراء الاحتياط من أي تهديد قد يصل من الأهالي الجزائريين.

---

[1] أوليفي لوكور، مرجع سابق، ص 327.

[2] عثمان زقب، مرجع سابق، ص 157.

[3] كمال كاتب، أوروبيون أهالي، واليهود بالجزائر 1838–1962 تمثيل و حقائق السكان، تر: رمضان زبدي، دار المعرفة، ط1، الجزائر، 2005، ص100.

[4] نفسه، ص 104.

أما عن المؤسسات العقابية في مدينة الجزائر كانت تتشكل من:

- ثلاثة سجون مركزية: سجن البرواقية ( سجن زراعي)، سجن لامبيس، خاص بالرجال، سجن لازاريت خاص بالنساء.
- مستودع المحكوم عليهم والمدعويين بالحراش.
- ستة عشر (16) سجنا مقاطعتي.
- المؤسسة العقابية للمحبوسين الشباب في مزّيرا بئر خادم حاليا[1].

**_ إنشاء الفرق العسكرية:**

وأنشأ عدة فرق عسكرية مكونة من الجزائريين وأوروبيين بهدف تخفيف العبء على الحكومة الفرنسية، نذكرها؛ الزواوة: وينطها الفرنسيون الزواف، وتعني المحتال أو الخبيث، وهم مجندون من قبائل المخزن على الحدود الشرقية لقسنطينة، واستطاع أن يجند 500جندي من الجزائريين وجعلها كوحدات راجلة تعمل إلى جانب الجيش الفرنسي، وعند تعيينه للمرة الثانية في 1835م، أسس رسميا كتيبة الزواف وفصل في مهامها[2].

وفي الأخير نتوصل إلى الاستنتاج التالي أن الأساليب العسكرية والاستيطانية التي انتهجها الحاكمين دي بورمورن وكلوزيل كانت توضح نوايا الحكومة الفرنسية في الاحتفاظ بالجزائر منذ دخولها، قامت السلطة الفرنسية بتوظيف وتعيين أطر من الفئة العسكرية لظفر بالجزائر وجعلها جزء من ممتلكاتها، ونرى سياسة دي بورمون الاستيطانية والعسكرية اقل حدة من سياسة كلوزيل لأنه كان يعمل للتنظيم الإداري ويهيأ الظرف الجديد لفرنسا الاستعمارية، وقام بحملات ليست بكثيرة خارج مدينة الجزائر لغزو واحتلال المدن الأخرى، أما كلوزيل كانت سياسته ممنهجة سواء الاستيطانية بتحقيق هدفه المسطر منذ تعيينه كحاكم

---

[1] عثمان زقب، مرجع سابق، ص 158.

[2] شارل آندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة "1827-1871"، تر: جمال فاطمي وآخرون، ج1، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2008، ص 457.

عام بجعل الجزائر مستوطنة فرنسية، أما عن العسكري فكان كذلك أكثر دموية وإبادة لنفي الجنس العربي الجزائري والوصول إلى هدفه الرامي إليه.

# الخاتمة

# الخاتمة

بعد عرضنا للأساليب الحاكم العام دي بورمون وكلوزيل للسيطرة وإخضاع الجزائر تحت يد الاستعمار الفرنسي، حيث تطرقنا في بحثنا لإجراء مقارنة ضمنية للوسائل والأساليب المنتهجة لكل منهما. وفي الأخير توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمها :

_ نجحت سياسة الحاكمين السياسية وتأثير سحر الإغراءات المادية لدى بعض من الأعيان بتوظيفهم بمناصب حساسة بنية استمالة هذه الفئة من المجتمع الجزائري، لخدمة فرنسا ( أي خلق طبقة موالية لها).

_ نجحت إلى حد بعيد في التفريق بين الزعامات السياسية والدينية باستغلال التنافس الشخصي فيما بينها للظفر بمنصب يليق بمكانة الحضر، ولتحقيق مآرب الاستعمار الفرنسي في زرع سياسة التفرقة وتمكنها من السيطرة على الجزائر.

_ اعتمد كل من دي بورمون وكلوزيل على أسلوب التضليل والتآمر وضرب الجزائريين بعضهم البعض وبث الفتن، خاصة للأعيان الذين لم يرضوا التعامل مع سلطة الاحتلال وذلك بحَبْكِ المكائد والدسائس لهم وتشويه صورتهم لدى العامة من الأهالي وبذلك تضمن إخضاعهم لدى سلطتها.

_ انتهجا أساليب إدارية لتمكين من السيطرة على الجزائر، باتخاذها لنظم إدارية من إنشاء للمجالس للبلدية بإشراك عدد من أعيان مدينة الجزائر لتضلل عن حقيقة غزوها للجزائر وتكسب فئة مهمة من المجتمع الجزائري والأكثر درجة من العائلات مثقفة والثرية وذوي القرار في المجتمع الجزائري، وكذلك وتشكيل لجان مما تطلبه مقتضيات المصالح الفرنسية بجعل الجزائر تابعه لها من لجان مالية ودينية وقضائية وعسكرية، وتشكيل هيئات مركزية وحكومية لتضمن بهذا موطن قدم للسلطة الاستعمارية.

_ القضاء على الدين الإسلامي كان من ضمن المخططات لإدراكها تمام الإدراك بالخطر الذي يشكله مجتمع مسلم على الاستعمار، فسعا إلى سياسة هدم المساجد وإغلاق الزوايا

والكتاتيب التي كانت تشكل منارة للعلم والدين، وهذا كله يدخل في منظومة الحقد الصليبي الدفين للاستعمار، فسعيا كل منهما لتنصير المجتمع الجزائري.

وسعت سياستهما إلى إخماد العقول بالقضاء على كل الأماكن التي كانت تدرس منها الزوايا والكتاتيب بالرغم من ضآلتها في العهد العثماني إلا أنه كان الفرد الجزائري يحسن القراءة والكتابة، وبسياسة فرنسة المجتمع الجزائري تم القضاء وهدم كل ما يتعلق باللغة العربية والهوية الوطنية وفرنسة للمجتمع بإنشاء مدارس تعليمية فرنسية.

_ نجحت السياسة الاقتصادية لكليهما بضرب كاهل الفرد الجزائري وإخضاعه بالقوة للسلطة الاحتلال بالضرائب المفروضة عليه، ومصادرة أملاكهم الزراعية والعقارية وتجريده من كل ما يملك، وإصدار مجموعة من القوانين الجائرة في حق الشعب الجزائري بغلق للأسواق وإرغامه أحيانا على زيادة الأسعار مما لا يتماشى مع القدرة الشرائية الفرد الجزائري، بسياسة التجويع المنتهجة وإرهاق كاهل الجزائري البسيط، والعمل على التحكم في الاقتصاد الجزائري وتنظيم للمعارض السنوية والترويج للمنتجات الجزائرية للإدخال أرباحها لحزينة السلطة الفرنسية بطبيعة الحال، لتنظيم وتطوير الاقتصاد عمل السيد كلوزيل سنة 1835م بإصدار قانون ينظم العملية الجمركية للمنتجات والسلع الجزائرية الفرنسية.

ولضمان تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر لجأ الحاكمين إلى تطبيق سياسة استيطانية بمصادرة للأراضي والأملاك وتحويلها للمهاجرين والمعمرين الأوروبيون، وإبعاد العنصر الجزائري من أرضه، سعت السلطة الاستعمارية المتمثلة بالحاكم (كلوزيل) بإنشاء مستعمرة استيطانية من خلال السماح للمهاجرين الأوروبيين الاستقرار في الجزائر بل عمل على الترويج للفكرة من خلال الصحف وكتابة المناشير التي تروّج للفكرة، وسعى جاهدا لتحقيق حلم فرنسا بجعل الجزائر مستعمرة استيطانية بإنشاء قرية بوفاريك الاستيطانية سنة 1836م.

_ تفننا الحاكمين في الأساليب العسكرية لقد كانت الإبادة بمختلف أشكالها من خلال القتل والطرد والحرق والتهجير عملا ممنهجا، لضمان إفناء العنصر الجزائري المسلم أو على الأقل وضعه في شروط قاسية مما ستسمح بالطبع إلى تراجعه ديموغرافيا.

وتعد سياسة النفي والإبعاد التي اتخذها كلوزيل من أشد الأساليب الذي وظفها في التعامل مع العناصر التي تشكل خطرا على السلطة الاستعمارية.

لقد كان الاعتقال والسجن أداة عقابية ردعية وأمنية سواء كان ذلك فرديا أو جماعيا بحق الجزائريين، سعيا لوضع حد بما تصفه من حالات التمرد ضد السلطة الاستعمارية وكذا لضمان ممارسة السياسة الاستعمارية دون عوائق.

وكحوصلة عامة للموضوع نخرج بمايلي:

أن الحاكمين العامين دي بورمون وكلوزيل تشابهت سياستهم المنتهجة في شتى الميادين واشتركا في عدة نقاط، ومع ذلك كانت هناك اختلافات في بعض السياسات خاصة في عهد كلوزيل التي سمحت له مدة حكمه في الجزائر لعهدتين بأن يختلف عن سابقه دي بورمون، وأدى كلاهما الدور المطلوب منهما بجعل الجزائر أرضا ومستعمرة فرنسية على أكمل وجه.

# الملاحق

**ملحق رقم1 0:صورة الكونت كلوزيل**

علي عبود، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830–1899 القطاع الوهراني نموذجا، مرجع سابق، ص 325.

**ملحق رقم02: نص قرار 31 ديسمبر 1830. مصادرة أملاك الحاج أحمد باي قسنطينة**

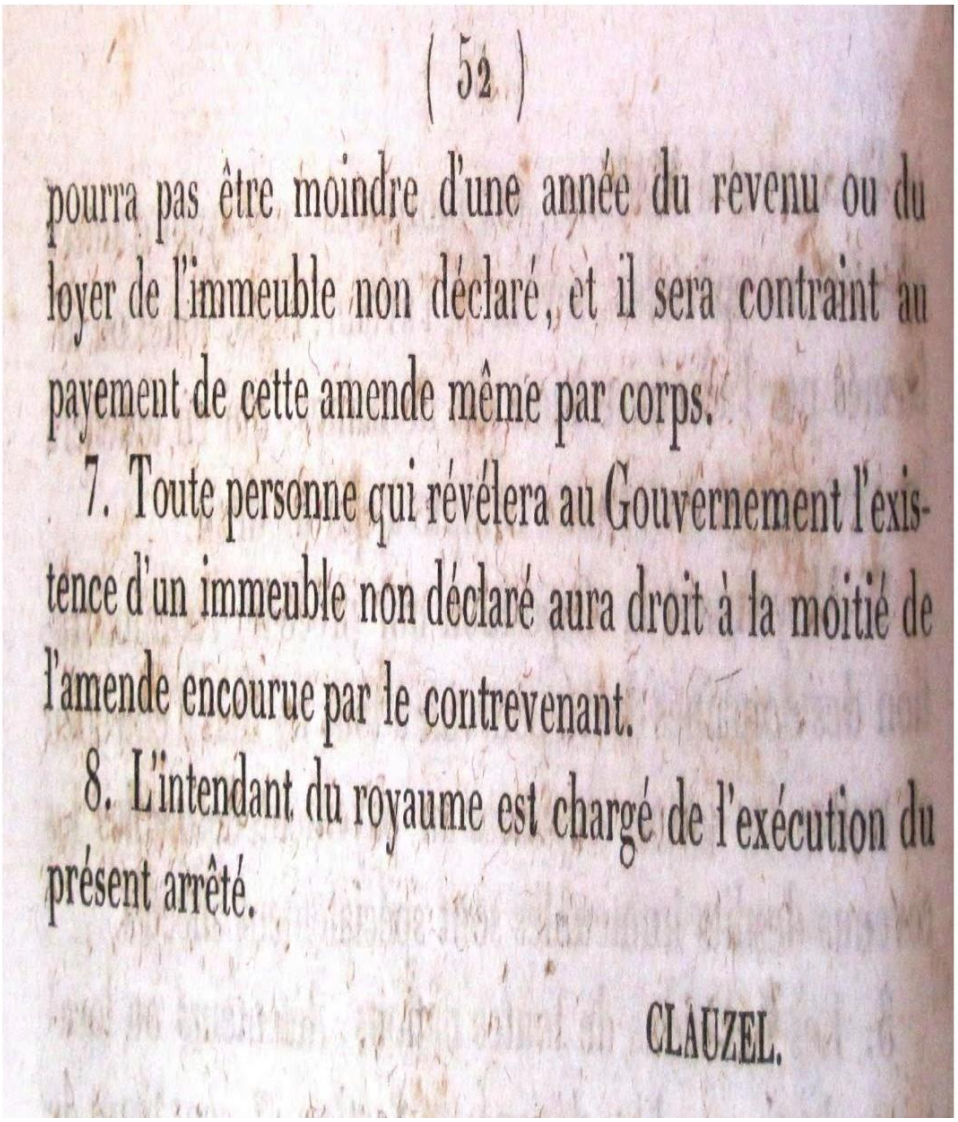

( 52 )

pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende même par corps.

7. Toute personne qui révélera au Gouvernement l'existence d'un immeuble non déclaré aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

8. L'intendant du royaume est chargé de l'exécution du présent arrêté.

CLAUZEL.

صالح حيمر، مرجع سابق، ص 311.

**الملحق رقم 03: إعلان للهجرة الأوربيين إلى الجزائر سنة 1835م.**

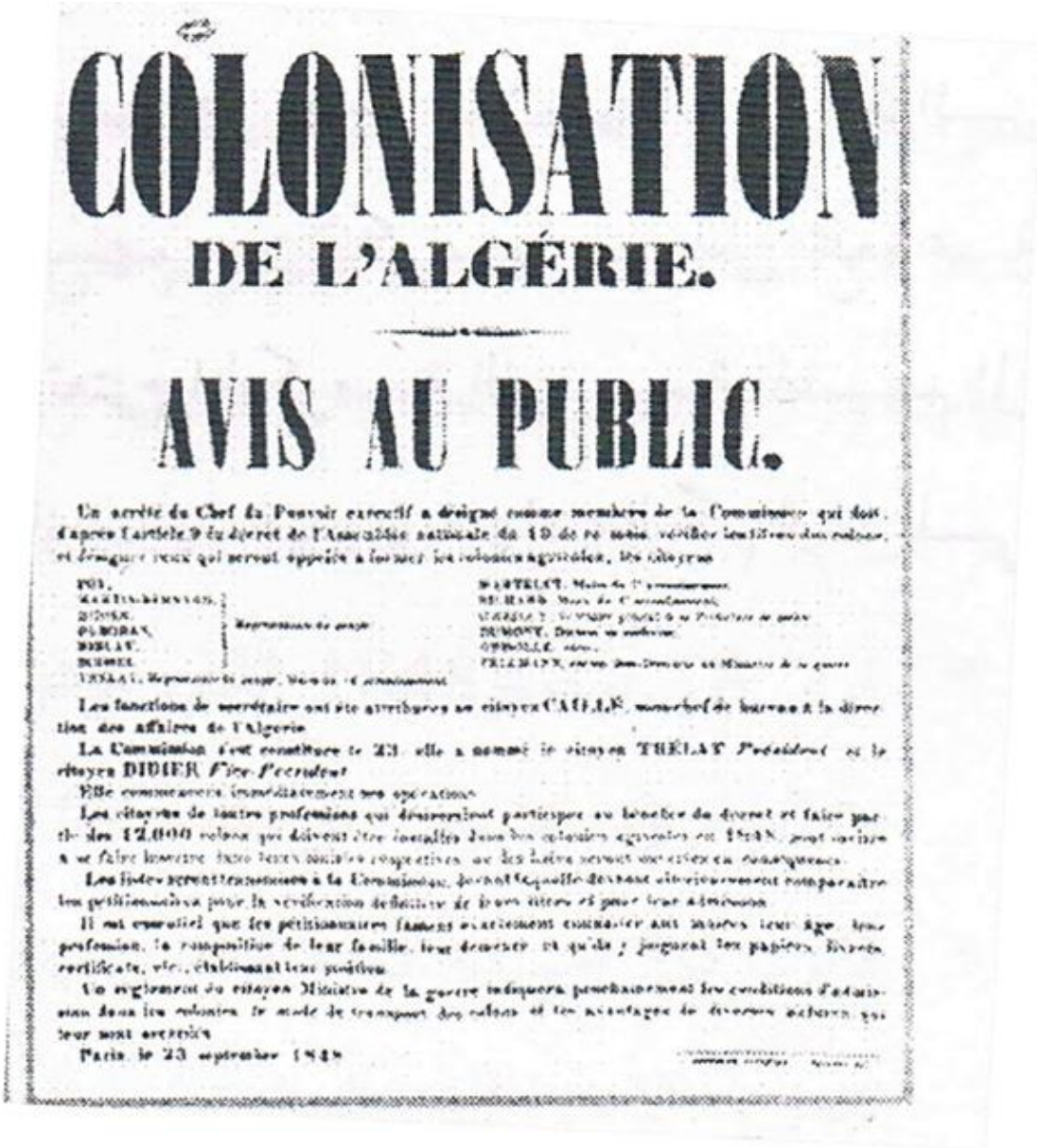

COLONISATION
DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

Un arrêté du Chef du Pouvoir exécutif a désigné comme membres de la Commission qui doit, d'après l'article 9 du décret de l'Assemblée nationale du 19 de ce mois, vérifier les titres des colons, et désigner ceux qui seront appelés à former les colonies agricoles, les citoyens

POU,
[illegible]
DIDIER,
PÉRORAS,
BIELAT,
BUREL,
Représentans du peuple.

BARTHELOT, Maire du [illegible]
BÉRARD, Maire du [illegible]
[illegible], Directeur général de la Police de [illegible]
DUMONT, Docteur en médecine,
[illegible],
[illegible], ancien Directeur au Ministère de la guerre.

THÉLAT, Représentant du peuple, Maire du [illegible]arrondissement.

Les fonctions de secrétaire ont été attribuées au citoyen CAILLÉ, employé de bureau à la direction des affaires de l'Algérie.

La Commission étant constituée le 23, elle a nommé le citoyen THÉLAT *Président* et le citoyen DIDIER *Vice-Président*.

Elle commencera immédiatement ses opérations.

Les citoyens de toutes professions qui désireraient participer au bénéfice du décret et faire partie des 12,000 colons qui doivent être installés dans les colonies agricoles en 1848, sont invités à se faire inscrire dans leurs sociétés respectives, ou dès lors seront successivement appelés.

Les listes seront déposées à la Commission, devant laquelle devront ultérieurement comparaître les pétitionnaires pour la vérification définitive de leurs titres et pour leur admission.

Il est essentiel que les pétitionnaires fassent exactement connaître aux bureaux leur âge, leur profession, la composition de leur famille, leur domicile, et qu'ils y joignent les pièces, brevets, certificats, etc., établissant leurs positions.

Un règlement du citoyen Ministre de la guerre indiquera prochainement les conditions d'admission dans les colonies, le mode de transport des colons et les avantages de diverses natures qui leur sont accordés.

Paris, le 23 septembre 1848.

عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 218.

**ملحق رقم 04: قرار إنشاء مستوطنة بوفاريك 1836م**

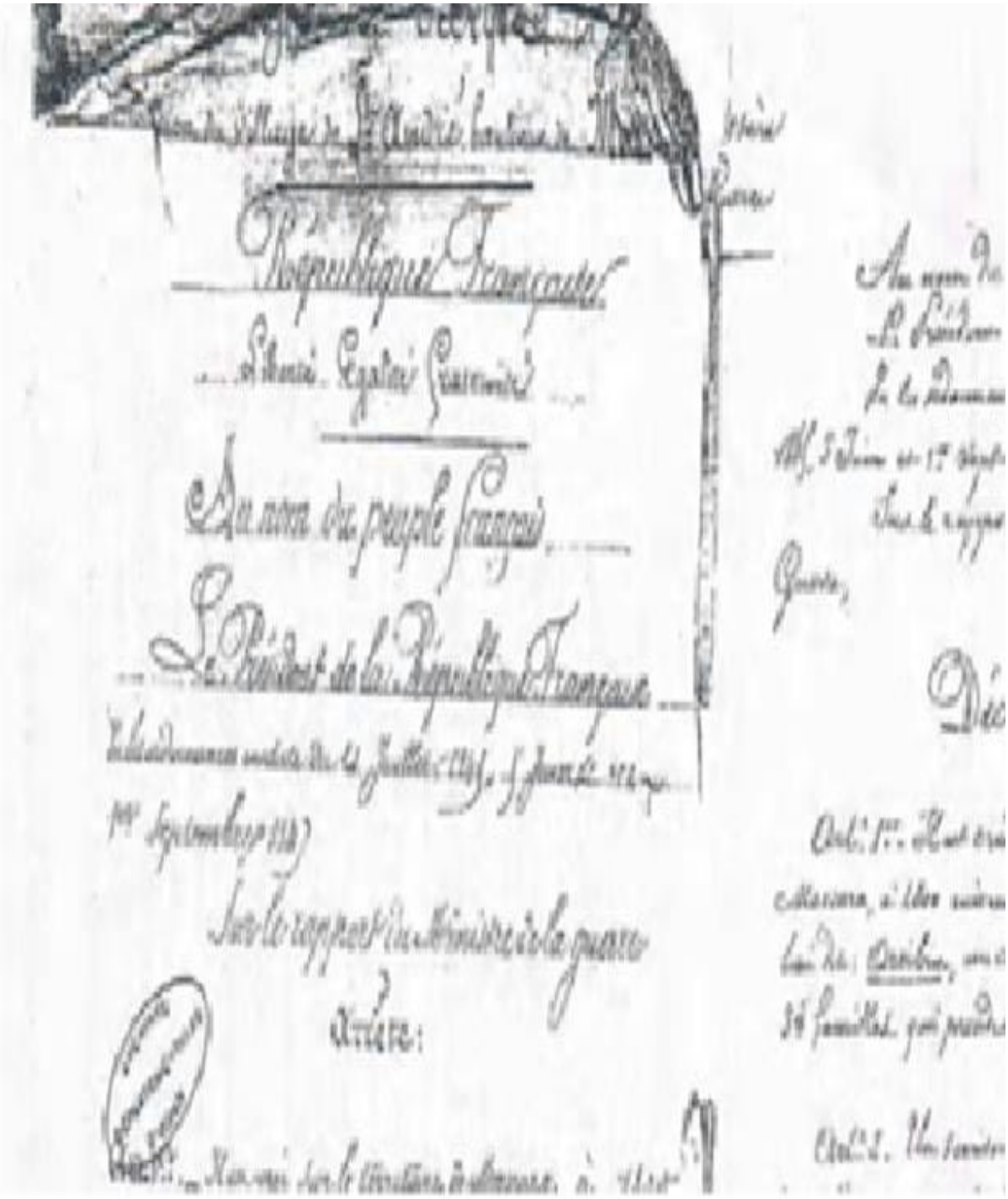


بن داهة عدة، الصراع والملكية حول الأرض، ج1، المرجع السابق، ص55.

**ملحق رقم 05: قرار 8 نوفمبر 1830م الذي أصدره كلوزيل.**

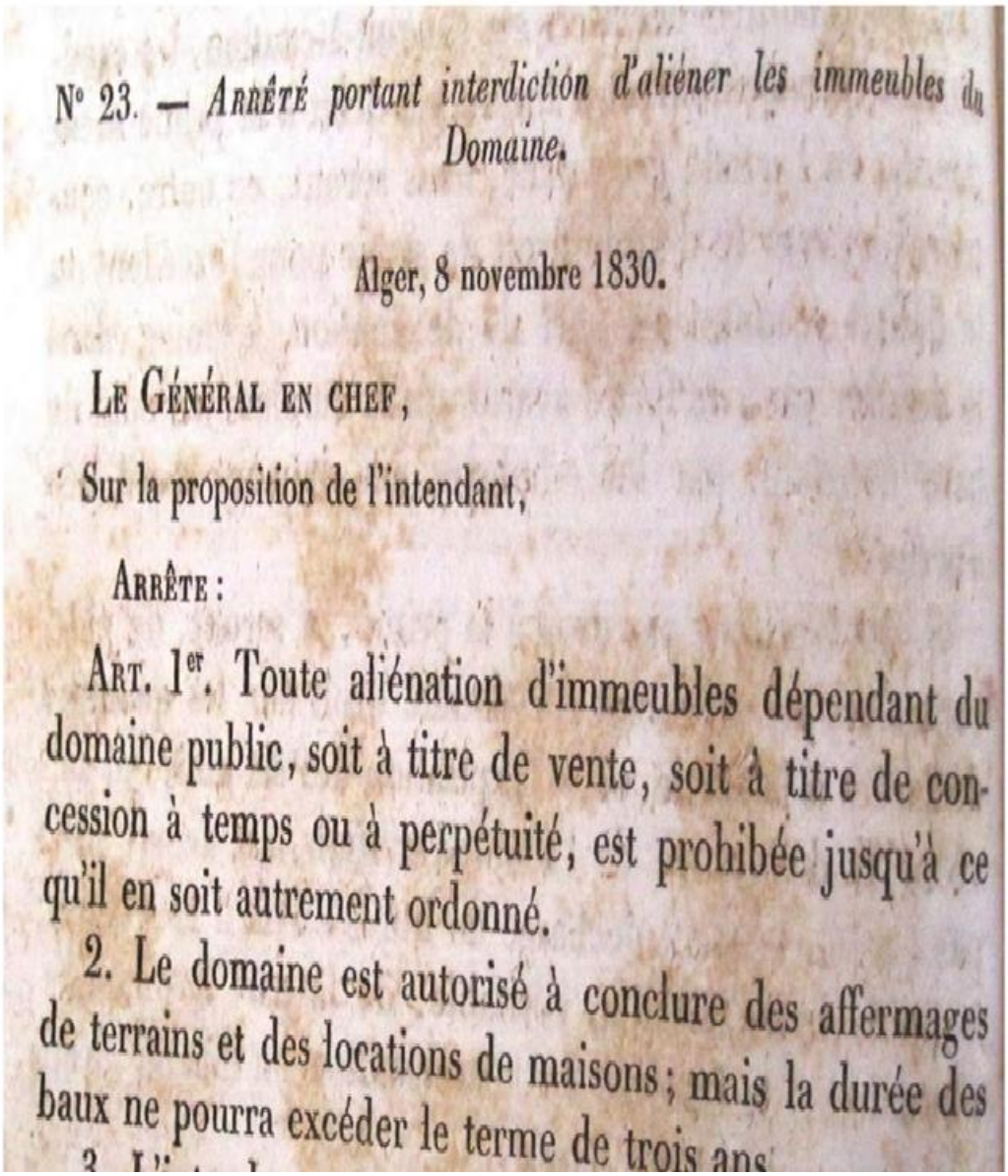

N° 23. — *Arrêté portant interdiction d'aliéner les immeubles du Domaine.*

Alger, 8 novembre 1830.

Le Général en chef,

Sur la proposition de l'intendant,

Arrête :

Art. 1er. Toute aliénation d'immeubles dépendant du domaine public, soit à titre de vente, soit à titre de concession à temps ou à perpétuité, est prohibée jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné.

2. Le domaine est autorisé à conclure des affermages de terrains et des locations de maisons ; mais la durée des baux ne pourra excéder le terme de trois ans.

صالح حيمر، مرجع سابق، ص 310.

**ملحق رقم 06: ديبورمون.**

سعدي بزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أساريس، مرجع سابق، ص 130.

**ملحق رقم 07: منشور الذي وزعه دي بورمون على الأهالي بعيد الدخول إلى الجزائر**

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة ج1، مرجع سابق، ص 69.

**ملحق رقم 08: المستعمرة الزراعية في سهل متيجة سنة 1835.**

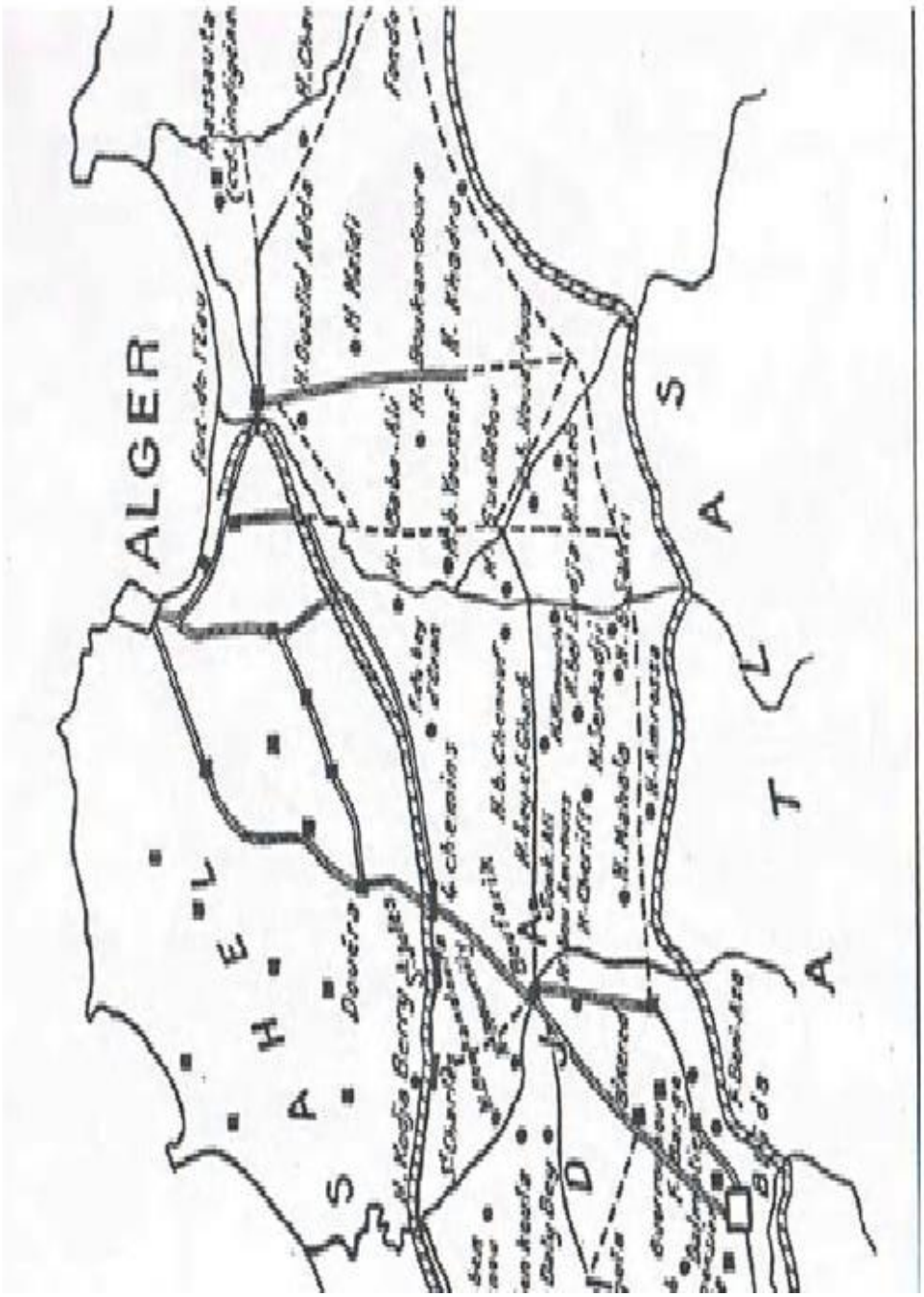


شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 620.

**ملحق رقم 09: قرار 7 سبتمبر 1830.**

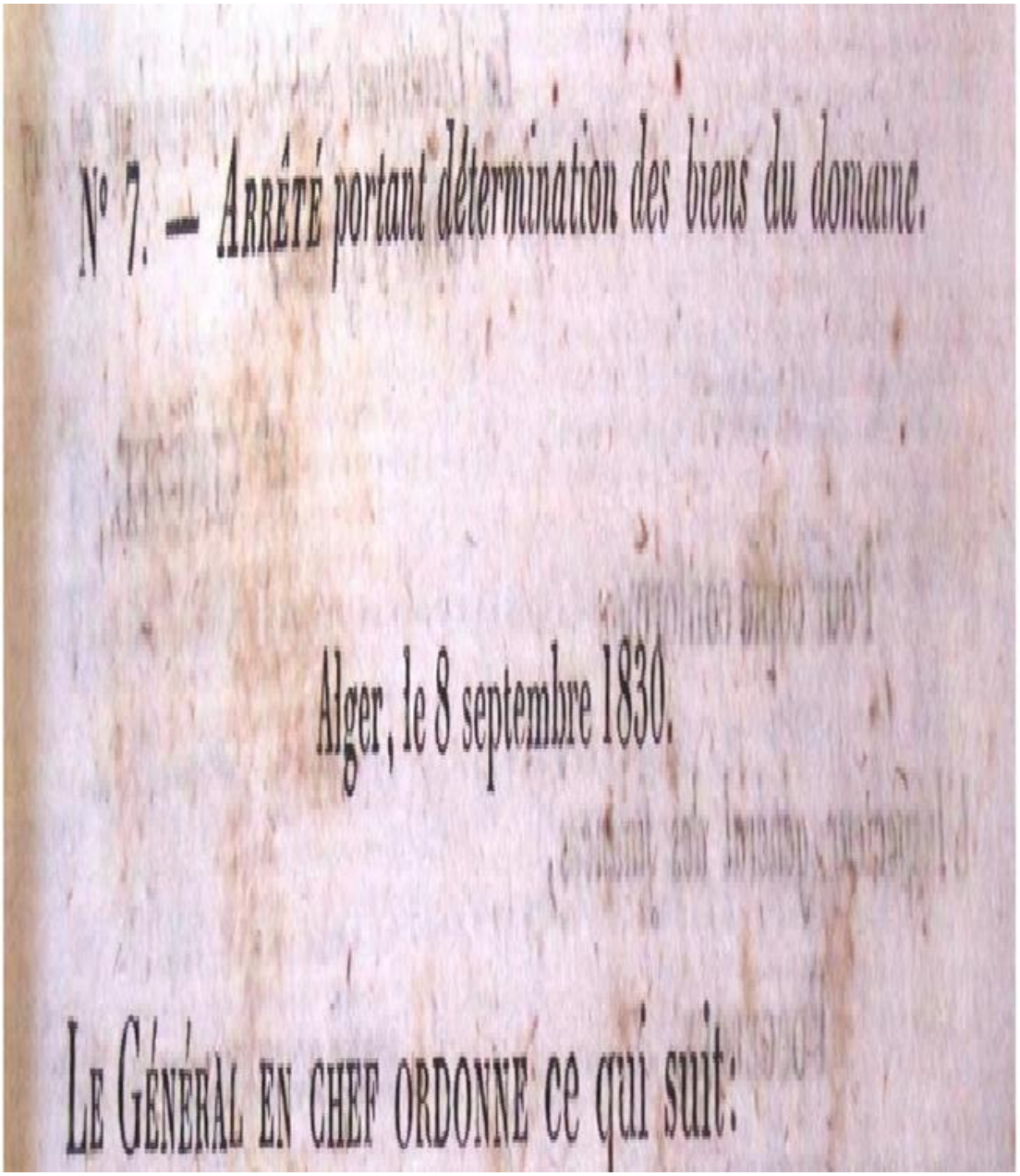

N° 7. — ARRÊTÉ portant détermination des biens du domaine.

Alger, le 8 septembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF ORDONNE ce qui suit:

صالح حيمر، مرجع سابق، ص 306.

**الملحق رقم 10: نموذج لعقد بيع أرض زراعية في سهل متيجة إلى أحد الأوربيين سنة 1836.**

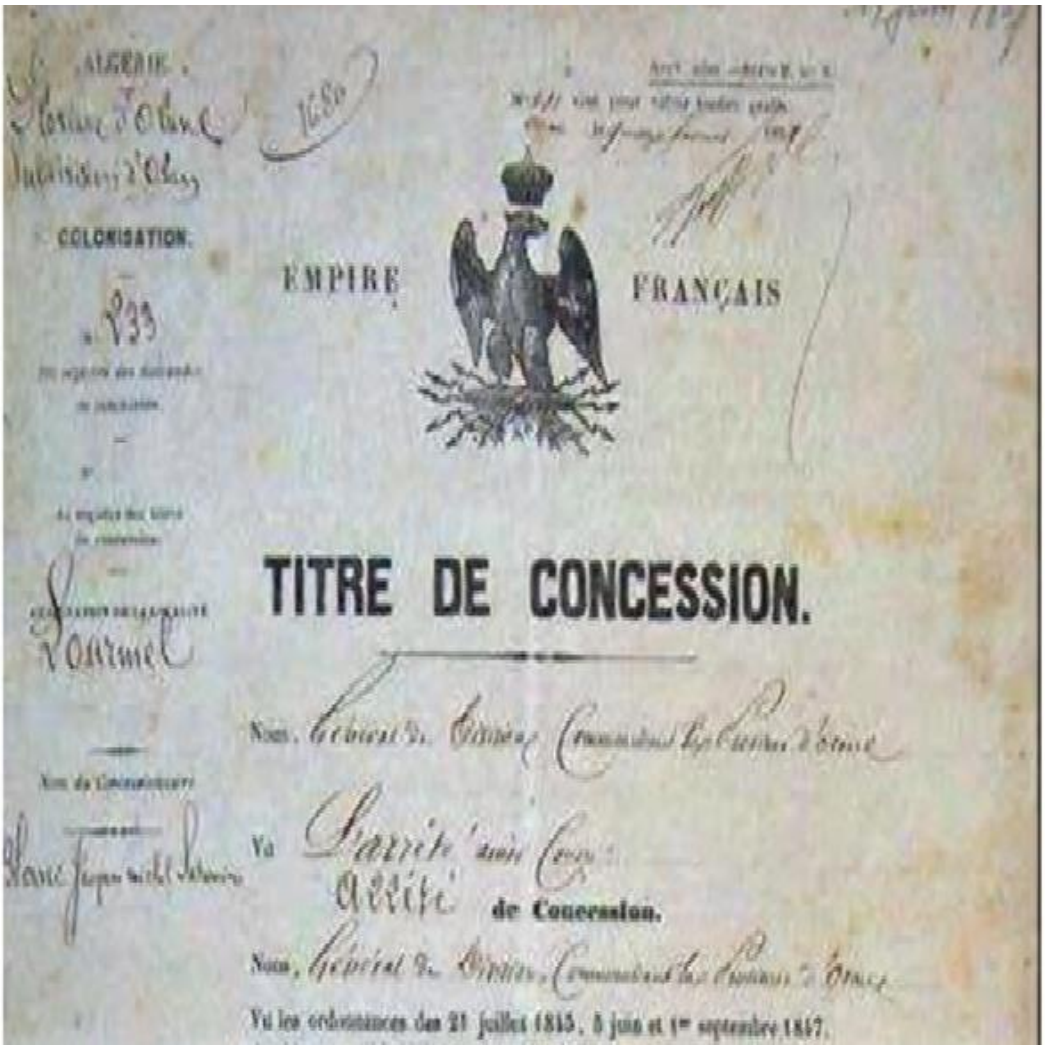
ALGERIE.
COLONISATION.
EMPIRE FRANÇAIS
TITRE DE CONCESSION.
Vu l'arrêté de Concession.
Vu les ordonnances des 21 juillet 1845, 5 juin et 1er septembre 1847.

بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، مرجع سابق، ص 289.

**الملحق رقم 11: قرار نفي الشيخ مصطفى الكبابطي من طرف الجنرال كلوزيل**

قرار عـزل المفتي الـكبابطي

اعلم ان الشيخ المفتي المالكية بمدينة الجزائر قد انعزل من وضيفته ومنتفى بامر الحاكم بجزيرة يقالها سانت ماركريت وهي من بلد فرنصه وبقرب مدينت طلون •

وسبب ذلك القضية هو ان الشيخ المفتي المزكور قد عصا عن امر الذي كان اعطاه له سعادة وزير الحرب وهذا الامر ما كان الا فى منفعت ساير المسلمين •

وكذلك انعزل وانتفا الشيخ المسيد امتاع الجامع الكبير بحيث ان كمثل الشيخ المفتي المذكور عصا عن أمر سعادة وزير الحرب •

واما البايلك لا يريد الا حسنة ومنفعت دين الاسلام • فالاجل ذلك

أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 80.

# قائمة المصادر والمراجع

**القرآن الكريم**

**أولا/ المصادر:**

**أ. باللغة العربية:**

. باي أحمد، مذكراته، الشركة الوطنية للتوزيع، ط2، الجزائر، 1981.

.آندري جوليان شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة 1827–1871، تر: جمال فاطمي وآخرون، ط1، الجزائر، 2008.

.بن عثمان خوجة، المرآة، تعريب: محمد العربي الزبيري، الجزائر، ط2،الجزائر، 2005.

.البيليسي، حوليات جزائرية، المجلد الأول، الأصالة للنشر والتوزيع، هدية وزراة المجاهدين، 2012 .

.شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871–1919، ج1، دار الرائد، الجزائر، 2007.

.شلوصر فندلين، قسنطينة أحمد باي(1832–1837)، تر:أبو العيد دود، الجزائر2007.

.غرانميزون أوليفي لوكور، الاستعمار إبادة (تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية)، تر: نورية بوزيدة، الجزائر، 2008.

.الكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: صحراوي ابراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

.لاكوست نوشي، برنيان، الجزائريون بين الماضي والحاضر(إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحله) تر: رابح اسطنبولي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1984.

.ميسبيروا فرانسوا، الشرف الضائع، تر: أحمد بلكي، الجزائر د–ط، 2005.

**ثانيا/ المراجع:**

.إبراهيم دسوقي ناهد، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعة، ط1، الاسكندرية،2008.

.اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، العيبكات للنشر والتوزيع، ط1، الرياض، 2009.

.بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1962، ج1، الجزائر2006.

.بن خليف عبد الوهاب، الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال الفرنسي إلى مجازر 8ماي 1945،ط1، الجزائر،2005.

.بن داهة عدة، الاستيطان والملكية حول الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، ج1، وزارة المجاهدين، 2012.

.بوحوش عمار، التاريخ السياسي من البداية ولغاية1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت،ط2، 1997.

.بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830–1954، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2007.

.حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر، تر: لحسن زغدان، منشورات ثالة، ط–خ، الجزائر2007.

.خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830–1962، ديوان المطبوعات الجامعية، د–ط.

.خيثر عبد النور وآخرون، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، الجزائر،2008.

.خيضر ادريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830–1962)، ج1، دار الغرب الاسلامي، ط1، الجزائر، 2007.

.الرعود محمد، جريمة الإبادة الجماعية في القانون الدولي، ط1، الجزائر، 2010.

.شارف رقية، الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة، خلال ق 18و19، دار الملكية للنشر، الجزائر، ط1، 2007.

.الطيبي محمد، الجزائر عشية الغزو والاحتلال دراسة في الذهنيات والبنيات والمآلات، ط1، الجزائر ،2009.

.عبد الله شريط، محمد الميلي، المختصر في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1985.

.العسلي بسام، عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة الجزائرية، الرائد للنشر، الجزائر 2010.

.عميراوي حميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، ط1، الجزائر ،2005.

.عوض صالح، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر، ط1، الجزائر 1989.

.الغربي غالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر خلفيات وأبعاد، سلسلة المشاريع للبحث، دار هومة للنشر ،ط1، الجزائر 2007.

.فركوس صالح، الحاج أحمد باي قسنطينة (1826–1850)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 1993.

.فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من دخول الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق م–1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2002.

.فركوس صالح، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، الجزائر، 2005.

.فركوس صالح، تاريخ جهاد الأمة الجزائرية (الاحتلال الفرنسي والمقاومة المسلحة 1830–1962)، دار العلوم للنشر، (د–ط)، الجزائر 2007.

.قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي 1830–1944، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر 2007.

.قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

.قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر –دراسات في المقاومة و الاستعمار، مجلد4، منشورات وزارة المجاهدين، 2009.

.قنان جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للطباعة، ط1، الجزائر، 1997.

.كاشة الفرحي بشير، مختصر وقائع الأحداث، ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر1830–1962، وزارة المجاهدين2012.

.كوران آجمنت، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة تونس، 1970.

.لونيسي رابح، بشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1989)، ج1، الجزائر، 2007.

.محمود باشا محمد، الاستيلاء على إيالة الجزائر، تر: عزيز نعمان، الجزائر، ط1، 2009.

مرتاض عبد المالك، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830–1962،ج2، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2009.

.مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر1830–1962، دار هومة، ط1، الجزائر،2009.

.هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر

.الاشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، الجزائر2007

بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر(1830–1871)، مطبعة دحلب،

.كاتب كمال، الأوروبيين أهالي واليهود بالجزائر1838–1962تمثيل وحقائق للسكان، تر: رمضان زبدي، ط1، الجزائر2005.

.بوضرساية بوعزة، الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر1954

.النجادي بوعلام، الجلادون1830-1962، تعريب، محمد معراجي، الجزائر، 2004. ط1.

.حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962 ، الجزائر 2008 .

.سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر، ط3، الجزائر، 1982.

.سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، دار الغرب الإسلامي للنشر، بيروت، ط2، 1982.

.سعد الله ابو القاسم، منطلقات واسس فكرية، دار العربية للكتاب، تونس ،1972.

.صاري الجيلاني، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2010.

.عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1984.

.عيساوي محمد، شريخي نبيل، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري(1830-1871)، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 1972

**ب/ بالفرنسية:**

1.Commissariat, Générale du cetenaire del'Algérie:l'arméed'Afrique1830-1930, Alger,1930.

2.Ahmed Henni, la colonisationagraire et soudévolopméne en Algérie, Alger1981.

3.Moeamad Bacha, l'Algérie coloniales par les texts1838-1939, Alger, 2003.

4.Berthézéne,dix-huit mois Alger, or récit des énementsqui s'y sont passé depuis le 14juin 1830; Ferenc 1930.

5.Narcisse Faucon, livre d'or de l'algérien 1830-1930, paris 1889.

6.Louis Veuillot, les français en Algérie, souvenirs d'un voyage fait en 1841,Bibliothèque nationale de france.

**ثالثا/الأطروحات الجامعية:**

1.ألفول فاطمة الزهراء، سياسة الاستيطان الفرنسي في الوسط الجزائري مابين1830–1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، خميس مليانة2014/2015.

2.بحتة عز الدين، انعكاسات السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس تخصص تاريخ عام، جامعة الوادي2010/2011.

3.بن عون سعيدة، السياسة الاستعمارية الاقتصادية في الجزائر مصادرة الأراضي – أنموذجا–، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، بسكرة2013/2014.

4.بن يوسف تلمساني، التوسع الفرنسي في الجزائر 1830–1873، أطروحة لنيل شهادة الد دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2004/2005.

5. بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830–1870، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013/2014.

6.بوعدادن حياة، السياسة الدينية الفرنسية بالجزائر1830–1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، خميس مليانة2015/2016.

7.بوعزة بوضرساية، المسألة البربرية في السياسة الفرنسية 1830–1930، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة وهران 2003/2004.

8.تشير أم كلثوم، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، بسكرة 2016/2017.

9.الحاج محمد الصالح، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919–1939، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ معاصر، جامعة اليرموك الأردن، 1998/1999.

10.حسني حياة، أساليب السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830–1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، جامعة مسيلة 2016/2017.

11.حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830–1930، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة باتنة 2014/2013.

12.رواحنة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–1930، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، باتنة2014/2013.

13.زقب عثمان، السياسة الفرنسية في الجزائر1830– 1914(دراسة في أساليب السياسية الإدارية)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المعاصر، باتنة 2015/2014.

14.ساعو حورية، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلاقات الآورو متوسطية، علاقات سياسية، جامعة الشلف 2018/2017.

15.سيدي عبد القادر السباعي، مسألة الإدماج في السياسة الكولويانية الفرنسية 1870–1940، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة تلمسان 2016/2015.

16.شنوف صهيب، السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها 1830–1871، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الوادي2015/2014.

17.شيلالي خولة، جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال شهادات قادة الجيش الفرنسي 1830–1871، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تبسة 2016/2015.

18.العابدي أسماء، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر1830–1900، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر، خميس مليانة2017/2016.

19.عبود علي، الصراع حول ملكية الأرض 1830–1988القطاع الوهراني نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014/2013.

20 .عشور مرزاقة، جرائم فرنسا في الجزائر–الإبادة الجماعية– أنموذجا( 1830–1849)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بسكرة 2014/2013.

21.العيفة وفاء، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، بسكرة2012/2013.

22.غرد سارة، واقع الشعب الجزائري في سنوات الاحتلال الفرنسي من خلال الكتابات الجزائرية،في الفترة الممتدة مابين1830–1954، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، بسكرة2015/2016.

23.قرابن فوزية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ظل الاحتلال الفرنسي 1830–1870، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، خميس مليانة2014/2015.

**رابعا/ المجلات والدوريات:**

1.أبو عبدلي المهدي، الاحتلال الفرنسي للجزائر ومقاومة الشعب في الميدان الروحي، مجلة الأصالة، الجزائر 1992.

2.بودربالة مسعود، الاستشراق الفرنسي وتوظيفه الأنتوغرافي في احتلال الجزائر، مجلة صادرة جامعة الأمير عبد القادر، ع1قسنطينة، 2004.

3. بوشوش محمد، الغزو الفكري للجزائر 1830–1870، مجلة المصادر التاريخية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع 8، مارس 2011، الجزائر.

4.بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر 1830–1892، مجلة تصدر في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قالمة 2008.

5.تميمي خلف عبد المالك، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، مجلة المجلس الوطني للثقافة والفنون، ع1، الكويت،1978.

6.التميمي عبد الجليل، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن 18–19، المجلة التاريخية المغربية ع1،تونس 1973.

7.حميدي أبو بكر الصديق، السياسة الإدارية الفرنسية في الجزائر 1830–1848، مجلة البحوث التاريخية، ع1،مارس2017.

8.خليفي عبد الله، سياسة التنصير في الجزائر، مجلة المصادر، ع9، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2007.

9.عميراوي حميدة، السياسة الإدارية الفرنسية في الشرق الجزائري، مجلة المصادر ،ع6،مارس2002.

10.مؤيد محمود، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830–1871، مجلة الجامعة، العراق، ع1، 2013.

**خامسا/ الملتقيات والندوات العلمية:**

1.بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1873، ملتقى الوطني الأول جامعة الجزائر ،2011.

2.بوجلة عبد المجيد، مصادرة الأرض وحركة الاستيطان، دراسة في فكر الماريشال بيجو، الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال، الجزائر2007.

3.بوسالم دنيا، دور البرلمان الجزائري في تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الملتقى الدولي حول جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسألة المؤجلة، نوفمبر 2011.

4.فارح رشيد، محطات رئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830–1962، الجزائر ،2011.

# فهرس المحتويات

قائمةالمختصرات .....

مقدمة..... .

مدخل: لمحة عن دخول لاحتلال الفرنسي للجزائر وظهور منصب الحاكم العام

لمحةعن ظهورمنصب الحاكم العام: .....15

التعريف بالحاكمين ديبورمون وكلوزيل: .....21

**الفصل الأول: الأساليب السياسية والإدارية للحاكمين ديبرمون وكلوزيل**

المبحث الأول: الأساليب السياسية للحاكمين ديبورمون وكلوزيل.....25

1/ سياسة التفرقة واستقطاب الزعامات: .....25

2/ استعمال أسلوب الخداع والتضليل والتآمر : .....31

المبحث الثاني: الأساليب الإدارية..... ...33

الأساليـــب الإداريـــة المتبعة للحاكمين .....33

1/ تشكيل الهيئات الحكومية: .....33

2/ تشكيل الهيئات القضائية: .....37

**الفصل الثاني: الأساليب الدينية والاقتصادية للحاكمين ديبورمون وكلوزيل.**

المبحث الأول: الأساليب الدينية. .....40

أولا: الأساليب الدينية : .....40

1/ سياسةالعبث بالمساجد ( الهدم والاستيلاء): .....40

المساجد التي تم الاستيلاء عليها في عهدي (ديبورمون-كلوزيل ): .....45

2/ سياسة الاستيلاءعلى الزوايا والأضرحة والقباب: .....46

3/ مصادرة أملاك الأوقاف: .....48

4/ القضاء على التعليم العربي: .....51
المبحث الثاني: الأساليب الاقتصادية: .....53
1/ هدم الأسواق والمحلات التجارية: .....53
2/ مصادرة الأراضي والعقارات: .....54
3/ سياسة فرض الضرائب: .....55
**الفصل الثالث: الأساليب الاستيطانية والعسكرية للحاكمين ديبورمون وكلوزيل.**
المبحث الأول: السياسة الاستيطانية.....61
1/السياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر (بصفة عامة): .....61
2/ أهداف السياسة الاستيطانية: .....63
3/ السياسة الاستيطانية للحاكمين (ديبورمون. وكلوزيل) .....64
1/ أعمال النهب والتخريب: .....72
2/ حملات الإبادة والتقتيل: .....76
الخاتمة.....86
الملاحق.....84
قائمة المصادر والمراجع .....88
فهرس المحتويات .....109

تم بحمد الله